وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002– 2010م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

– إعداد الطالب:

✍ يعقوب مخاطرية

– إشراف الأستاذ:

✍ علي بلدي

السنة الجامعية: 2017/2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002– 2010م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

– إعداد الطالب:

✍ يعقوب مخاطرية

– إشراف الأستاذ:

✍ علي بلدي

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّـــهَا الَّذِيـــنَ آمَنُـــوا لَا تَتَّخِذُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَـاءُ بَـعْضٍ وَمَـــن يَتَـــوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي القَوْمَ الـظَّالِمِينَ ﴾

سورة المائدة { الآية 51 }

شكر وتقدير

"كلما زِدنا بالعلم تعلُمًا...زاد عِلمُنا بجَهلنا"

بعد حمد الله وشكره وفضله علي...

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "**علي بلدي**"، الذي كان لإشرافه وتوجيهاته ومتابعته العلمية الدقيقة، دور كبير في إنجاز هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمة على تقييم هذه الدراسة وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة. مع شكري وتقديري لجميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة بسكرة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مدَّ لنا يد العون لإنجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي مذكرتي إلى من يستحق له أن أهدي ...

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء،

إلى كافة الأهل والأقارب،

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة،

وإلى كل من قدّم العون، مساحتكم في القلب لا في السُّطور ...

المـــقـــدمـــة

مقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتغيرات والأحداث والتوترات في العالم، اعتبارا لأهميتها الجغرافية والإستراتيجية، ولأنها مجال حيوي للمصالح الغربية عموما. فقد شهدت هذه المنطقة العديد من التفاعلات، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر حلفائها (إسرائيل) إلى التوجه نحو سياسة التكتلات الإقليمية التي تهدف إلى التكامل والتعاون. وذلك بغية تحقيق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط على المدى الطويل، مستغلة في ذلك الدول الإقليمية المجاورة، وعلى رأسها تركيا، التي حسمت في الماضي خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والدول التي تدور في فلكه، ومنها إسرائيل، وامتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة العربية والإسلامية.

وتعتبر العلاقات التركية – الإسرائيلية من المواضيع التي تحظى باهتمام دولي نظرًا لقوتها وارتباطها الوثيق، حيث ترجع هذه العلاقة إلى عام 1949م حينما اعترفت الجمهورية التركية بدولة إسرائيل من طرف الرئيس التركي آنذاك "عصمت إينونو"، الذي اعتبر العلاقات السياسية مع دولة إسرائيل بمثابة عنصر سلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الاعتراف أخذت العلاقات التركية – الإسرائيلية تتطور في كافة الجوانب والمستويات بدءًا بالسياسي، ووصولا إلى الجانبين الاقتصادي والتجاري، لتتوج لاحقا بالاتفاق الأمني العسكري في 23 فيفري 1996م، والذي تلته العديد من الاتفاقيات بهذا الشأن. وهو ما شكل منعطفًا خطيرًا بالنسبة للعلاقات التركية – العربية، بعدما أصبحت العلاقات التركية – الإسرائيلية محور اهتمام الدول العربية، والتي ارتأت بأن هذا التطور على مستوى علاقات أنقرة وتل أبيب يشكل خطرًا عليها، وعلى المنطقة ككل. غير أن تركيا لم تكترث لمخاوف وانتقادات الدول العربية، وباشرت في تعزيز وتعميق علاقاتها مع إسرائيل، إلى أن بلغت ذروتها في أواخر التسعينات من القرن العشرين.

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002م، بدا بعض الاعتدال يبدو على العلاقات التركية – الإسرائيلية، وذلك نتاجًا للتقارب الملحوظ بين تركيا والبلدان العربية، والتحول في التوجهات الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط عن طريق تغيير السياسة الخارجية

التركية، وتوظيف "نظرية العمق الاستراتيجي" و"مبدأ تصفير المشاكل" للاتجاه نحو دول العالمين العربي والإسلامي لكسبهم من خلال الاهتمام بقضاياهم[1] .

وحقيقة الأمر، أنه على الرغم من تزايد مؤشرات التوتر في العلاقات بين البلدين، إلا أنه ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر في عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين البلدين، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة بين كليهما. وفي هذا الإطار جاء موضوع دراستي تحت عنوان "**العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002م – 2010م**".

الإشكالية العامة:

إلى أي مدى أثّر صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة 2002م – 2010م ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها كالتالي:

- ما هي جذور نشأة وعوامل تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية ؟
- إلى ماذا تعود نشأة حزب العدالة والتنمية التركي وظروف وصوله للحكم ؟
- فيما تمثلت أهم الأهداف والدوافع التركية – الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية ؟
- ما هي انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية – الإسرائيلية ؟

أهمية الدراسة:

- تعد هذه الدراسة محاولة علمية وأكاديمية، لتتبع وتحليل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل تربع حزب العدالة والتنمية على سدة الحكم في تركيا، لذا فإنها قد تسهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في هذا المجال.
- معرفة مدى التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة.

---

[1] سمية حوادسي: **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، إشراف عبد الناصر جندلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص 2.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- ❖ الاهتمام بدراسة قضايا الشرق الأوسط خاصة في ظل التحولات الدولية في المنطقة، من خلال تسليط الضوء على العلاقات التركية – الإسرائيلية في فترة حزب العدالة والتنمية.
- ❖ الرغبة في معرفة الدوافع الحقيقية التي دفعت بحكومة حزب العدالة والتنمية لاتخاذ المواقف الناقدة للسياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، والتي من شأنها أن أدت إلى حدوث التغيير الواضح على مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية.

أسباب موضوعية:

- ❖ التعرف على موضوع العلاقات التركية – الإسرائيلية الذي طُرِح بشكل كبير في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية نتيجة للتغيير الذي أحدثته هذه الحكومة على السياسة الخارجية التركية.
- ❖ ضرورة إبراز درجة التغيير في ملامح العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

أهداف الدراسة:

- ❖ استعراض نشأة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها عام 1949 وحتى 2001م.
- ❖ التعرف على ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا وجذوره التاريخية.
- ❖ استعراض دوافع كل من تركيا وإسرائيل في إقامة مثل تلك العلاقات.
- ❖ التعرف على طبيعة العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم في تركيا.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تناولت الدراسة موضوع العلاقات التركية – الإسرائيلية. وذلك من خلال التركيز على كل من تركيا وإسرائيل كونهما تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيو–إستراتيجية.

الحدود الزمنية: تركز هذه الدراسة على العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م، حتى أزمة أسطول الحرية عام 2010م.

المنهج المتبع: نظرًا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج البحثية التالية:

1. **المنهج التاريخي التحليلي:** وذلك لتتبع تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن ثم تحليل الأسباب، والدوافع، والأهداف التي حددت هذه العلاقات. وذلك لأن هذا المنهج ملائم لموضوع وأهداف الدراسة.
2. **المنهج المقارن:** وقد وظفت هذا المنهج من خلال مقارنة واقع العلاقات في فترة ما قبل حزب العدالة والتنمية، وواقعها بعد وصول هذا الأخير إلى سدة الحكم.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية العامة، تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

مقدمة: تناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

الفصل الأول: جاء بعنوان "العلاقات التركية – الإسرائيلية 1949م– 2001م"، بحيث سنتناول فيه تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل، وأهم ما ميز هذه العلاقات، وأهم المحطات التاريخية فيها، وذلك لنبين الخلفية التاريخية للدراسة والتي تساعدنا على فهم واقعها.

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان "نشأة حزب العدالة والتنمية ودوافع إقامة العلاقات التركية– الإسرائيلية"، وقد قسم هذا الفصل إلى عنصرين، بحيث يتناول العنصر الأول نشأة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته، وتمّ التطرق فيه إلى جذور الحزب وتأسيسه، وكذلك أهدافه ومبادئه المرسومة، ووصوله إلى سدة الحكم. أما العنصر الثاني فيتناول الدوافع التركية – الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية، وقد تناولت من خلاله أهم الأهداف التي دفعت بالطرفين لإقامة مثل تلك العلاقات.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل بعنوان "واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية"، بحيث تمّ تخصيص هذا الفصل لدراسة وبإسهاب طبيعة وواقع العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتحليلها وتفحصها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، ووصولا إلى أزمة أسطول الحرية (2002 – 2010م) في موضوعاتها الرئيسية ومجالاتها المختلفة.

خاتمة: وقد تضمنت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

الدراسات السابقة:

إنّ استعراض الدراسات السابقة يشكل إطارًا مرجعيًا للدراسة، حيث سيتم تسليط الضوء على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع كالتالي:

- **كتاب العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية لـ "رنا عبد العزيز خماش"**، تناولت فيه الباحثة دراسة شاملة حول العلاقات التركية – الإسرائيلية، وذلك لتكوين صورة واضحة حول طبيعة وحقيقة تلك العلاقات، وأسبابها ودوافع إقامتها، وأهدافها وأبعادها المختلفة: السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية. حيث أن كلاً من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب أهمها العسكرية والأمنية والاقتصادية، واعتمدت الدراسة على توضيح دور تركيا لفهم هويتها الحديثة بعد أن كانت تعتبر نفسها غربية أوروبية، الأمر الذي دفعها للتحالف مع إسرائيل. كما تطرقت الدراسة إلى تأثير البيئة الخارجية على العلاقات من خلال استعراض دور الدول الكبرى والدول الإقليمية، وتأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على المنطقة العربية. واستعرضت كذلك الدراسة التحديات التي تواجه كل من الطرفين التركي والإسرائيلي فيما يتعلق بالشأن الداخلي واستشرفت الدراسة سيناريوهات المستقبل.
- **دراسة لـ رائد محمود أبو مطلق المندرجة تحت عنوان "العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية"**، حيث قسّم دراسته إلى خمسة فصول تطرق في أولها إلى خطة الدراسة نظريا، ليتوسع في الفصل الثاني في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، وتحدث في الفصل الثالث على العلاقات التركية الإسرائيلية الأمنية والعسكرية والاقتصادية أما الفصل الرابع فقد خصصه لدراسة أثر العوامل الخارجية في العلاقات التركية الإسرائيلية لينهي دراسته في الفصل الخامس الذي استعرض فيه الأثر الذي تمثله هذه العلاقة على القضية الفلسطينية.
- **أطروحة دكتوراه لـ مراد فول المندرجة تحت عنوان "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط"**، وقد قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول، بحيث استهل دراسته بتوضيح الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية، ليتناول في الفصل الثاني دوافع كلا الطرفين في تعزيز العلاقة بينهما تقسيمها إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية، ليوضح بعدها الإدراكات الأمنية المشتركة التركية الإسرائيلية ودور الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيزها، كما تطرق إلى طبيعة

العلاقات الثنائية بين البلدين وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، ليختتم دراسته باستشراف مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والسيناريوهات المحتملة في المستقبل.

الصعوبات:

1- تتعلق صعوبات الدراسة بطبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى دراية واسعة بالجانب السياسي، بالإضافة إلى القدرة على تحليل العلاقات الدولية من خلال تفسير المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تناولها تاريخيا.

2- حداثة الموضوع وعلاقته بالدراسات في العلوم السياسية.

الفصل الأول: العلاقات التركية – الإسرائيلية (1949-2001م):

أولا: سياسيًا .

ثانيا: عسكريًا وأمنيًا .

ثالثا: اقتصاديًا .

الفصل الأول: العلاقات التركية – الإسرائيلية (1949م–2001م):

إن محاولة تحليل التطورات والتغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات التركية – الإسرائيلية بكل ما تمثله من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يجرنا للبحث في الأصول التاريخية لتلك العلاقات. فالتطور الذي شهدته العلاقات التركية – الإسرائيلية في العقود الأخيرة من القرن العشرين لم يكن صدفة بل مرّ عبر محطات تاريخية عديدة تعود إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى وسقوط غرناطة عام 1492م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية والتي استقبلتهم دون قيود وشروط، انطلاقا من مبدأ التسامح الديني، حيث منحتهم الحماية والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني[1].

وتوطدت هذه العلاقة أكثر بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك* عام 1923م، والذي عبّر عن ثنائه للطائفة اليهودية الموجودة في تركيا. الأمر الذي استغله اليهود للتغلغل في المؤسسات الرسمية للدولة، فلم يعد نشاطهم مقتصرا على الحياة العامة فحسب، بل الكثير منهم وصلوا إلى حد العضوية في كل من المجلس التأسيسي والبرلمان[2]. وبعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949م، شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورا ملحوظا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية، العسكرية، والاقتصادية، دون أن ننسى حالات التوتر والفتور التي قد تطرأ أحيانا على علاقاتهما وفقا لموقفيهما اتجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية. وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي: "**تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية**"، مجلة الفكر السياسي، العدد(15)، دمشق، 2002، ص 153.

* **مصطفى كمال أتاتورك:** (1881–1938) مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة غربية الطابع والقوانين والهوى. (أنظر: إيمان دني: **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 78. أيضا: تركي ضاهر: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط02، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص49).

[2] مراد فول: **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف حسين بوقارة ويوسف فاتاس، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص 53–54.

العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة الواقعة مابين عام 1949 وحتى 2001م، وذلك في المجالات التالية: السياسية والدبلوماسية، والعسكرية والأمنية، والاقتصادية.

أولا: ســـــــياسيا:

لقد كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، حيث كان ذلك في 28 مارس 1949[1]، بالرغم من تأييد تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ضمن الثلاثة عشرة دولة التي صوتت في 1947/11/29 ضد قرار التقسيم رقم 181[2]، وبعد اعتراف تركيا بإسرائيل ذكرت صحيفة حريت Hurriyet التركية في 30 مارس 1949 مقالاً جاء فيه:"**تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل، ومما لا شك فيه أن الأخيرة ليست ببعيدة عن قبول ذلك كأمر واقع، وعلى مرّ الأيام يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل**"، كما أشار بعد ذلك الرئيس التركي عصمت إينونو* بقوله :" **لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا، ونأمل بأن تصبح عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى**"[3].

وفي عام 1950م اعترفت تركيا اعترافا قانونيا كاملا بدولة إسرائيل، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما[4]، ولتنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ تقرر أن يكون التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة وزير مفوض، فقد تم تعيين اليهودي "فيكتور إليعيز" قنصلا عاما لإسرائيل

---

(1) قسم الأرشيف والمعلومات: "**تركيا والقضية الفلسطينية**"، تقرير معلومات (17)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص12.

(2) عماد الضميري: " **تركيا والشرق الأوسط** "، دراسات، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، 2002، ص 99.

* **عصمت إينونو (Ismet Inonu) (1884م-1972م):** هو سياسي وقائد تركي، تولى رئاسة أركان حرب الجيش التركي عام 1920م، كما تولى رئاسة الوزراء التركية عدة مرات فيما بين عامي 1925-1937م، و كان الساعد الأيمن لمصطفى كمال أتاتورك، حيث سار على خطاه لما تولى رئاسة الجمهورية التركية عام 1938م، توفي سنة 1972 م.(أنظر: سليمان بن صالح الخراشي: **كيف سقطت الدولة العثمانية؟**، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ، ص 82).

(3) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **أثر صعود حزب العدالة و التنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة،2011م، ص 17.

(4) هدى درويش: **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، ج2، دار القلم، دمشق، 2002م، ص 130.

في تركيا، كما تم تعيين "إلياهو ساسون" وزيرا مفوضا لإسرائيل في أنقرة[1]، في حين عينت تركيا "سيف الله إسبن" أول وزير مفوض لتركيا في إسرائيل[2]، وفي ذلك الصدد عبر وزير الخارجية الإسرائيلي "أبا إيبان" بقوله :" **إنّ قيام علاقات إسرائيلية- تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل**"[3]، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء اعتراف تركيا بإسرائيل في الآتي:

1- الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا في هذا المجال لاسيما وأن الأخيرة كانت تأمل في الانضمام لحلف شمال الأطلسي.

2- رغبة تركيا في التخلص من اليهود المقيمين فيها ولاسيما الطبقات الفقيرة منهم.

3- الاستفادة من إنشاء إسرائيل في تنشيط الاقتصاد التركي.

4- كسب حليف إقليمي لمواجهة الخطر الشيوعي والتحكم في ميزان القوى في الشرق الأوسط [4].

وفي تلك الفترة وما بعدها أخذت تركيا توطد علاقاتها مع الغرب، إذ انضمت في سنة 1952 إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)* [5]، وقد كان لهذه العلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل الأثر المباشر على العلاقات التركية- العربية، ففي عام 1951م وقفت تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر في منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس وهو ما أكده الرئيس المصري آنـذاك "جمال عبد

---

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص17.

[2] نادية فاضل عباس فضلي: "**العلاقات التركية- الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف**"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 109.

[3] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص18.

[4] أحمد عبد إسماعيل: "**التطورات المعاصرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية**"، مجلة آداب المستنصرية، العدد(53)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 2- 3.

* **حلف شمال الأطلسي:** وهو حلف دفاعي عسكري أقيم عقب الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء لمواجهة الحرب الباردة من الكتلة الاشتراكية، وأقيم عام 1949م بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهو تعاون عسكري للدفاع عن أراضي الغرب وحضارته وتراثه، ويضم في عضويته الآن أكثر من 15 دولة، بما فيها الدول الشيوعية التي استقلت عن الكتلة الاشتراكية المنهارة.(أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي.انجليزي)**، د.ط، د.ت، ص189).

[5] قسم الأرشيف و المعلومات: **المرجع السابق**، ص12.

الناصر" في خطاب ألقاه بعد شهرين من ذلك بقوله أنّ: "**تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية أصبحت ممقوتة من العالم العربي**". وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس* إلى واشنطن عام 1954م، وجه لومًا إلى العرب، نادى فيه بضرورة الاعتراف بأحقية إسرائيل في الوجود. وعلى الرغم من موقف تركيا المؤيد لإسرائيل، إلا أنها في عام 1956م قامت تركيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة القائم بالأعمال ردا على العدوان الثلاثي على مصر (الإنجليزي، الفرنسي، الإسرائيلي) واستجابة للرأي العام التركي[1]، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت منتظمة[2]، حيث أنه عام 1958م تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل بشكل واضح بعد الزيارة السرية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي"دافيد بن غوريون"** إلى تركيا، أين التقى برئيس الحكومة التركية عدنان مندريس[3]، وقد تم التحضير لهذه القمة بشكل مسبق عبر عقد لقاءات جانبية على أكثر من صعيد، ومن ذلك لقاء وزير الخارجية التركي "فاتن رشدي زورلو" نظيرته الإسرائيلية "غولدا مائير"***، واجتماع رئيس

---

* **عدنان مندريس** (Adnan Menderes): رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينات، خرج من تحت معطف "أتاتورك" ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الإتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له عندما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.(أنظر: إيمان دني، **المرجع السابق**، ص 79).

[1] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 13-14.

[2] صداح أحمد الحباشنة: "**العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010م)**"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد(3)،2011، ص781.

** **دافيد بن غوريون (David ben gourion)**: (1886- 1973) سياسي صهيوني، بولندي المولد، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل (1948-1953) و(1955-1963)، في عهد وزارته الثانية وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. (أنظر: منير البعلبكي: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 112).

[3] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص14.

*** **غولدا مائير(Golda meir)**: (1898-1978) سياسية صهيونية روسية المولد، هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1906، ومن ثمّ إلى فلسطين عام 1921، وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 تولت عددا من المناصب الدبلوماسية والوزارية في الكيان الصهيوني، ثم أسندت إليها رئاسة الوزراء (1969-1974).(أنظر: منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص 449).

الأركان التركي "فوزي مينغيش" في روما مع السفير الإسرائيلي في ايطاليا "إلياهو ساسون"[1]. وذلك من أجل إقامة حلف إقليمي يرمي إلى تقوية التحالف الإستراتيجي، الاستخباراتي، الاقتصادي بين كل من إسرائيل، إيران، إثيوبيا، وتركيا بتشجيع أمريكي[2].

وقد شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية بعض التوتر بعد حدوث الأزمة التركية – القبرصية الأولى(1963– 1964م)، حيث صوتت إسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعيق تدخل تركيا في قبرص. وبعد حرب 1967م، أيدت تركيا الموقف العربي من الحرب، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، غير أنها عارضت في 1969/9/25 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب تركيا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك ردا على إحراق المسجد الأقصى المبارك. إضافة إلى أن تركيا لم تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها في حلف الأطلسي خلال حرب 1973 لتزويد إسرائيل بالسلاح، وسمحت للطائرات السوفييتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب[3].

وفي عام 1974م أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص على "**أنّ الصهيونية شكل من أشكال العنصرية**"، وكان ذلك بمثابة مصدر قلق لإسرائيل، كما اعترفت تركيا في سنة 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسمحت تركيا بافتتاح أول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة من قبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عـــــام 1976م[4].

وبدءاً من عقد الثمانينات تقلص النشاط الدبلوماسي التركي– الإسرائيلي حيث أغلقت تركيا قنصليتها بالقدس، وقامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم أعمال إلى سكرتير ثان في 1980/08/28، وجاءت هاتان الخطوتان كرد فعل على قرار الكنيست في 1980/07/30 الذي اعتبر القدس عاصمة كاملة لإسرائيل.

---

[1] أحمد عبد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص 4.

[2] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 14.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص 13.

[4] بوران فاضل صالح: "**العلاقات التركية الإسرائيلية (1990–1998)**"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 25، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014، ص 1095.

لكن العلاقات التركية – الإسرائيلية عادت إلى طبيعتها عقب الانقلاب العسكري في تركيا في 1980/09/12م[1]. بحيث أنه وبعد تشكيل الحكومة بزعامة "تورغوت أوزال"*، تميزت العلاقة بين أنقرة وتل أبيب بسرعة وتيرتها، فكانت الزيارات بين الطرفين متلاحقة وذات طابعين: دبلوماسي وعسكري، ولعل من أبرز تلك الزيارات، زيارة سرية في أوت 1980 ضمت وفدًا رفيع المستوى من وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية إلى أنقرة، لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي آنذاك "خير الدين أركمان" بشأن التعاون بين البلدين، تلتها زيارة "آرئيل شارون"** وزير الدفاع الإسرائيلي إلى اسطنبول في بداية عام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، كما قام وفد تركي بزيارة غير رسمية لإسرائيل في سبتمبر 1984 من نواب حزب الشعب المعارض، والالتقاء بوزير الخارجية الإسرائيلي "إتسحاق شامير" الذي قال بأن تلك الزيارات تؤدي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، وفي هذا الصدد يمكن القول بأنّ مرحلة الثمانينات من القرن الفائت شهدت تحولا في موقف المعارضة التركية من العلاقات مع إسرائيل. كما أعطت الحكومة التركية بعد زيارة المبعوث الإسرائيلي إلى أنقرة في فيفري 1986، الضوء الأخضر لجميع أطياف المجتمع التركي من الصحفيين والمفكرين والكتاب والنواب والأحزاب لتلبية أي دعوة يتلقونها من إسرائيل[2].

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص 14.

* **تورغوت أوزال (Turgut Ozal)**: إقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في الستينات من القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية، بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980م الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين.(أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**: ص 81).

** **آرئيل شارون (Ariel Sharon)**: ولد عام 1928، خدم في الجيش الإسرائيلي ما يزيد عن 25 عام وأنهى برتبة لواء حاصل على شهادة L.L.B في الحقوق من الجامعة العبرية في القدس عام 1962. وقد شغل عدة مناصب: وزير الزراعة 1977، ووزير الدفاع 1981 ووزير للتجارة والصناعة 1984–1990، ووزير البناء و الإسكان 1990–1992، وفي 2001 تمّ انتخابه رئيسا لحكومة إسرائيل وفي 2003 تمّ انتخابه مرة أخرى لرئاسة الحكومة. أصيب في 04 جانفي 2006 بجلطة دماغية دخل على إثرها في غيبوبة لم يفق منها رغم التدخلات الطبية، وقد توفي في 11 جانفي 2014 عن عمر 86 عامًا. (أنظر: حامد محمد طه السويداني: "**العلاقات التركية– الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009**"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص20).

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص19.

وبعد سلسلة من الأحداث التي تمثلت في نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي، ومع الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل ياسر عرفات عام 1988، واندلاع حرب الخليج الثانية، وبدء محادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد عام 1991، وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، تعمَّق مستوى التمثيل الدبلوماسي والسياسي بين تركيا وإسرائيل[1]، وهو ما تجسد من خلال القيام بمجموعة من الخطوات في سبيل تعميق التعاون بين البلدين كرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى سفراء عام 1991م، وفي أفريل 1992م تم التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ التعاون بين وزارتي الدفاع التركية والإسرائيلية، ثم تمّ إنشاء مجلس الأعمال التركي الإسرائيلي في مارس 1993م، وفي أكتوبر من العام نفسه تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لمحاربة ما يسمى "**الإرهاب الأصولي**" وقد استمر ذلك التعاون وصولاً إلى زيارة أول وزير خارجية تركي وهو "حكمت جتين" إلى إسرائيل في نوفمبر 1993م. تلته زيارة رئيسة الوزراء التركية "تانسو تشيلر"* في الشهر نفسه من عام 1994م، وهي أول زيارة يقوم بها مسئول تركي بهذا الحجم إلى إسرائيل منذ اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949[2].

لقد أصبحت الظروف الإقليمية مواتية وبشكل كبير لكي تَفتح تركيا علاقاتها مع إسرائيل على أوسع المجالات، وبشكل علني وبدون حرج، خصوصًا بعد توقيع اتفاقية أوسلو 1993م ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من جانب، وتوقيع اتفاقية وادي عربة 1994م ما بين الأردن وإسرائيل من جانب آخر. فالعديد من الدول الإسلامية أصبحت تعترف بإسرائيل وتقيم علاقات معها، وبالتالي فإن الحرج الذي كانت تواجهه تركيا في علاقاتها مع إسرائيل قد زال، في ظل سعيها لتحقيق بعض المصالح

---

[1] محمد نور الدين: **تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)**، رياض الرايس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص264.

* **تانسو تشيلر (Tansu Ciller)**: مواليد إسطنبول في 23 أكتوبر1946، سياسية واقتصادية تركية، تانسو كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث، شغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب الوزراء بين عامي 1996 و1997، بعد هزيمة انتخابية لها في نوفمبر2002 تقاعدت عن الحياة السياسية. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 102).

[2] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص15.

الدولية لها، والتي تعتبر إسرائيل أحد أبواب تحقيق هذه المصالح، والتي تمثل أهمها في سعيها لدخول الاتحاد الأوروبي، والحصول على المساعدات الأمريكية[1].

كما قام الرئيس التركي "سليمان ديميريل"* بزيارة إلى إسرائيل في الفترة 11- 14 مارس 1996م، تم خلالها توقيع أربع اتفاقيات خاصة بالتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، إلا أنه بعد انتخاب نجم الدين أربكان** رئيسًا لوزراء تركيا عام 1996م، واجهت العلاقات التركية- الإسرائيلية بعض الصعوبات نتيجة الشعارات التي رفعها أربكان في حملته الانتخابية، ومنها مطالبته بإلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل، ولكن تحت ضغط المؤسسة العسكرية تم تنحية أربكان، وتعيين مسعود يلماز*** بدلاً منه؛ الذي قال خلال الزيارة التي قادته إلى إسرائيل، أن هذه الأخيرة تسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط[2].

---

[1] رائد محمود أبو مطلق: **العلاقات التركية- الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010م**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عبد الناصر سرور، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص29.

* **سليمان ديميريل (Suleyman Demirel)**: ولد في نوفمبر 1924م، وهو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء قبل أن ينتخب رئيسا للجمهورية التركية، والرئيس التاسع لتركيا، تولى رئاسة تركيا في الفترة مابين 16 ماي 1993 إلى 16 ماي 2000.(أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 79).

** **نجم الدين أربكان (Necmettin Erbakan)**: (29 أكتوبر 1926- 27 فيفري 2011) مهندس وسياسي تركي، ولد في "سنوب" بتركيا وتخرج من جامعة إسطنبول التقنية، كما حصل على درجة الدكتوراه من جامعة آخن التقنية بألمانيا، وعاد إلى جامعة إسطنبول التقنية مدرسًا، تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا في الفترة بين 1996 و1997، حيث أصبح أربكان أول رئيس حكومة إسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م، وقد عرف بتوجهاته الإسلامية.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج 01، (د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص122. وأيضا: إبراهيم خليل العلاف وآخرون: **تركيا صراع الهوية**، الملفات الخاصة، الجزيرة نت، 2006، ص89-90).

*** **مسعود يلماز (Mesut Yilmaz)**: ولد في 6 نوفمبر 1947 بإسطنبول، وهو سياسي تركي تخرج عام 1971 من كلية العلوم السياسية قسم مالية والاقتصاد بجامعة أنقرة، وأتمّ دراسته العليا في جامعة كولونيا في ألمانيا، وقد تولى رئاسة حزب الوطن الأم فيما بين الأعوام 1991-1999، كما كان وزير الثقافة والسياحة عام1986، وكان مسعود يلماز يتقن اللغة الألمانية والإنجليزية.(أنظر: موسوعة الجزيرة: **مسعود يلماز**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net، بتاريخ 24-10-2016، 22:03).

[2] هدى درويش: **المرجع السابق**، ص148.

كما شهد عام 1997 عدد من الزيارات المتكررة بين أنقرة وتل أبيب. فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي "ديفيد ليفي" أنقرة في أفريل من العام نفسه وجرى الاتفاق على خطة أطلق عليها اسم "**تقدير المخاطر**" لتقدير المخاطر المحتملة من إيران وسورية ضد تركيا وإسرائيل[1].

وعليه فقد بقيت الزيارات متواصلة بين الجانبين على الرغم من فتور العلاقة بين أنقرة وتل أبيب إثر اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية عام 2000، حين صوتت الأولى في الأمم المتحدة لصالح مشروع قرار قدمته المجموعة العربية تدين فيه إسرائيل لاستخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين، وقد عبر عن هذا التوتر أحد المسؤولين الإسرائيليين في إحدى زياراته لتركيا في أكتوبر 2001 عندما قال: "**إن التصويت التركي جاء مفاجئا لإسرائيل**"[2].

وعليه يمكن القول أنّ العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية- الإسرائيلية استمرت بالرغم من تعرضها للعديد من العثرات، وذلك بفعل العديد من المتغيرات التي أوجدت تقاطعا في المصالح والأهداف والتي ترجمت بتوقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

---

[1] رضا هلال: **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)**، دار الشروق، بيروت، 1999، ص179.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص36.

ثانيا: عسكـــريا وأمنيـــــــــا:

تعدّ العلاقات العسكرية والأمنية من أهم جوانب العلاقات التي تربط تركيا بإسرائيل، حيث أن التطور الذي شهدته العلاقات في هذا المجال لم يكن مفاجئا، بل استند إلى محطات عديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949[1]، وبعد هذا التاريخ أخذ التعاون التركي الإسرائيلي ينمو بشكل تدريجي وذلك عن طريق توفير فرص العمل والتدريب التقني والاستخباراتي لوحدات الأمن والمخابرات التركية، إذ ظهر التعاون الوثيق بين الطرفين ابتداءً من مطلع خمسينات القرن العشرين وبالتحديد بين جهازي الموساد الإسرائيلي والأمن التركي، فقد وقع البَلَدَان اتفاقية أمنية عام 1951 مقابل تزويد إسرائيل تركيا بمعلومات عن منظمات المعارضة التركية خاصة المنظمات الكردية والأرمينية إضافة إلى النشاط اليوناني في منطقة البحر المتوسط [2].

وفي نوفمبر 1954 وُقع اتفاقٌ بين تركيا وإسرائيل يتضمن المبادئ الآتية:

1 – أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة في محيط الشرق الأوسط.

2 – تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية بينهما.

3– أن تقوم تركيا ببذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل[3].

واستمر التعاون بين البلدين، ففي أفريل من العام 1956 أرسلت تركيا 25 طائرة من طراز (داكوتا) إلى إسرائيل لإصلاحها[4]، كما تمّ في عام 1958 الاتفاق على تحالف تحت اسم "**الاتفاق الإطاري**" بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات التركية، وقد نص هذا الاتفاق على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل المعلومات وصيانة بعض المطارات التركية من قبل إسرائيل[5]. وفي هذا العام أيضا تمّ

---

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول، **المرجع السابق**، ص 20.

[2] حامد محمد طه السويداني: **المرجع السابق**، ص 4.

[3] أحمد عبد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص 3.

[4] نادية فاضل عباس فضلي: **المرجع السابق**، ص 110.

[5] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 15.

الاتفاق على تعاون شامل مابين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم **(ترايدنت)** أي **(الرمح ذي الثلاث شعب)** بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية(السافاك)، نصّ على تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية، وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى تدريب العملاء الأتراك السِريّين على أساليب وفنون التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية، مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[1]. وبناءًا على هذه الاتفاقية أيضا أَنشَأت شعبة الاستخبارات والمهام الخارجية في الموساد مركزاً استخبارياً لها في تركيا، حيث استطاعت من خلال المعلومات التي كانت تحصل عليها، من إحباط العديد من العمليات التي كانت تستهدف أمنها، انطلاقا من العراق نحو فلسطين المحتلة[2].

واستمرت تلك العلاقة خلال ستينات القرن العشرين على حالها[3]، وفي فترة السبعينات من القرن العشرين بدأت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة، واستخدم البعض منها كالمدافع والصواريخ والرشاشات عندما استولى الأتراك على الجزء الشمالي من قبرص عام 1974. كما عينت تركيا مستشاراً عسكريا لها في إسرائيل بهدف توطيد علاقتهما العسكرية[4]. إلى جانب ذلك، بدأ خبراء إسرائيليون وأتراك بتبادل المعلومات حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان، والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات المناهضة للسلطة المركزية التركية. وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، حدث تعاون أمني استخباراتي بين البلدين من أجل مراقبة الأوضاع في لبنان، وقدمت إسرائيل وثائق سرية لتركيا لوجود تعاون عسكري بين الجهات السابقة الذكر، إضافة إلى تسليم تركيا ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان. كما شهد عام 1986 تعاونا عسكريا حول تطوير الطائرات التركية، وتمّ الاتفاق على تطوير طائرات F4 بكلفة 400 مليون دولار، وصفقة شراء قطع الكترونية إسرائيلية لطائرات F16 التركية[5].

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي: **المرجع السابق**، ص 153.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 21.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص 17.

[4] هشام فوزي عبد العزيز: "**العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية**"، كلية المعلمين، حائل، السعودية، ص1–2.

[5] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص 18.

وفي عام 1989، وُقعت اتفاقية التعاون بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي، والتي تمحورت حول عدة نقاط، منها:

1. التعاون بين تركيا وإسرائيل في البعد الجوي، وبخاصة في التدريب وتبادل المعلومات.
2. التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، بخاصة طائرات (phantom 5) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرة لتعرف هذه الطائرة باسم (Korns2000).
3. السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي للاستطلاع[1].

وقد كان الطابع العسكري مهيمنا على العلاقات التركية – الإسرائيلية في فترة ازدهارها خلال عقد التسعينات[2]، حيث سمحت تركيا لإسرائيل في سنة 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباراتي على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسورية وإيران، وفي أثناء أزمة الخليج سنة 1991 سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق.

كما تمّ في أفريل 1992 التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحرب الإسرائيلية. إضافة إلى قيام الدولتين في أكتوبر 1993 بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية عن سوريا وإيران والعراق، وتعزيز قدراتهما العسكرية في وجه البلدان الثلاثة[3]. وتوج التعاون التركي– الإسرائيلي في المجالات الأمنية والعسكرية وتبادل المعلومات، بزيارة رئيسة الوزراء التركية "تانسو تشيلر" إلى إسرائيل في نوفمبر1994[4]، حيث أفضت هذه الزيارة لعدة اتفاقيات بين البلدين ومهدت لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في 1996/02/23، إبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي " تشفيك بير" لإسرائيل، ولم يتم

---

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 22.

[2] مجموعة مؤلفين: **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 707.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص18.

[4] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 205.

الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس "سليمان ديميريل" لإسرائيل في مارس 1996، وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها:

- ❖ قيام إسرائيل بتحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز (Phantom F-4).
- ❖ السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريبية في سماء تركيا لمدة أسبوع أربع مرات سنويا.
- ❖ إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نشاطه مجالات استخباراتية واستقبال السفن الحربية لكل من البلدين في موانئ البلد الآخر.
- ❖ إقامة إسرائيل أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات في سوريا وإيران، وجمع المعلومات عنهما.
- ❖ تقديم إسرائيل للقيادة التركية صورا للأقمار الاصطناعية التجسسية لتكون في تصرف الجيش التركي في مواجهة الأكراد في شمال العراق وشرق الأناضول.
- ❖ منح أنقرة لإسرائيل جزءاً من **قاعدة أنجرليك الجوية*** التركية لتتصرف بها كما تشاء.

وعلى الرغم من تعهّد نجم الدين أربكان في 1996/05/22 بأن حزبه (حزب الرفاه) سيتصدى للاتفاق العسكري مع إسرائيل في البرلمان، لكن حكومته لم تقم بإلغاء أو إعادة النظر في الاتفاق، بل إنها أبرمت تحت ضغط الجيش التركي اتفاقا ثانيا مع إسرائيل في 1996/08/28[1]، يتعلق هذا الاتفاق بتحديث إسرائيل لطائرات الفانتوم التركية[2]، واتفاقا ثالثا في 1996/12/01 بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع في 1997/04/08 بشأن خطة "**تقدير مخاطر إيران وسوريا**

---

* **قاعدة انجرليك الجوية:** تقع هذه القاعدة في ضاحية إنجرليك، قرب مدينة أضنة في جنوب شرق تركيا، وهي قاعدة للقوات الجوية التركية، ومقر في الوقت نفسه للوحدة التاسعة والثلاثين للطائرات المقاتلة، التي تضم قوات من الطيران العسكري الأمريكي والتركي، قوامها سبعة آلاف من العسكريين، بالإضافة إلى الموظفين المدنيين والمتعاقدين. ومما يذكر أن قاعدة إنجرليك الجوية كانت واحدةً من محاور العمليات الجوية التي جرت ضد العراق خلال أزمة احتلال الكويت بين عامي 1990و 1991م. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص137).

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص19.

[2] خليل إبراهيم الطيار: "**التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي**"، مجلة شؤون عربية، العدد(97)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1999، ص 39.

على البلدين"، وتمّ توقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنيع العسكري[1]. واستمرت وتيرة العلاقات العسكرية الإسرائيلية– التركية بالتطور والتوسع في شتى المجالات، فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين قام "طرخان طيان" وزير الدفاع التركي بزيارة إسرائيل، حيث تعدّ الأولى من نوعها، وذلك في الفترة بين 04/03 و1997/05/02، اجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي "عيزرا وايزمان"* ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو**، ونظيره الإسرائيلي "إسحاق مردخاي"، تناولت المباحثات بين الطرفين شؤون التعاون العسكري بينهما. وأعقبها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي "تشفيك بير" إلى إسرائيل يرافقه وفد يضم 24 عسكريا. وفي المقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي "إسحاق مردخاي" بزيارة تركيا في 1997/12/09، اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية "مسعود يلماز" ومع قادة الجيش التركي، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية "إيلان بيران" بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما. وقام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية "شاؤول موفاز" بزيارة تركيا في 1998/06/17، واجتمع مع كبار جنرالات الجيش. ومن أبرز خطوات البلدين لدعم التعاون بين القوات البحرية والجوية والمناورات الإسرائيلية التركية، إجراء مناورات بحرية

---

[1] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص 49.

* **عيزرا وايزمان (Ezer Weizman)**: (15 جوان 1924– 24 أفريل2005) سياسي وعسكري إسرائيلي وهو الرئيس السابع لإسرائيل، تطوع عام 1942 في الجيش البريطاني حيث أصبح طيارا حربيا، وفي عام 1943 التحق بسلاح الجو البريطاني وأنهى خدمته فيها كعريف طيار. ويعتبر أبو سلاح الجو الإسرائيلي، وبعد تأسيس دولة إسرائيل انضم وايزمان للقوات المسلحة الإسرائيلية حيث عمل قائد عمليات في الطاقم العام. كان على علاقة طيبة جدا مع الرئيس المصري أنور السادات، وقد أنتخب كرئيس سنة 1993 قبل أن يستقيل سنة 2000 إثر تسرب معلومات في الصحافة عن تلقيه أموال من رجال أعمال. (أنظر: المعرفة: **عيزرا وايزمان**، متحصل عليه من:http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 24-10-2016، 21:35. أيضا: سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص18).

** **بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu)**: ولد في 21 أكتوبر 1949 وهو رئيس وزراء إسرائيل العاشر والحالي، كان رئيسا للوزراء من 1996حتى 1999، وهو الزعيم الحالي لحزب الليكود وهو عضو في الكنيست الحالي، كما كان وزيراً للصحة ووزير شؤون المتقاعدين ووزير للإستراتيجية الاقتصادية، كما خدم في القوات الخاصة للجيش الإسرائيلي. وفي 2002 عينه رئيس الوزراء آرئيل شارون لمنصب وزير الخارجية، وفي 2003 عُين نتنياهو كوزير للمالية. كما قام نتنياهو بتأليف العديد من الكتب منها "محاربة الإرهاب" و "مكان بين الأمم".(أنظر: سما الإخبارية: "**السيرة الذاتية لبنيامين نتنياهو**"، متحصل عليه من: http://samanews.ps ، بتاريخ 24-10-2016، 21:47. أيضا: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**).

وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات "**ذئب البحر**" وجرت من بداية حتى نهاية جوان1997[1]. كما أسهم التعاون الاستخباراتي الإسرائيلي- التركي في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" في كينيا سنة 1999[2]. هذا وقد استمر التعاون بين الطرفين بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، بحيث تم الاتفاق على إقامة مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي أو إيراني وهو المشروع الذي أعطت الإدارة الأمريكية لأنقرة الضوء الأخضر له بعد هذه الهجمات[3].

إن المتتبع للعلاقات العسكرية التركية- الإسرائيلية يجد أن هذه العلاقة مرت بمرحلتين؛ تمثلت المرحلة الأولى في الفترة قبل الثمانينات حيث كانت هذه العلاقات غير ظاهرة، واتسمت أحيانا بالسرية، ولم يكن هناك تعاون على نطاق واسع في المجال العسكري بين البلدين، بينما المرحلة الثانية التي بدأت منذ بداية الثمانينات والتي اتسمت بالتوسع بشكل كبير في المجال العسكري، حتى وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها في عام 1996م، التي تُوجت بتوقيع الاتفاق العسكري الشهير في عام 1996م بين البلدين، والذي اعتبر بمثابة تعاون استراتيجي بين البلدين، والذي شملت بنوده كافة أوجه التعاون في المجال العسكري والأمني والاستخباراتي، كما أن سعي تركيا لتوثيق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل هدفت من خلاله تحقيق العديد من الأهداف، والتي تمثل أهمها في: تحديث قواتها العسكرية والاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتطورة الإسرائيلية، والتميز بهذه الخبرات على المستوى الإقليمي، إضافة إلى ذلك سعيها للسيطرة على مشاكلها الخارجية مع الدول المحيطة، والداخلية مع الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي كانت في صعود، إضافة إلى ذلك طموحها في الوصول إلى اعتبار تركيا على المستوى الإقليمي والدولي كدولة لها أهميتها ولها تأثيرها في المنطقة[4].

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص 19- 20.

[2] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص49.

[3] السعيد سعيدي: "**تطور العلاقات التركية الإسرائيلية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(21)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص233-234.

[4] رائد محمود أبو مطلق: **نفس المرجع السابق**.

ثالثا: اقتصـــاديـــا:

نشأت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، فكِلا الدولتين سعتا إلى تمتين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما. فإسرائيل رأت في تركيا سوقا لمنتجاتها، أما تركيا اعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي[1]. ولعل ذلك ما أكّده وزير التجارة والاقتصاد التركي "جميل بارلاس" لوكالة بالكور الإسرائيلية في فيفري 1949 بعد زيارة الوفد الإسرائيلي لإجراء مفاوضات تجارية مع الأتراك بقوله:" **إن كلاً من تركيا وإسرائيل يتمم إحداهما الآخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا**"[2].

وقد عرفت العلاقات التركية – الإسرائيلية قفزة نوعية في الخمسينات من القرن العشرين[3]. ففي 1 نوفمبر 1950 عُقد اتفاق تجاري أدى إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين من 9 ملايين ليرة تركية أي ما يقارب 4.65 مليون دولار عام 1951 إلى 65 مليون ليرة أي ما يقارب 23.3 مليون دولار عام 1953[4]، عُقد هذا الاتفاق بغية تسهيل العلاقات التجارية، وإدخال ديناميكية في التعامل التجاري بين الدولتين، وإزالة القيود والعقبات أمام تدفق السلع، وإيجاد آلية لتسوية النزاعات التجارية بينهما. وسرعان ما دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق، حيث عرفت الدولتان تبادلا تجاريا معتبراً، ميزه نوع من التخصص في السلع، فقد تركزت الصادرات التركية اتجاه إسرائيل، على القطن والقمح، وبشكل ثانوي الزيت والحبوب الجافة والسمك، بينما شملت الصادرات الإسرائيلية نحو تركيا، المنتجات الصناعية والمواد الاستهلاكية (صيدلانية، العتاد الإلكتروني والإنتاج الصناعي الكهرو منزلي...الخ). وقد شكلت زيارة سليمان ديميريل لتل أبيب سنة 1959، نقطة تحول هامة في الإدراك التركي لأهمية تطوير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بعدما عاين عن قرب الطفرة التي حققتها هذه الأخيرة في هذه المجالات، وقد اتضح إعجابه

---

(1) سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص16–17.

(2) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 23.

(3) مراد فول: **المرجع السابق**، ص 76.

(4) سامية بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة شؤون عربية، العدد(145)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ص 166–167.

بالتجربة الإسرائيلية، عندما نصح في محاضرة له بأنقرة:" **بأخذ الشعب الإسرائيلي، الشعب الكامل على جميع الأصعدة كنموذج، واعتبار الإنجازات الإسرائيلية هدفا لتركيا**"[1].

وبدأت علاقات التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل فعليا بالتحسن سنة 1960 حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 707 مليون دولار[2]. كما وقع الطرفان عام 1960 اتفاقية للتبادل التجاري قدرت بـ30 مليون دولار، ثم وقعت تركيا وإسرائيل عام 1967 اتفاقية تجارية أخرى، وذلك بعد مشاركة إسرائيل في معرض أزمير الدولي، علما بأن قيمة رأس مال تلك الاتفاقية بلغت 10 ملايين دولار، كما وقع الجانبان أيضا عام 1969 اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد[3]. وفي عام 1971 وجهت وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية دعوة إلى وفود من رجال الأعمال الأتراك لزيارة إسرائيل وعرضت عليهم ضمانات بعدم فرض قيود على المنتجات التي تقوم بصنعها في تركيا باتجاه توظيفها لرؤوس أموال تستغل في المشاريع الاقتصادية كما وأنها على استعداد لاستيراد المواد الخام التي تحتاجها تركيا[4].

لكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تأثرت سلبا في سبعينيات القرن الماضي بسبب التراجع الملموس في العلاقات السياسية والعسكرية بين أنقرة وتل أبيب، سيما بعد حرب عام 1973 ولجوء العرب لاستخدام سلاح النفط في وجه العالم، والذي أثبتت فعاليته حينذاك في التأثير على مجريات الحرب. فقد تقلصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 2.6 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا بنحو 3.7 مليون دولار. الأمر الذي اضطر تركيا لإعادة النظر مجدداً في علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية تجاه جيرانها العرب، والعمل على تحسين العلاقات العربية– التركية، خصوصا بعد تحقيق العرب فوائد ضخمة بسبب أزمة البترول عام 1973. ثم حرصت تركيا بعد ذلك على إضفاء نوع من السرية على علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، كي لا تتأثر العلاقات الاقتصادية التركية– العربية سلبا، وإن أهملتها بعد ذلك. فقد اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل، لأنها لم تعد

---

(1) مراد فول: **المرجع السابق**، ص 84.

(2) قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص23.

(3) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 24.

(4) أحمد عبد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص 5.

بحاجة إلى الاقتصاديات العربية نتيجة تزايد مشاكلها السياسية مع سورية والعراق حول مسألة المياه[1]، ونتيجة لذلك فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بين عامي 1987- 1988 بنسبة 47% أي أنها ازدادت من 61.367 مليون دولار عام 1987 إلى 90.635 مليون دولار عام 1988[2]. كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من 4 شركات عام 1984 إلى 9 شركات عام 1988 واستمر في التزايد (أنظر الملحق رقم: 01)[3].

وفي التسعينات قطع الجانبان شوطا كبيراً في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة، وأعتبر"ميكاهاريش" وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي تركيا سوقا رائجة للمبيعات الإسرائيلية[4]، حيث شهد حجم التبادل التجاري تصاعد مستمر إذ بلغ أكثر من 156 مليون دولار عام 1991، وارتفع إلى 186 مليون دولار عام 1992 وإلى 303 مليون دولار عام 1994 ليتصاعد إلى أكثر من 447 مليون دولار عام 1996[5]. وبلغ التعاون مداه في فترة تولي " تانسو تشيلر" لرئاسة الحكومة التركية، التي اصطحبت معها وفدًا تركيًا كبيرًا بلغ عدد أعضاءه نحو 230 شخصا خلال زيارتها لإسرائيل في جانفي 1993، ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية، ونحو عشرين مواطنا تركيا من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا، تمّ فيها إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليار دولار عام 1996[6]. علما بأن تركيا تأتي في المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول التي تقوم إسرائيل بالتصدير إليها، فيما تأتي إسرائيل في المرتبة التاسعة في ترتيب الدول التي تصدر إليها تركيا السلع[7]. ويعتبر مجال السياحة مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا وإسرائيل، وشهد ذلك القطاع محطة هامة تمثلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحية

---

(1) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 24.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي: **المرجع السابق**، ص155.

(3) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 173.

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي: **المرجع السابق**، ص156.

(5) يونس عبد الله الطائي: "**تطور العلاقات التجارية التركية– الإسرائيلية**"، مجلة التربية والعلم، المجلد (13)، العدد(2)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006، ص79.

(6) عوني عبد الرحمن السبعاوي: **نفس المرجع السابق**.

(7) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص25.

بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في جويلية 1992 [1]. بحيث وصلت السياحة التركية بعد ذلك إلى مستويات غير مسبوقة، بفضل الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا في مشروع "**الغاب**" (GAP)* حيث بلغت عدد الشركات العاملة في هذا المشروع عام 1995 حوالي 118 شركة (أنظر الملحق رقم: 02)، قدرت تكلفة هذا المشروع حوالي 2 مليار دولار مما يدلل على حجم المشاركة الإسرائيلية في مشروع جنوب الأناضول أو "**الغاب**"[2].

وتحاول الدعاية الإسرائيلية تشجيع قدوم السائحين الأتراك، حيث يقول في ذلك الكاتب الإسرائيلي "أوري غوردن": "**في البلدين نظام ديمقراطي، ولو اقتصر التقاطع بين البلدين على هذه النقطة، فإن ذلك كاف لتأسيس تعاون ممتاز**". كما ويشير نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول "أوري غاث" بقوله:" **بأنه يجب أن يعرف الأتراك أن كل تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين الأتراك**"[3].

ومهما يكن من أمر، فإن السياحة بين البلدين شكلت مجالاً خصبا للتعاون بين أنقرة وتل أبيب، من خلال تقريب وجهات النظر بين الشعبين، ومحاولة جسر الهوة الثقافية والدينية، حيث تم استخدام السياحة للعمل على دعم التواصل بين الشعبين التركي والإسرائيلي ومحاولة إيجاد أرضية لتأقلم الثقافتين فيما بينهما، الأمر الذي عزز بعد ذلك تشكيل عدداً من الاتفاقات والمعاهدات[4]، حيث تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في مارس 1996، والذي أقره الكنيست في السنة نفسها، بينما أقره البرلمان التركي في 1997/04/04. وينص هذا الاتفاق على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنويا، مقارنة بـ 448 مليون دولار سنة 1996، كان منها 196 مليونا قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل، و252 مليونا قيمة وارداتها منها، وينص أيضا على مواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى

---

[1] مصطفى طلاس: "**التعاون التركي – الإسرائيلي**"، مجلة الفكر السياسي، العدد (1)، دمشق، 1997، ص44.

* **مشروع الغاب (gap)**: ويسمى **مشروع جنوب شرق الأناضول** وهو مشروع لتنمية جنوب شرق الأناضول في تركيا عبر بناء 22 سد و19 محطة توليد طاقة مائية على مجري نهري الفرات ودجلة، وكان يتوقع إتمام المشروع بحلول عام 2010 وبتكلفة 32 بليون دولار أمريكي.(أنظر: المعرفة: **مشروع الغاب**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 2016/10/28، 16:18).

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 25.

[3] محمد نور الدين: **تركيا في الزمن المتحول، المرجع السابق**، ص268.

[4] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 26.

للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي، ويتيح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية، كذلك تمنح إسرائيل لتركيا جزءاً من حصتها في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في مجال صناعة النسيج وهي نسبة 35% بعد أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة. وأعلن رئيس الحكومة التركية "مسعود يلماز" في 1997/7/18 بدء تنفيذ الاتفاق[1].

كما تم توقيع اتفاقاً للتعاون الاقتصادي أثناء زيارة "مسعود يلماز" عام 1998، وتضمنت تلك الاتفاقية نقل الصادرات التركية إلى بلدان الخليج، وبشكل خاص السعودية والكويت عبر ميناء حيفا، وتعزيز التعاون في آسيا الوسطى واستثمار إسرائيل للأراضي في مشروع الغاب في جنوب شرق الأناضول، واستئجارها أراض في منطقة أضنة* لإقامة مشاريع زراعية متطورة[2].

وفي عام 2000 شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية تطورا حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بينهما، إضافة إلى أن تركيا قد عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر منخفجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكيا[3].

واستنادًا إلى ما سبق، فإن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تأثرت في تطورها بالعلاقات السياسية والدبلوماسية، ففي فترة جمود العلاقات في المجال السياسي والدبلوماسي، يتبعه جمود العلاقات في المجال الاقتصادي والتجاري. ثم بدأ تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية يتعاظم حتى وصل إلى حد الشراكة في فترة التسعينات من القرن العشرين.

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص24.

* **أضنة:** بالتركية Adana واسمها القديم "أنطاكية في قيليقيا"، وهي خامس أكبر مدن تركيا، تقع في جنوب البلاد على جبال طوروس، شمال سهل قيليقيا على نهر سيحان. وتبعد 50 كلم عن البحر المتوسط و12 كلم عن قاعدة إنجرليك الجوية لحلف شمال الأطلسي.(أنظر: المعرفة: **أضنة**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php، بتاريخ 2016/10/28، 16:41).

[2] حسين غازي: "**تركيا والعرب وإسرائيل (الحلف التركي الإسرائيلي)**"، مجلة الفكر السياسي، العدد(4-5)، دمشق، 1998 و1999، ص141.

[3] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص24.

إن المتتبع لطبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية يدرك بأن العلاقات الثنائية تطورت تدريجيا إلى أن وصلت إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996م، في محاولة من كلا الجانبين إلى الاستفادة من إمكانات الآخر، وتحقيق المصالح الذاتية لهما. كما أن تعزيز التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب ساهم في قدرة الدولتين على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالح الطرفين ورؤية الولايات المتحدة للمنطقة، من خلال الهيمنة العسكرية والاقتصادية على دول الجوار لتفوقها العسكري، وامتلاك التقنية العسكرية والمدنية الحديثة ومساعدة الولايات المتحدة لهما، سيما وأنهما يمثلان صوتها في المنطقة.

الفصل الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية ودوافع إقامة العلاقات التركية – الإسرائيلية:

أولا: *نشأة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته.*

ثانيا: *الدوافع التركية الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية.*

الفصل الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية ودوافع إقامة العلاقات التركية- الإسرائيلية:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة نوعًا من الانفراج السياسي، وقد مسّ بدوره تركيا من خلال بروز وتشكل الأحزاب الإسلامية رغم المعيقات التي قادها أتباع النظام العلماني، وقد تمكنت هذه الأحزاب من الوصول إلى السلطة إلا أنها عانت من الانقلابات التي يقوم بها العلمانيين، لكن ورغم حظر الأحزاب السياسية الإسلامية في كل مرة، إلا أنها كانت تعود لتمارس نشاطها بأسماء جديدة وتشكيلات جديدة وصولا إلى تجربة حزب العدالة والتنمية. وقد انعكس الصراع بين المؤسسة العلمانية والأحزاب الإسلامية في تركيا على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية سواءً من ناحية توطُد العلاقات أو فتورها، ولعل من أبرز علاقات تركيا الخارجية تَمثّل في علاقاتها بإسرائيل، وذلك استنادًا إلى العديد من الأهداف والدوافع من كلا الطرفين في إقامة مثل تلك العلاقات.

ولذلك سنتناول في هذا الفصل نشأة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته والكيفية التي استطاع بها الوصول إلى سدة الحكم، بالإضافة إلى الدوافع التركية- الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية.

أولا: نشأة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته:

تعود تجربة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا للوصول إلى الحكم إلى نحو نصف قرن من الزمان، بحيث حافظت فيه تلك الأحزاب على تميزها في الطرح السياسي، كما تميزت فيها كذلك بتمثيل أفرادها لدى أحزاب أخرى كأحزاب الوسط والأحزاب المحافظة، ثم تطورت لإقامة أحزاب تحت مسميات مختلفة تمكنت من خلالها المشاركة في الحكم، واتخاذ القرارات السياسية في الدولة. إلا أن تلك التجارب كانت تتهاوى بسبب الضغوط الممارسة من قبل الدولة وحراس العلمانية* من المؤسسة العسكرية[1]، ورغم كل ذلك كللت هذه التجارب الحزبية بميلاد حزب جديد من رحم هذه الأحزاب وهو حزب العدالة والتنمية.

* **العلمانية:** تعني فصل الدين والمعتقدات الدينية عن السياسة والحياة العامة، وعدم إجبار أي أحد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية. (أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **المرجع السابق**، ص301. أيضا: محمد براهام المشاعلي: **موسوعة المصطلحات السياسية والاقتصادية**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2007، ص99).

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص95.

1: جذور حزب العدالة والتنمية:

منذ قيام الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية لعب العسكر دوراً محورياً في علمانية الدولة والنظام وتوجيه تركيا نحو الغرب، فقد قام الجيش بفصل الدين عن الدولة عبر قيامه بعدة إجراءات تمثلت فيما يلي: في نوفمبر 1922 ألغيت السلطنة، وفي 29 أكتوبر 1923 أعلنت الجمهورية، وفي 3 مارس 1924 ألغيت الخلافة ومشيخة الإسلام، وفي العاشر من أفريل 1928 ألغي الإسلام كدين للدولة من الدستور، وفي الأول من نوفمبر 1928 استبدلت الأبجدية العربية باللاتينية وكانت ذروة هذه الإجراءات إدخال العلمانية بندا في الدستور في العام 1937، واستمرت الدساتير التركية اللاحقة (1961 و1982) تؤكد صفة العلمانية في المادة الثانية من الدستور التركي، وقد جعلت من الجيش في المادة 35 حامياً لهذه القيم[1].

ولقد ساعد مبدأ التعددية الحزبية والذي أُقِر في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية(1939- 1945) الأتراك في إعطاء أصواتهم لثلاثة دورات انتخابية متتالية لعدنان مندريس الذي فتح ثغرة صغيرة لاستعادة بعض تقاليدهم الإسلامية مخترقة جدار العلمانية مما دفع العسكر للتخلص منه في انقلاب 1960، وأصبحت الانقلابات العسكرية ظاهرة في النظام السياسي التركي من خلال تدخلات العسكر، حيث توالت الانقلابات تحت ذرائع مختلفة فمرة لوضع حد للفوضى التي أحدثتها الطبقة السياسية ومرة لمنع صعود اليسار الماركسي وأخرى للتصدي والوقوف أمام القوى الإسلامية ومنعها من الوصول إلى مواقع صنع القرار. فقد كانت الحركة الإسلامية ناشطة سياسيا في تركيا عبر واجهات مختلفة طوال نصف قرن وكان الإسلاميون حريصين على احترام النظام القانوني الذي أسسه كمال أتاتورك، لذلك قبلوا بوجود الدولة العلمانية لكنهم هاجموا الحكومات لأنها لا تطبق الحيادية الدينية كما هو الحال في فرنسا وأمريكا، حيث إن الديمقراطيين الإسلاميين الأتراك يريدون تطبيق ما يشابه الديمقراطية النصرانية الأوربية[2].

لقد كان من نتائج الحركة الانقلابية عام 1960م، أن صدرت إجراءات تشريعية جديدة وفّرت حرية أكبر للتفكير والتنظيم، حيث ازدهرت في مثل هذه الظروف الكتابات الإسلامية التي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية، ومحاربة العلمانية، وفي الوقت نفسه بدأ عدد المساجد في التزايد وتضاعفت الدروس

---

[1] صداح أحمد الحباشنة: **المرجع السابق**، ص 783.

[2] منال محمد صالح: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا (حزب العدالة والتنمية نموذجا)**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد(10)، جامعة الموصل، العراق، 2010م، ص365- 366.

القرآنية، وتم المزج بين الممارسات الدينية والعمل السياسي، وفي ظل هذه الظروف بدأت تتشكل الأحزاب الإسلامية[1]. وهذه تعريفات موجزة عن كل حزب:

1.1 – حزب النظام الوطني:

ارتبط ظهور التيار الإسلامي في تركيا، بشخص المهندس "نجم الدين أربكان"[2]، وذلك عندما قرر مع نخبة من الإسلاميين في 26 جانفي 1970م، تأسيس حزب النظام الوطني تحت زعامته[3]، يعبّر هذا الحزب ولأول مرة منذ سقوط الخلافة عن ارتباطه الصريح بالإسلام[4]، لكن ونتيجة لتزايد نشاط "أربكان" تحرك الجيش في مارس 1971م بزعامة رئيس الأركان الجنرال "محسن باتور" وأصدر مذكرة وجهها إلى رئيس الوزراء ينذره ويطالبه بحل حزب النظام الوطني، وتم اصطناع قضية للحزب تمثلت في اتهامه بمعاداته للعلمانية وعقدت من أجلها محكمة، حيث أصدرت هذه الأخيرة قرارا بإلغاء الحزب ومصادرة ممتلكاته[5].

2.1 – حزب السلامة الوطني:

بعد 17 شهرا من إغلاق حزب النظام الوطني، عاد نجم الدين أربكان ليؤسس حزبا جديداً باسم السلامة الوطني في 11 أكتوبر 1972م، وكان بزعامة شخص آخر وهو رفيقه في حزب النظام الوطني "سليمان عارف أمرة"، حيث فضّل أربكان تجنب تسلم القيادة بصورة رسمية في ذلك الوقت أملاً في تجنب مصير حزب النظام الوطني[6]، ولقد تضمن برنامج الحزب الدعوة إلى سوق إسلامية مشتركة وعملة إسلامية واحدة وقوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي وأمم الأقطار الاسلامية[7]. لكن ومرة أخرى تم

---

(1) أحمد نوري النعيمي: "**الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا**"، مجلة العلوم السياسية، العددان (38–39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص27.

(2) مجموعة باحثين: **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، ط4، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012، ص8.

(3) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص81.

(4) راغب السرجاني: **قصة أردوغان**، ط4، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص47.

(5) مصطفى محمد الطحان: **تركيا التي عرفت من السلطان..إلى نجم الدين أربكان 1842–2006م**، الكويت، 2007، ص277.

(6) أحمد النعيمي: **تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص293.

(7) علي حسين باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص113.

إغلاق هذا الحزب في سبتمبر 1980م، عقب الانقلاب العسكري عام 1980م، والذي استهدف بالأساس حزب السلامة الإسلامي، بسبب معاداته للعلمانية[1].

3.1 – حزب الرفاه:

بعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال "كنعان إيفرين"*، الذي أصبح رئيسا لتركيا، تم رفع معظم القيود المفروضة على النشاط السياسي، ومن ثم تم السماح للأحزاب بالتشكل من جديد، وكان من بين الأحزاب التي تشكلت في هذه الفترة حزب الرفاه الإسلامي، حيث تقدم المحامي "علي توركان" بطلب إلى وزارة الداخلية التركية في 9 أوت 1983م لتأسيسه، وذلك بالتنسيق مع زعماء حزب السلامة المُنحل، وبالفعل تم قبول هذا الحزب، وما إن تم رفع الحضر عن الناشطين السياسيين التابعين لحزب السلامة، حتى سارعوا بالانضمام إلى الحزب في سبتمبر 1987م، وتم اختيار "نجم الدين أربكان" رئيسا للحزب في 11 أكتوبر 1987م[2]. وتبنى الحزب إيديولوجية أطلق عليها (النظرة الوطنية)، حيث تنتقد هذه الاديولوجية الغرب واعتبرت أن الكثير من مشاكل الدولة ترجع بالأساس إلى مشروع التغريب في تركيا[3].

وقد استطاع حزب الرفاه أن يكتسح بلديات المدن الكبرى في الانتخابات المحلية التي جرت عام 1995م، حيث حصد ستة ملايين صوت، وشكل الحكومة مع حزب (الطريق المستقيم)[4]. لكن المؤسسة العلمانية لم تترك الطريق معبداً أمام طموح حزب الرفاه، إذ خيرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية،

---

[1] مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 312.

* **كنعان إيفرين (Canaan Efren)**: ولد عام 1918م في بلدة "الأشهر" شرق تركيا، كان والده يعمل إماماً لأحد المساجد، دخل إيفرين المدرسة الحربية البرية وتخرج منها كضابط مدفعية سنة 1928م، وفي سنة 1949م تخرج من الأكاديمية الحربية البرية كضابط ركن. ووصل إلى مرتبة آمر الفوج ورئيس الأركان في المدة الواقعة بين1961– 1973، ونائب رئيس الأركان العام (1975– 1976)، ورئيس الأركان العام (1978– 1983). أصبح إيفرين معروفا في القوات المسلحة التركية منذ اشتراكه في حرب كوريا، ووصل إلى رتبة جنرال عام 1974، وتخلى عن رتبته العسكرية عام 1983م عندما أصبح رئيسا للجمهورية. واشترك إيفرين مع أربعة من زملائه في انقلاب 12 سبتمبر 1980م.(أنظر: أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص283–284).

[2] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص52– 53.

[3] يسيم آرات: **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا (النساء الإسلاميات في معترك السياسية)**، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبّة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص 64.

[4] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص114– 115.

وبين الاستقالة، فاضطر أربكان للاستقالة في جوان 1997م[1]، وفي يوم الجمعة الموافق لـ: 16 جانفي 1998م أصدرت المحكمة الدستورية قراراً يقضي بحل حزب الرفاه الاسلامي، ومنع زعيمه نجم الدين أربكان وستة آخرين من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات كأعضاء مؤسسين أو مجرد أعضاء في أي حزب آخر[2].

4.1 – حزب الفضيلة:

لقد كان الإسلاميون يتوقعون حل حزب الرفاه في أيّة لحظة، لذلك كان أربكان يخطط لمواجهة هذا الموقف عند حدوثه، حيث وضع مشروعا لتأسيس حزب يخلف الرفاه في حالة حلّه، وبعد أن مُنع أربكان من العمل السياسي أعلن إخوانه وتلامذته الذين لم تصدر بحقهم أحكام تأسيس حزب الفضيلة، الذي أنتخب لرئاسته "رجائي قوطان"* في ديسمبر 1998م[3]، ولم يحد هذا الحزب على خطوات سلفه حزب الرفاه، حيث حافظ على المواقف نفسها اتجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية[4]، وقد خاض حزب الفضيلة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أفريل 1999م، ليفوز بـ115 مقعدا، وتم التجديد

---

[1] جمال ورغي: **الحركة الإسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص41-42.

[2] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)**، **المرجع السابق**، ص29.

* **رجائي قوطان (Rajai Kutan)**: ولد يوم 30 أفريل 1930م في ملاطيا، وهو سياسي تركي ساهم في تأسيس عدد من الأحزاب ذات التوجه الاسلامي، كان آخرها حزبا الفضيلة والسعادة، حيث دخل الحياة السياسية عبر حزب السلامة الوطني الذي يتزعمه "نجم الدين أربكان" عام 1973م، وانتخب عضوا في البرلمان عن محافظة ملاطيا في انتخابات 1977م، وكان أحد قادة حزب الرفاه الاسلامي بعد عام 1985م، وبعد حل حزب الرفاه شكل أعضاءه حزبا آخر سموه حزب الفضيلة، وانتخبوا "رجائي قوطان" زعيما له، ولكن تم حلّه هو الآخر، وقد تمخض عن هذا الحل انقسام حزب الفضيلة إلى حزبين، أحدهما حزب العدالة والتنمية والآخر حزب السعادة يتزعمه "رجائي قوطان" الذي يمثل جناح التقليديين، كما تولى خلال مساره المهني مسؤولية عددا من الوزارات.(أنـــظر: موسوعة الجزيرة: **رجـــائي قوطـــان**، متحصل عليـــه من: http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 13-11-2016، 21:30. أيضا: منال محمد صالح: **المرجع السابق**، ص409).

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص68.

[4] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص90.

لقوطان في انتخابات الحزب عام 2000م، بعدما نال أغلبية الأصوات بمجموع 632 صوتا في مقابل 521 صوتا لمنافسة الشاب "عبد الله غول"* [1].

وبعد فترة من مرور الانتخابات، وجّه النظام العلماني الأتاتوركي للحزب تهمة خرق مبادئ أتاتورك، فضلا عن اتهامه بأنه استمرار لحزب الرفاه. وبعد عقد جلسات نظر من طرف المحكمة الدستورية في الدعوة المقامة على حزب الفضيلة، قررت المحكمة بجلستها المنعقدة في 22 جوان 2001م، بالاستناد إلى المادتين 68 و69 للدستور التركي، وبأغلبية 8 أصوات ضد 3 من أصل أعضاء المحكمة البالغ عددهم 11 عضو غلق حزب الفضيلة بشكل نهائي وتحويل ممتلكاته وأمواله إلى خزينة الدولة[2].

5.1 – حزب السعادة:

بعد حل حزب الفضيلة تمخض عنه حزبين، أحدهما حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، والثاني حزب السعادة الذي يمثل الجناح التقليدي، وقد انتخب أعضاء هذا الأخير رجائي قوطان زعيما لهم بعد تشكيله في 20 جويلية 2001. وقد كان السبب الرئيسي في فقدان الحزب لأصواته هو وجود حزب العدالة والتنمية، كما كان حزب السعادة يعتمد على عودة أربكان إلى النشاط السياسي وقيادة الحزب في الانتخابات، لكن لجنة الانتخابات العليا أصدرت قرارا بعدم أهلية أربكان لعضوية البرلمان قبل أن يزول الحظر القانوني[3].

---

* **عبد الله غول:** ولد بتاريخ 29 أكتوبر 1950 في مدينة قيصري المعروفة بتمسكها بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية وكانت هذه المدينة من أشهر المراكز أيام الدولة السلجوقية (1071م- 1299م). أكمل غول دراسته الابتدائية بمدرسة غازي باشا، ثم التحق بمدرسة الأئمة والخطباء لإكمال دراسته الثانوية بعد ذلك انتسب إلى جامعة استانبول حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن، وفي أعقاب انقلاب 1980 تعرض غول للسجن في إطار حملة شنها العسكر على معظم السياسيين الأتراك وقضى عدة شهور في سجن متريس الشهير في استانبول. والتحق في الفترة من 1983-1991 بصفوف حزب الرفاه، شغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي ومتحدثا رسميا في الحكومة الائتلافية التي شكلت بين عامي 1996-1997.(أنظر: منال محمد صالح: **المرجع السابق**، ص407).

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 68.

[2] أحمد نوري النعيمي: "**النظام السياسي في تركيا**"، **المرجع السابق**، ص 384.

[3] مجيد حميد شهاب وآخرون: "**الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد(2)، جامعة بابل، العراق، 2010، ص253.

على الرغم من تعرض الأحزاب الإسلامية التي أسسها نجم الدين أربكان للحظر من قبل المحكمة الدستورية تحت ذريعة إقامة نظام ديني، إلا أن ذلك لم ينه الشعور الديني للشعب التركي الأمر الذي دفع الإسلاميين لاستئناف نشاطهم واثبات وجودهم على المسرح السياسي[1]. تمخض ذلك بإنشاء حزب العدالة والتنمية، بحيث تعود جذور هذا الأخير ذو الخلفية الإسلامية لمدرسة "أربكان" التي تتلمذ على يديه وفي مدرسته السياسية معظم قادة الحزب، مما يعني أن أصول الحزب إسلامية من منبت الطرق الصوفية، والتي لعبت دوراً كبيراً في صقل شخصية أربكان بمعاونة الشيخ محمد زاهد كتكو* وجماعته المعروفة بجماعة اسكندر باشا الأمر الذي ساعد في إعادة صياغة الهوية الإسلامية من خلال تشكيله لأحزابه الخمسة وتمكنه من فرضها على الساحة السياسية التركية حتى تسلمه السلطة كأول رئيس وزراء إسلامي عام 1996[2].

لكن التطورات التي شهدها حزب الرفاه وحزب الفضيلة من حظر جعل "رجب طيب أردوغان"** يدرك تماما أن الصيغة التقليدية التي يتعامل بها أربكان مع الأوضاع الداخلية والدولية بالرغم من تحقيقها

---

[1] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، المرجع السابق،** ص102.

* **محمد زاهد كتكو** (1897م- 1980م): مؤسس تكية اسكندر باشا للطريقة النقشبندية، متخذًا جامع إسكندر باشا مقرًا له منذ 1958. وعرف بعدائه للغرب وسعيه لاستقلال الفكر والاقتصاد التركي، تتلمذ على يديه نجم الدين أربكان، ولعب دورًا كبيرًا في مسار حياته ونشاطه السياسي.(أنظر: منال صالح: **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص226).

[2] منال محمد صالح: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا (حزب العدالة والتنمية نموذجا)**"، **المرجع السابق،** ص366.

** **رجب طيب أردوغان:** ولد يوم 26 فيفري 1954م، في أحد الأحياء الشعبية بمدينة إسطنبول، درس في ثانوية الأئمة والخطباء، ثم في كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة مرمرة، وعندما كان في سنّ مبكرة انخرط في حزب السلامة الوطني، ثم أصبح عضو في حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة اللّذين أسسهما "أربكان" إثر موجات الحضر التي تطال أحزابه، تولى منصب رئيس حزب الرفاه في اسطنبول عام 1985 وكان عمره آنذاك في الثلاثين من عمره، تولى رئاسة بلدية إسطنبول عام 1994م ومنها كانت الانطلاقة نحو القمة، حيث حقق خلال فترة رئاسته للبلدية إنجازات نوعية أكسبته شعبية كبيرة في تركيا، ولكن ذلك لم يمنع من خضوعه للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة عام 1998م، وسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، حيث جاء الحكم بسبب اقتباسه في خطاب جماهيري من الشاعر التركي "ضياء كوك ألب" في إحدى قصائده "**المساجد ثكناتنا، والقباب خُوذاتنا، والمآذن حِرابنا، والمُؤمنون جنودنا**" لكن ذلك لم يوقف من طموحاته، فبعد حضر حزب الفضيلة، أسس حزب العدالة والتنمية عام 2001م تحت زعامته، حيث قاده ذلك إلى احتلال الصدارة في المشهد السياسي التركي، فحقق الفوز في الانتخابات التشريعية عام 2002م، 2007م، 2011م، وفي أوت 2014 فاز "أردوغان" في أول انتخابات رئاسية ينتخب فيها رئيس جمهوري تركي بالانتخاب المباشر. (أنظر: بوزيدي يحي: **السياسة=**

بعض النجاحات إلا أنها كانت عرضة للفشل والانهيار. حيث أنه بعد حظر حزب الفضيلة تأسس حزب السعادة بزعامة الجناح التقليدي بقيادة قوطان في 20 جويلية 2001، وبعد مرور أسبوع على ذلك قررت القيادة الشبابية المتمثلة برجب طيب أردوغان وعبد الله غول الانفصال، والإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية[1].

2: نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية:

1.2 – نشأة الحزب:

لقد أثار قرار حضر حزب الرفاه جدلا واسعا داخل الإسلاميين، بين محافظ ومُناد بالتجديد وتوخي إستراتيجيات مختلفة لفك الاشتباك مع المؤسسة العسكرية والنخبة العلمانية المتنفذة، وجرى هذا النقاش في إطار الحزب الجديد الذي ولد على أنقاض الرفاه، وهو حزب الفضيلة[2]، بحيث ورث هذا الحزب حزب الرفاه من جميع النواحي الأيديولوجية والسياسية والبرنامج الاقتصادي[3]، وبعد خوض حزب الفضيلة الذي يترأسه "رجائي قوطان" أحد تلامذة "نجم الدين أربكان" للانتخابات البرلمانية التي تم إجرائها في أفريل 1999م، وفوزه بـ115 مقعداً، تم التجديد "لقوطان" في انتخابات الحزب عام 2000م، بعدما نال أغلبية الأصوات بمجموع 632 صوتا في مقابل 521 صوتا نالها منافسه "عبد الله غول"، وقد شكلت هذه المنافسة أولى بوادر الظهور الإعلامي لجيل جديد يحمل نفس القناعات، غير أنه بدأ يفكر في تطوير أساليب العمل السياسي بما يتوافق مع الوضع التركي المعقد، من خلال الاستفادة من الخبرات السابقة التي تكونت لدى أبناء الحركة الإسلامية التركية على مرّ السنين[4]، ومن أبرز رموز هذا الجـــيل

=**الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، إشراف بوسماحة نصر الدين، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2013، ص52–53).

[1] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 76.

[2] جمال ورغي: **المرجع السابق**، ص 50.

[3] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا (من القبضة الحديدية..إلى دستور بلا عسكر)**، ط2، دار نهضة مصر للنشر، مصر، 2013، ص 149.

[4] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 68.

الإصلاحي والتجديدي عبد الله غول ورجب طيب أردوغان و"بولنت أرينتش"* [1]، وقد تحدث هذا الأخير حول هذا الشأن، حيث وضح أن الأفكار التي طرحها التجديديون لم تكن بداعي التفكير في الانفصال عن حزب الفضيلة في بادئ الأمر، وإنما كانت من أجل الإصلاح داخل الحزب من خلال القيام بتحديد الأخطاء وفقا لرؤية هذا الجيل، والسعي إلى تصحيحها، وتطوير طرق الاتصال بالشعب وقيادة الحزب إلى السلطة[2].

لقد عمل "أردوغان" وهو أحد قيادات حزب الفضيلة البارزين والمشهود لهم بالولاء والصلابة والكفاءة بل ومن أكثرهم قربا إلى زعيم التيار الاسلامي "أربكان"[3]، من موقعه في الحزب على المطالبة بتجنب الصدام العقيم مع العلمانية التركية والمؤسسة العسكرية، حيث آثر الجنوح لعنصر التهدئة، وخير مثال على ذلك هو رفضه لما قام به "رجائي قوطان" بتوجيه من "أربكان" حينما أراد تبرئة الحزب من التوقيع على قرار حظر الحجاب في الجامعات والدفع بـ "مروة قاوقجي"** المحجبة إلى البرلمان التركي كنائبة عن حزب الفضيلة، وهو الأمر الذي اعتبره "أردوغان" وأنصاره في الحزب، تحديا للنظام في عقر داره، والأكيد أنه سينتهي بأزمة جديدة مع العلمانيين والعسكريين، وهو ما قد حدث بالفعل، مما زاد في الخلاف بين أعضاء حزب الفضيلة[4].

---

* **بولنت أرينتش (Bulent Arinc) (1948)**: سياسي تركي، عمل في حزب الرفاه قديما، من مؤسسي حزب العدالة والتنمية، ويعتبر من الأعضاء البارزين المفكرين في الحزب، حيث عمل رئيسا للبرلمان التركي في الفترة 2002-2007م، وعمل مساعدا لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.(أنظر: ترك بوست: **بالصور.. هكذا غير السياسة وجوه زعمائها الأتراك**، مُتحصل عليه من: http://www.turkey-post.net/p-60988/، بتاريخ 20-02-2017، 13:34).

[1] عبد الحليم غزالي: **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا (ظلال الثورة الصامتة)**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 22.

[2] حسين بسلي، عمر أوزباي: **رجب طيب أردوغان (قصة زعيم)**، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص319.

[3] أحمد حسن ياسر: **تركيا والبحث عن المستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص69.

** **مروة قاوقجي (Merve Kavakci)**: من مواليد العاصمة التركية أنقرة عام 1928م، من أبوين عملا في الهيئة التدريسية بجامعة أنقرة، ووالدها أستاذ في الفقه الإسلامي، ووالدتها زينب أستاذة الأدب التركي بالجامعة ذاتها، تخرجت من مدرسة أنقرة كوليج ثم التحقت بكلية الطب عام 1977م، اضطرت إلى السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح والدها مستشارا لمنظمة الاتحاد الفلسطيني، ثم أصبح إماما وخطيبا للجامع المركزي في ولاية دالاس، وأثناء ذلك التحقت مروة بالجامعة لدراسة هندسة الكمبيوتر وتخرجت في المجال نفسه، ثم عادت إلى اسطنبول عام 1997م لتلتحق بحزب الرفاه ثم بحزب الفضيلة.(أنظر: مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 388- 387).

[4] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 70.

وعلى أية حال فقد واجه حزب الفضيلة ما واجهته الأحزاب الإسلامية التي سبقته، فبعد الإعلان عن إغلاق حزب الفضيلة انشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، حيث أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب السعادة برئاسة "رجائي قوطان"، أما جناح المجددين الذي سيؤدي إلى وجود حزب العدالة والتنمية، فقد تزعمه "رجب طيب أردوغان" رئيس بلدية اسطنبول السابق[1]، وفي تعليقه على هذا الشأن قال "بولنت أرينتش" **(أن إغلاق حزب الفضيلة شكل الأرضية المشروعة لهذا الانفصال)**، وقد وصف السياسي وعضو حزب العدالة والتنمية "جميل تشيتشاك" هذا الأمر بأنه **(انفصال لا عيب فيه)**، بالنظر إلى أن معظم المنتسبين لتشكيلات الحزب اختاروا جانب التجديديين، واتفق "أردوغان" أيضا مع "بولنت أرينتش" في قوله:**(إننا لم نكن نفكر في بادئ الأمر في الانفصال عن الحزب)**. كما يشير أيضا إلى هذا الأمر بقوله:**(على الرغم من أننا عشنا عشرات المشاكل داخل الحزب، وإنني على قناعة بأنه لو لم يتم إغلاق حزب الفضيلة لما كنا قد انفصلنا بسهولة أبدا)** [2]. ونتيجة لهذه التطورات زاد اقتناع جيل الشباب الذين يطلق عليهم في تركيا (المجددون المعاصرون) بحاجة الحركة الإسلامية إلى إعادة ترتيب أوراقها بما يتناسب مع الحالة التركية، وعلى يد هذا الجيل الجديد تأسس حزب العدالة والتنمية[3].

2.2- تأسيس الحزب:

تأسس حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001م[4]، وتم الإعلان عن تأسيسه في حفل بسيط بأحد فنادق أنقرة، حيث دعي إلى هذا الحفل الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة[5]، ولعل تأسيس الحزب من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك[6]. حيث ضم الحزب بالإضافة إلى الكتل الأساسية، من الإسلاميين السابقين ومن ضمنهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، العديد من التشكيلات الأخرى من برلماني أحزاب يمين الوسط مثل حزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم، وكذلك

---

(1) أحمد نوري النعيمي: "**النظام السياسي في تركيا**"، **المرجع السابق**، ص387.

(2) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 319.

(3) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 70.

(4) جمال كمال إسماعيل كركوكلي: "**أزمة الرئاسة التركية 2007**"، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد(4)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 191.

(5) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 194.

(6) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص96.

شرائح من خريجي الجامعات[1]. ومما يتضح في تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، إنما يدلل على حالة الفراغ السياسي القائمة في حينه، وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقاً[2].

يصنف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب محافظ ليبرالي، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي، لكنه ينفي أن يكون حزبًا إسلاميا، حيث يحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[3]، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، وهو ما جعل البعض يصنفه على أنه يمثل تيار"الإسلام المعتدل"[4].

وفيما يخص شعار الحزب فقد تم الأخذ باقتراح "طيب رجب أردوغان" أن يكون (المصباح)، حيث لقي هذا الرمز قبولا ليكون شعارًا للحزب بعد التوضيحات التي قدمها "أردوغان" بشأنه، فهذا الشعار يرمز للضياء وعدم التعتيم والشفافية، وتشير الحزمات الضوئية المحيطة بالمصباح إلى أقاليم تركيا الجغرافية السبعة، أما كونه مضاءً، فذلك يعني النشاط والقابلية للتغيير، بالإضافة إلى أن هذا الشعار يمكن تمييزه بسهولة من بين رموز الأحزاب الأخرى، وفيما يخص التسمية فقد تم اختيار الاسم المختصر للحزب، فكان حزب (AK)، فحرف (A) اختصار لكلمة العدالة باللغة التركية (ADALET)، أما حرف (K) فاختصار لكلمة التنمية باللغة التركية (KALKINMA)، وعليه فالاسم الكامل للحزب هـــو: (ADALET VE KALKINMA PARTISI) أي حزب العدالة والتنمية[5].

---

(1) خالد الحروب: **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية (التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية)**، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، بير زيت، فلسطين، 2008، ص 14.

(2) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص96.

(3) رواء جاسم لطيف السعدي: **الإسلام السياسي (حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص 63.

(4) سمير سبيتان: **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 39.

(5) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 321.

3: مبادئ الحزب وأهدافه:

جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001م تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)[1]، وقال أردوغان في كلمته التي استمرت 40 دقيقة أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، معلنا أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك..فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الإتحاد الأوروبي، لأن في ذلك تناغمًا للمعايير الأوروبية لتركيا، فبدل من أن يذهب مواطنونا إلى أوروبا سنجلبها إليهم[2].

جرى حفل الإعلان عن تأسيس الحزب في قاعة (زينت) على مرأى ومسمع الجمهورية التركية، حيث تم وضعه عاليا في مواجهة صورة مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك"، وهو ما كان أمرًا لافتا للنظر وذا مغزى، بالنظر إلى أن حزب (الرفاه الإسلامي) قد تعوّد على تعليق الأعلام الخضراء (رمز الإسلام) في مؤتمراته، وأعلن مؤسسو الحزب بأنهم سيقومون بزيارة لضريح "مصطفى كمال أتاتورك"، مشددين على أنهم ليسوا إسلاميين وليسوا معارضين للجمهورية التي أنشأها[3]. حيث استوعب حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان" الدرس جيدًا من تجارب الأحزاب السابقة، فعمل على تجنب كل ما يفضي إلى تجدد الصدام مع العسكر ومعبدهم العلماني، بل وعمل على كسب ثقتهم وهو ما لا يمكن تحقيقه مع استمرار زعامة "أربكان"، الطرف المباشر في ذلك الصدام[4]، وفيما يتعلق بفلسفة الحزب، ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ أنه "يعتبر مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصرًا للسلام الاجتماعي وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة"، وأنه "ينظر للدين كأهم المؤسسات الإنسانية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد". كما ذكر في الوثيقة "إن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخًا يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم، وهي تسمح كذلك لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم". وقالت الوثيقة "إن الأعمال الموجهة ضد المتدينين، وكذا التمييز الذي يمارس ضد من يحيون حياتهم وفقا للدين الذي

---

(1) سعد عبد العزيز مسلط: "**الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الثاني، العدد(4)، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 7.

(2) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 195.

(3) رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص 65.

(4) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 95.

يؤمنون به..تعد ضد مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات"... وقالت "إن ممارسة الضغوط على كل من يؤمنون بغير ما يؤمن به الآخرون يعد أمرًا غير مقبول"[1]. ويرى الحزب أن الحريات الفردية هي أساس التحرر الاجتماعي، وأن الدين ليس عامل تقسيم للمجتمع بل عامل توحيد[2].

لقد وجد القائمون على حزب العدالة والتنمية أن مجابهة العلمانية لا تصب في مصلحة تركيا، وفي هذا الشأن يرى الكاتب الصحفي "فهمي كورو" الذي يوصف بأنه أحد منظري حزب العدالة والتنمية: "**أن الصيغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أنّ قادته وأعضاءه متدينون، حيث يصلون ويصومون، وزوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دورًا محوريا في أنشطة الحزب والحكومة، ولا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح أنهم جاؤوا من خلفية إسلامية، لكنهم ليسوا رجعيين، إنهم يدافعون عن القيم الإسلامية، لكنهم مع فكرتي الديمقراطية والعلمانية ليس بمعنى العداء للدين، ولكن بمعنى فصل الدين عن الدولة**"[3]، أما فيما يخص برنامج الحزب، فقد صيغ بناءًا على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب، وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأن تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وموقع جيو– استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورًا مؤثرًا في بيئتها الإقليمية، وشخصية وطنية قائمة على التديّن والتّضامن. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2002[4]. وفي ظل الحديث عن أهداف الحزب، فإننا سنوضحها في جزأين، الأول يوضح أهداف الحزب وفق اللائحة الداخلية للحزب، والثاني وفق ما جاء في برنامج الحزب. وهي كالتالي:

---

(1) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 196.

(2) السعيد سعيدي: "**سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– العربية**"، مجلة المفكر، العدد(10)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د.ت، ص471.

(3) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 26.

(4) معمر خولي: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، دراسة مقدمة ضمن سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، الدوحة، 2011، ص10.

أ – أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية: أبرزت اللوائح الداخلية أهداف الحزب بما يلي[1]:

- ❖ تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية والتي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معًا.
- ❖ الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- ❖ الحفاظ على القيم والأخلاق التي تُعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- ❖ تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقًا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
- ❖ تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- ❖ تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.
- ❖ تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.
- ❖ حشد الإمكانات الكبيرة لتركيا لجعل التركي يعيش حياة سعيدة.
- ❖ وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عدة.
- ❖ تطوير وعي المواطنة والمشاركة لدى جميع الأتراك وتقوية الانتماء إلى تركيا.
- ❖ حزب العدالة والتنمية يوحد ولا يفرق وهو حزب لجميع الأتراك.
- ❖ تركيا دولة ديمقراطية علمانية تضمن حرية المعتقد والمساواة وسيادة القانون.

ب – أهداف الحزب وفق ما جاء في برنامج الحزب:

لقد اختصر برنامج الحزب الأهداف في النقاط التالية: الدمقرطة، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، كما استعرض برنامج الحزب وسائل تحقيق هذه الأهداف وهي كالتالي[2]:

- ❖ نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- ❖ استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة المواد الإنسانية والطبيعية المهملة بما يجعلها بلدًا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.

---

[1] ريز لطيف صادق: **العلاقات الأمريكية– التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003– 2011)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص علوم سياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص45.

[2] عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 27.

- ❖ تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.
- ❖ إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- ❖ إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية والثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة والثروة الحيوانية.

وعن أهداف الحزب السياسية يقول "عبد الله غول": "**لقد أشرنا إلى أننا لسنا حزبا دينيا، ونحن نرى في الأحزاب السياسية وسيلة للتبليغ أو لنشر الفكر، ونحن نرى أن الحزب السياسي هو وسيلة للخدمة، ووسيلة لتقييم الخدمة، وأي حزب يقدم خدمة للشعب، وينشر الخدمة للشعب، فليأخذ أصوات الشعب، هذا هو فكرنا ولسنا في حالة انتقام من أحد**"[1]. ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، أنه يحترم حقوق المواطنين كافّة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية كافة، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وحماية الحريات والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيل النساء لحقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتّسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها[2]. كما اعتبر الحزب أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهي الجسر الذي يربط بين الحاضر والماضي، مشيرًا إلى ضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الابتعاد عنها، كما أن الحزب يؤمن بأن الديمقراطية والشفافية هي من شروط البناء الداخلي للأحزاب وهي نواة النظام السياسي، لذلك فإن أهم ميزة في الحزب أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب[3]. وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحددت بالتالي[4]:

- ❖ جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

---

[1] ريز لطيف صادق: **المرجع السابق**، ص46.

[2] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص12.

[3] عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص28.

[4] رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص67.

- ❖ يتم تحديد مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه وفقا للوائح الداخلية للحزب، وذلك من أجل تحقيق سياسة قائمة على المبادئ.
- ❖ التزام الحزب بإعلام كافة مصروفاته للجمهور وفقا لميزانية الحزب.
- ❖ يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.
- ❖ يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.
- ❖ القدرة والاستحقاق هما أسس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

وفي إطار استعراضنا لأفكار ومبادئ الحزب تقول أوراقه: أنه يؤكد أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده حكم القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون[1]. كما ركز حزب العدالة والتنمية في أهدافه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي[2]، حيث اعتبر هذه المسألة إحدى أولويات الحزب بالنظر إلى أهميتها، ولإزالة أيّة شكوك من قبل العلمانيين بأنّه نسخة عن الأحزاب التي أنشأها "أربكان"[3]، كما أن الحزب أكد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا، وفيما يخص السياسة الخارجية فإنه أكد على تطوير علاقاته مع الأقطار العربية وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وحول الصراع العربي الإسرائيلي أشار الحزب إلى أن استمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الحزب والرأي العام التركي بالأسى العميق بسبب العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة، لذلك فإن الحزب يعتقد أن تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد للعنف[4].

---

[1] عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 28.

[2] أحمد نوري النعيمي: "**النظام السياسي في تركيا**"، **المرجع السابق**، ص 389.

[3] منال محمد صالح: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا (حزب العدالة والتنمية نموذجا)**"، **المرجع السابق**، ص 380.

[4] أحمد نوري النعيمي: "**النظام السياسي في تركيا**"، **المرجع نفسه**.

4: وصول الحزب إلى سدة الحكم:

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجاويد* الائتلافية (1999– 2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من نوفمبر عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله غول، بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ عام 1998[1]، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (34.29%) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (363) مقعدًا من أصل (550)، وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل حكومة بمفرده في المجلس الوطني، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (19.4%) من أصوات الناخبين وإشغاله (178) مقعدًا في المجلس الوطني[2]. وبذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تشكل الحكومة واضعًا بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية، ويعتبر الكثيرون هذا الانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا، إضافة إلى توجه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لاسيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار[3].

أخذت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبد الله غول إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على أردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية، إذ فاز أردوغان في هذه الانتخابات بعد

---

* **بولند أجاويد (Bulent Ecevit)** (28 ماي 1920 – 5 نوفمبر 2006م): رئيس وزراء تركيا، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات: من (26 جانفي 1974) إلى (17 نوفمبر 1974)، ومن (21 جوان 1977) إلى (21 جويلية 1977)، ومن (5 جانفي 1978) إلى (12 نوفمبر 1979)، ومن (11 جانفي 1999) إلى (19 نوفمبر2002)، شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري خلال الفترة الممتدة مابين (14 ماي 1972) إلى (29 أكتوبر 1980)، تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي من 13 سبتمبر 1987 إلى 1988، ومن 1989 إلى 25 جويلية 2004م.(أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 92).

[1] سعد عبد العزيز مسلط: "**المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد(12)، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص9.

[2] ريز لطيف صادق: **المرجع السابق**، ص 52.

[3] مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص407.

ترشيحه كنائب عن مدينة "سعرت" ودخل المجلس الوطني، فبادر عبد الله غول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام أردوغان ترأس الحكومة الجديدة (59) في 12 مارس 2003[1].

نستخلص مما سبق أن حزب العدالة والتنمية هو امتداد لإرث الحركة الإسلامية في تركيا، حيث مثّل هذا الحزب التيار الإسلامي المعتدل في تركيا، بعد أن استطاع أن يُوفق بين الأسس العلمانية ومجموعة من القيم الاجتماعية والحضارية بالنسبة للمجتمع التركي، حيث استفاد هذا الحزب من تجارب الأحزاب الإسلامية التي سبقته والتي كان مصيرها الفشل، بحكم أن هذه الأحزاب أظهرت عدائها للعلمانية وأبرزت توجهها الإسلامي، لكن حزب العدالة والتنمية اتبع الوسطية والتوفيق بين الإسلام والعلمانية، وهذا ما كان في صالحه. كما ركزّ الحزب وبخِلاف الأحزاب الإسلامية المنحلّة في برنامجه على تحسين أوضاع تركيا في كل المجالات وإعطاء الكثير من الحريات، واستطاع أن يحول الصراع من صراع ديني ثقافي، إلى صراع في مجالات تخدم تركيا كالخدمات والاقتصاد، مما رفع من شعبية الحزب وجعله يستقطب فئات واسعة من شرائح المجتمع التركي، ومن ثم إعطائه حافزًا للمضي قدما نحو الأمام وتحقيق المزيد من النجاحات والانجازات، وهو ما اتضح من خلال انتصاراته المتتالية في الاستحقاقات الانتخابية.

[1] سعد عبد العزيز مسلط: "**المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**"، **المرجع السابق**، ص 10.

ثانيا: الدوافع التركية – الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية:

تعتبر المصالح العليا للدول من أهم المداخل لفهم طبيعة ومجريات العلاقات بينهما، والباحثون في مجال العلاقات الدولية يدركون مدى تحول تلك العلاقات بين الدول، من علاقات هشة إلى وطيدة أو العكس، وفقا لتغير المصالح والأولويات لتلك الدول[1].

لذلك فأنه عند قيام تلك العلاقات في السياسة الدولية، يكون لكل دولة محدداتها الخاصة بها، تدفعها للقيام بمثل تلك العلاقات. سواءً أكانت هذه العلاقات سياسية بحتة، أم عسكرية وأمنية واستخباراتية، أم اقتصادية وتجارية، أو خليطاً من ذلك كله. ولعل الحالة في العلاقات التركية– الإسرائيلية إنما هي خليط من كل ذلك. فقد شملت العلاقات الثنائية بين البلدين جميع الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتجارية، مما دفع بالدولتين إلى خلق حالة من التعاون فيما بينهما لتحقيق أهدافهما تلك، فقد وجد كل منهما ضالته في الآخر، فتركيا كانت في حاجة إلى إسرائيل، بقدر ما كانت إسرائيل في حاجة إلى تركيا، وذلك من أجل تكامل المصالح المرجوة، رغم اختلاف الإيديولوجية والديانة والأنظمة، فقد وجدا العداء مع دول الجوار فرصة لتوطيد العلاقات والتعاون من أجل تحقيق المصالح العليا لكل من الدولتين[2]. وعليه سنتناول في هذا العنصر دراسة الأهداف والعوامل التي دفعت إلى قيام مثل تلك العلاقات بين أنقرة وتل أبيب:

1: الأهداف والدوافع التركية في إقامة العلاقات مع إسرائيل:

ترى تركيا في علاقاتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم، وأنها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب، خصوصًا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني* في أوروبا

---

[1] رنا عبد العزيز خماش: **العلاقات التركية– الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010، ص31.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص50.

* **اللوبي الصهيوني:** هو إطار تنظيمي عام، يعمل داخله عدد من الجمعيات والتنظيمات والهيئات اليهودية والصهيونية، تقوم بجهود منفردة ومشتركة من أجل مصالح دولة إسرائيل، ومن أهم هذه التنظيمات: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى والمؤتمر اليهودي العالمي واللجنة اليهودية الأمريكية والمؤتمر اليهودي الأمريكي والمجلس الاستشاري القومي لعلاقات الجامعة اليهودية.(أنظر: **من هو اللوبي الصهيوني داخل أمريكا الذي تتحالف معه العائلة الخليفية**، متحصل عليه من:http://bahrainonline.org/showthread.php?t=429347، بتاريخ: 2017/04/06، 08:52).

وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها الشائكة، مثل قضية إبادة الأرمن* وجزيرة قبرص واليونان والانضمام للاتحاد الأوروبي. كما يرى بعض المفكرين الأتراك أن موقع تركيا الجغرافي كان يضعها في موقع خاص بالنسبة لإسرائيل، ففي اعترافها بإسرائيل عام 1949 كانت بداية مرحلة مهمة حرجة، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتي المعادي لتركيا كقوة دولية عظمى، وبداية الحرب الباردة، ففي تلك الفترة واجهت تركيا التهديدات المتمثلة في مطالب ستالين رئيس الاتحاد السوفياتي آنذاك بالمضايق التركية وبمحافظتين في شمال شرق البلاد. مما جعل تركيا بحاجة إلى أن تكون تحت حماية المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والأطماع السوفيتية في أراضيها، وربما اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات معها هو أحد أسباب قبول انضمامها لحلف الناتو الغربي. ويضاف إلى ذلك بعض العوامل الداخلية في تركيا، ومن أهمها التوجه العلماني لقيادات الدولة في تلك الفترة، فكانت تركيا من أبرز الدول المؤيدة لقيام دولة إسرائيل في الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى الارتباطات الأيديولوجية والفكرية بين المؤسسة العلمانية في تركيا وإسرائيل، إضافة للمصالح المشتركة بين الطرفين[1].

ومن هنا لابد من توضيح مجمل الأهداف التي دعت تركيا لإقامة مثل تلك العلاقات مع إسرائيل:

1.1- منذ تفكك الدولة العثمانية، بدأت تركيا تتحكم بالسلوك الخارجي تبعًا للهواجس والاعتبارات الأمنية. فقد كانت تركيا على وشك التشرذم والتقاسم، فيما لو طبقت اتفاقية سيفر عام 1920، والتي كانت تلحظ إقامة وطن قومي أرمني في الأجزاء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي للأكراد في جنوب شرقي البلاد، وتوزيع ما تبقى من الأناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، مع استثناء بعض المناطق الوسطى والشمالية في الأناضول. لكن القادة الأتراك استطاعوا في معاهدة لوزان في 1923 من انتزاع اعتراف رسمي بالحدود التي تشكل حاليًا الجمهورية التركية. لكن مع تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991

---

* **إبادة الأرمن:** وهي الإبادة الجسدية الجماعية للشعب المسيحي من أصل أرميني، الذين عاشوا خلال فترة الإمبراطورية العثمانية من ربيع 1915 وحتى خريف 1916، بحيث كان هناك ما يقرب من 1.5 مليون أرميني يعيشون في الإمبراطورية، وقُتل مالا يقل عن 664.000 خلال الإبادة الجماعية. ولقد أطلق الأرمن على تلك الأحداث (الجريمة الكبرى) أو(الكارثة). (أنظر: **الإبادة الجماعية للأرمن (1915- 1916): في العمق**، متحصل عليه من: www.ushmm.org ، بتاريخ: 2017/04/06، 09:30).

[1] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 32-33.

وتفاقم النزاعات القومية في القوقاز وظهور الخلافات الأرمينية من جديد، وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، ومخاطر ذلك على المسألة الكردية في تركيا، بالإضافة إلى استمرار النزاعات مع اليونان في بحر إيجة وقبرص، واستمرار التباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات في شمال القوقاز، أيقظت المخاوف التركية من احتمال تعرضها لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم، خاصة أن اليونان وأرمينيا لهما علاقات جيدة مع الغرب وتعتبر امتدادًا مسيحيًا للحضارة الغربية[1].

2.1- الرغبة التركية في الحصول على أسلحة من إسرائيل والاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في مختلف المجالات (العسكرية والأمنية والزراعية والعلمية)، خاصة في ظل الحظر الذي تعاني منه من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بسبب حقوق الإنسان والأقليات العرقية. وذلك من أجل مواجهة المخاطر المحتملة من دول الجوار بعد تعاون وتنسيق من الجانبين إضافة إلى استغلال التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة في مجال إنتاج وتجهيز الأسلحة الإسرائيلية الصنع[2].

3.1- الصراع الداخلي في تركيا بين التيارين الإسلامي والعلماني: أي الصراع بين التيار الإسلامي ممثلا في الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية مثل حزب الرفاه ووريثه حزب الفضيلة وحزب العدالة والتنمية وبين التيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية[3]، وقد سعت المؤسسة العسكرية خلال مراحل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية إلى تطوير تلك العلاقات للوصول بها إلى مستوى التحالف[4]، حيث تعدّ المؤسسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد الطابع العلماني للدولة ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب أن يغير هذا الطابع، سواء كان حزبًا إسلاميا أو غير ذلك، وأن هذا التوجه سيدفع تركيا مستقبلا لمزيد من التعاون وتطوير العلاقة مع كل من إسرائيل وأمريكا[5].

4.1- المشكلات الداخلية التي كانت تواجهها تركيا، أبرزها العنف والإرهاب المرتبط بالمنظمات الكردية أو الإسلامية أو اليسارية والتي تشكل بدورها عاملاً مهمًا في تطور علاقات تركيا بإسرائيل، وذلك

---

(1) محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، المرجع السابق:** ص208.

(2) عباس فاضل عطوان: **العلاقات التركية- السعودية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 116.

(3) عماد الضميري: **المرجع السابق**، ص 109.

(4) سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 162.

(5) رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 34.

في ضوء تقدير أنقرة إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلات والتي ترجعها الأوساط التركية إلى عوامل خارجية بالأساس كالوضع في شمال العراق وارتباطات سوريا المزعومة بحزب العمال الكردستاني، وإيران وعلاقاتها بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة[1].

5.1- تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل، والحصول على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية حول تحركات ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ومن ثمار هذا التعاون إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني المتمرد عبد الله أوجلان في كينيا عام 1999[2].

6.1- واجهت تركيا عددًا كبيرا من المشاكل الاقتصادية الجسيمة، التي اتسعت رقعتها مع أزمة حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تكبدت تركيا خسائر تقدر بـ60 مليار دولار، أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة 100% خلال عام 1996 فقط، وارتفع معدل التضخم السنوي، إلى غير ذلك من زيادة عجز الميزانية العامة والديون الداخلية وتدهور سعر صرف الليرة وزيادة الديون الخارجية وعجز الميزان التجاري وغيرها، وللخروج من هذه الأزمة وجدت تركيا في إسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي بإقامة منطقة للتجارة الحرة، وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، بالإضافة إلى طلب ودّ الغرب من إقامة العلاقات مع إسرائيل، مما يعزز موقف تركيا بدرجة كبيرة في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية[3].

7.1- أرادت تركيا الحصول على باب خلفي يوصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استعادة نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرميني، حيث يأتي ذلك في ظل محاولات حثيثة من اللوبيين اليوناني والأرميني لدفع الكونغرس الأمريكي بتبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني عام 1915، وسعي اللوبي اليوناني لتبني الكونغرس قرارات تهدف إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا، والضغط عليها لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية[4].

---

(1) سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص163.

(2) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص54.

(3) رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص35.

(4) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص63.

8.1- تهدف تركيا من وراء العلاقة مع إسرائيل إلى كسب الأخيرة لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، فلقد مثلت إيران تاريخيًا أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيدًا عن التنافس المذهبي والطائفي التاريخي بين الطرفين باعتبار إيران "**امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة**"، في مواجهة تركيا وريثة "**الإمبراطورية العثمانية السنية**"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام الطويلة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، فقد حاولت تركيا استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران، كي تمد قدميها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران[1].

9.1- تسعى تركيا للتأكيد على توجهها الغربي في أعقاب صد الإتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات، كان أولها قرار المفوضية الأوروبية عام 1989 في الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث يَعتبر تركيا بأنها تعاني من نقص في الديمقراطية، بالإضافة إلى دور العسكر المحوري في الحياة السياسية التركية. لذلك نددت المفوضية الأوروبية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان فيها. وعليه، فقد تمّ استبعاد تركيا في عام 1997 من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي، على الرغم من محاولة تأكيد تركيا لتوجهها الغربي وقيام تانسو تشيلر وزيرة خارجية تركيا بالاتصال بوزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي في فيفري 1997، من أجل أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يقوم بتغيير موقفه من تركيا، منذ تجميد البرلمان الأوروبي في سبتمبر 1996 لاتفاق الاتحاد الجمركي[2].

ويمكن القول أن من دوافع الحركة التركية حيال إسرائيل هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في 4 مارس 1997، الذي اعتبر بأن لا مكان لتركيا لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنها – بحسب بيان الأحزاب نفسه- مختلفة دينيًا وحضاريًا وثقافيًا. علمًا بأن هذا البيان شكّل صدمة كبرى لدعاة التوجه الغربي في تركيا، خاصة المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت انتصارًا لوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، حول ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي، والتواصل معه. ونتيجة لذلك فقد

---

[1] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 159.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص66.

تم تعزيز التعاون مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا خشية من توجه الأتراك إلى المحيطين العربي والإسلامي[1].

10.1- ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة لها، حيث عانت تركيا من مشاكل عديدة ومعقدة مع دول جوارها وبخاصة سوريا والعراق وإيران واليونان وروسيا، وجعلها في وضع صعب، وتمر في ظروف مقلقة[2]. ويُعبر حكمت جتين وزير خارجية تركيا السابق عن ذلك الوضع بقوله: "**بسبب العوامل الجيو-جغرافية والجيو- استراتيجية، وموقع تركيا المجاور لدول معظمها غير مستقر وغير متوقع الاحتمالات، يجعلها في مواجهة العديد من التحديات، وهي في معظمها محتملة الأزمات والصراعات**"[3]. كما مارست تركيا ضغوطًا على جيرانها العرب بالخصوص، وهي على خلاف معهم بتحالفها مع إسرائيل من أجل تقديم تنازلات في القضايا محل النزاع، وبالأخص سوريا والعراق، ونزاعهما مع تركيا حول عدة قضايا، منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات، ونشاط المتمردين الأكراد في شمال العراق، وانطلاقهم من أراضيه لشن هجمات على تركيا، والمطالبة السورية بإقليم الإسكندرونة، والاتهام التركي لسورية في السابق بدعم حزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيم الحزب عبد الله أوجلان[4].

11.1- تهدف تركيا في إطار سياستها الباحثة عن دور ريادي ومؤثر على المستوى الإقليمي، إلى دور يستمد مقوماته من داخل المنطقة وليس من خارجها. وبالتالي فإن أي ترتيبات أمنية إقليمية تتوقف بشكل أساسي على مدى متانة علاقتها بإسرائيل، كما تشير إحدى التقارير الصادرة في 1997 عن مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي بشأن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل إلى أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافًا مهمة في المنطقة، ومنها التحول إلى قوة نووية عام 2020، وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة سوريا والعراق[5]. ففي محصلة جامعة لكل هذه المحددات والدوافع، من التعاون التركي- الإسرائيلي، تحاول أنقرة أن تحجز لها دورًا فاعلاً ومؤثرًا في أي نظام جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط، في حال اكتمال عملية التسوية، وأن

---

(1) محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، المرجع السابق**، ص212.

(2) هشام فوزي عبد العزيز: **المرجع السابق**، ص6.

(3) نادية فاضل عباس فضلي: **المرجع السابق**، ص116.

(4) رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 36.

(5) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص69.

تجبر الورقة التركية منذ ذلك الوقت القوة الوحيدة المهيمنة على العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية، وللقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها أي إسرائيل، قد يكون برأي أنقرة المدخل الوحيد لحجز مكان ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم[1].

12.1- دور الجالية اليهودية في تركيا: حيث أنه على الرغم من اختلاف الدراسات حول تقدير حجم الجالية اليهودية في تركيا، إلا إن هذه الجالية وخصوصًا عبر رموزها ورجال أعمالها البارزين تمارس تأثيرًا كبيرًا – وإن كان بشكل غير معلن- في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية في تركيا. كما تلعب هذه الجالية أيضا دورًا بارزًا في تطوير علاقات تركيا بكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا في ظل اعتقاد عدة أوساط تركية بما فيها المؤسسة العسكرية أن إسرائيل هي المدخل الرئيسي لتوثيق علاقات أنقرة بواشنطن، وقد استطاعت الجالية اليهودية في الفترة الأخيرة الانخراط في الحياة العامة التركية إثر لجوء بعض رجال الأعمال اليهود الأتراك إلى ممارسة العمل السياسي العام، هذا بالإضافة إلى تأثيرهم السياسي غير الرسمي بفضل قوة وضعهم المالي والاقتصادي[2].

2: الأهداف والدوافع الإسرائيلية في إقامة العلاقات مع تركيا:

ترى إسرائيل في تركيا جسرًا في المنطقة الإسلامية التي تمتد من البحر الأسود حتى الصين، ومن الخليج العربي حتى جزر إندونيسيا، كما ترى في تركيا أيضا قوة مؤثرة لتدفق النفط في المنطقة، إلى جانب كونها مركزًا للعلاقات الثقافية والتجارية مع دول آسيا الوسطى، وكذلك سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات[3]، إضافة إلى ذلك فقد وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا الورقة الرابحة والأمثل لتغيير الهوية العربية الإسلامية للمنطقة ذات الغالبية العربية، عن طريق تركيا التي كانت مركزًا للخلافة الإسلامية لأربعة قرون مضت، ومحاولة منها لتطويق الوطن العربي بتحالفات مع دول محيطة به حسب إستراتيجية الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي، خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداء وكراهية لها من قبل العرب[4].

---

[1] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، المرجع السابق،** ص213.

[2] سامية بيبرس: **المرجع السابق،** ص 163.

[3] هدى درويش: **المرجع السابق،** ص127.

[4] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق،** ص36-37.

ويمكن إيجاز الدوافع الإسرائيلية لإقامة العلاقات مع تركيا بما يلي:

1.1- ركزت إسرائيل منذ البداية على إقامة علاقات قوية مع تركيا لكسر الحصار العربي وللخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية، فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان عام 1950 بقوله: "**إن قيام علاقات إسرائيلية تركية متينة، يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية، ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل**"[1]. لذلك احتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولى في سلم الأهداف الإسرائيلية، لما لهذا الأمر من مدلولات بالنسبة إلى وجودها في وسط بحر عربي غير مؤمن بفكرة وجودها. واعتبرت إسرائيل بأن تركيا تمثل حلقة الوصل بينها وبين الدول العربية، كما اعتبرتها بأنها تمثل ركنًا هامًا في مخططاتها قبل وبعد قيام دولة إسرائيل التي أرادت الالتحام جغرافيًا بالبر الأوروبي عبر الجسر التركي. هاته الأخيرة التي تتمتع بمركز جيو- استراتيجي هام من المنظور الإسرائيلي، فعن طريقها يمكن لإسرائيل ضبط دول الجوار (الدول العربية) والتحكم فيها بطريقة غير مباشرة[2]. كما أن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع البلدان العربية، فقد بقي السلام مع العرب ناقصًا وباردًا، لاسيما على الصعيد الشعبي وتفاقم التوتر بين إسرائيل والدول العربية، بسبب سياسة الأولى تجاه الفلسطينيين، لذلك فإن تل أبيب كانت في حاجة إلى حليف قوي يدفع بعلاقاتها إلى الأمام من أجل تنمية مصالحها الخاصة[3].

2.1- فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية في تركيا، مما يعني توفير دخلاً ماليًا جيدًا لإسرائيل، فبيع التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية لتركيا سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي[4]. هذا الأخير الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسة على تلك الصادرات، إضافة إلى أن هناك توقعات إسرائيلية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضها للدعم المالي المقدم لإسرائيل، وعليه فتركيا ستكون عاملاً إيجابيا للاقتصاد الإسرائيلي، ويتضح ذلك جليًا من خلال التصريح الذي أدلى به إسحاق مردخاي وزير

---

[1] حسين غازي: **المرجع السابق**، ص136.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص57.

[3] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)**، **المرجع السابق**، ص213.

[4] نادية فاضل عباس فضلي: **المرجع السابق**، ص 117.

الدفاع الإسرائيلي في أثناء زيارته لتركيا عام 1996 عن تلك الصفقات العسكرية: "**من منظورنا فنحن نتطلع إلى منجم ذهب محتمل**"[1].

3.1- التشابه بين النخبة التركية والنخبة الإسرائيلية، إذ من شأن ذلك أن يشد تركيا باتجاه إسرائيل، خاصة في إقامة علاقات إستراتيجية. فهناك نظرة إيجابية في الأوساط الإسرائيلية لتركيا، فبن غوريون درس هناك، وأتاتورك شخصية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في الأوساط الإسرائيلية، ووفق رأي دبلوماسي تركي فإن: "**البلاد المماثلة الوحيدة لتركيا في الشرق الأوسط هي إسرائيل**"[2]. ويرى الطرفان أن هناك تشابهًا بين نظاميهما، وأنهما دول غريبة عن المنطقة[3]، ولعل ما صرح به وزير الخارجية التركي حكمت جيتين لدى عودته من إسرائيل في نوفمبر 1993 يدل على مدى تقارب النظامين واعتقادهما بأنهما وجهان لعملة واحدة، حيث قال في تصريح لأحد الصحفيين "**بأن العلاقات التركية-الإسرائيلية ستحقق تطورًا في جميع الميادين، لقد اتفقنا على أنه يجب أن تتعاون تركيا وإسرائيل على إعادة بناء الشرق الأوسط**"[4].

4.1- الاستفادة من المميزات العسكرية والإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا من حيث تميز الأراضي والأجواء التركية بالاتساع والتنوع، إضافة إلى أنها مشابهة وقريبة لمثيلاتها في إيران وسوريا والعراق، نظرًا لقلة توافر هذه الخصائص لدى إسرائيل، فمثلا أن الأجواء الإسرائيلية ضيقة وغير مناسبة لتدريب الطيارين الإسرائيليين في بيئات جغرافية متنوعة، فيما تتميز الأجواء التركية باتساعها، وتنوع التضاريس الجغرافية التي تجري فيها التجارب، كما أن أجوائها تماثل إلى حد كبير الأجواء في إيران وسوريا والعراق، بشكل عام كما أنها قريبة من تركيا، مما سيسهل على الطيارين الإسرائيليين ضرب أهداف عسكرية واقتصادية في تلك الدول مستقبلاً[5].

5.1- شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا، حيث أن إسرائيل تعاني من شح متزايد في المياه، خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي، إضافة إلى احتمال خسارتها جزءًا من حصصها في المياه في حال

---

[1] هشام فوزي عبد العزيز: **المرجع السابق**، ص9.

[2] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 40.

[3] مصطفى طلاس: **المرجع السابق**، ص41.

[4] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص61.

[5] هشام فوزي عبد العزيز: **المرجع السابق**، ص10.

تمّ اتفاق نهائي مع الفلسطينيين والسوريين، فضلا عما خسرته من حصصها جراء اتفاقية السلام مع الأردن[1].

6.1- تشكيل قوة ردع إقليمية في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها، ولعل ما يدل على ذلك هو تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي قوله: "**إن الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سورية، كما أن هدف إسرائيل الحقيقي ليس استخدام القوة، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة**"، واعتباره أن أي هجوم على تركيا هو بمثابة هجوم على إسرائيل[2]. لذلك سعت إسرائيل من خلال تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط على العراق وسورية عسكريًا، ووضعهما بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية، وبخاصة بعد أن وزعت سورية قواتها العسكرية على تلك الجبهتين لأنهما تشكلان خطرًا عليها، ولم يعد بمقدورها أن تشكل خطرًا عسكريا على إسرائيل، أو أن تفكر على أقل تقدير باسترجاع الجولان في ظل هذه الأوضاع[3].

7.1- توسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التفافها على سوريا ووصولها إلى حدود العراق وإيران، فمساحة إسرائيل صغيرة جدًا، ما يجعلها دون عمق جغرافي واستراتيجي في المنظور العسكري، الأمر الذي يحرمها من إمكانية إعادة ترتيب صفوفها والانسحاب داخل أراضيها في حال وقوع هزيمة عسكرية، وليس لها حدود مع عدوين رئيسيين لها في المنطقة، هما إيران والعراق، وتحالفها مع تركيا يكسبها عمقا استراتيجيا من خلال ضرب عدويها انطلاقا من الأراضي التركية وليس من أراضيها، وإن حشد قوات تركية على حدود البلدين، إضافة إلى حدود سوريا في حال نشوب أي نزاع مع إسرائيل، سيضعف من قدرات هذه الدول، ويشتت تركيزها على عدة جبهات[4].

8.1- عرقلة تطور الوطن العربي نحو التنمية الشاملة بالتنسيق مع الدول المحيطة فيه، وتسمى هذه الإستراتيجية "إستراتيجية شد الأطراف"، بمعنى إشغال أو إنهاك الجسد العربي لإبعاده عن قضاياه المصيرية، عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة، أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية، أو التنسيق مع دول الجوار العربي في مشاريع اقتصادية واتفاقيات أمنية

---

[1] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص39.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص59.

[3] هشام فوزي عبد العزيز: **المرجع السابق**، ص 9.

[4] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص37.

وعسكرية (ونموذج ذلك التعاون والتحالف الإسرائيلي – التركي)، مما يجعل الدول العربية تُهمل قضاياها الأساسية والتنموية بالانشغال بالتسلح، والتحالفات الإقليمية، مما يستنزف مواردها[1]. فإسرائيل تريد العودة إلى إتباع إستراتيجية رئيس الوزراء الأسبق دافيد بن غوريون، من خلال تعميق التعاون مع دول الجوار الجغرافي للعرب، وذلك بإقامة تحالفات إقليمية مع تلك الدول تقوم على أساس محاصرة العرب، وإشغالهم بقضايا فرعية بعيدة عن موضوع القضية الفلسطينية والصراع الناجم عنها[2].

9.1- الوصول إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عن طريق تركيا، لما لتلك الدول من علاقة متميزة مع تركيا، من حيث أن بعضها يتحدث اللغة التركية، ولها علاقات ودية مع تركيا لقيامها بتقديم مساعدات لتلك الدول أثناء استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سابقًا عام 1991، فضلاً عن الروابط الإسلامية التي تربطها ببعضها، إضافة إلى تمتع تلك الدول بموارد طبيعية مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي سيغني إسرائيل عن الدول النفطية الأخرى التي لها عداء مع إسرائيل. والجدير بالذكر أن أذربيجان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي وتركمنستان التي تقع في منطقة قزوين، وتعتبر من أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتم بعد تطوير قسم كبير من احتياطي النفط والغاز، ولم تكتمل تحديد الاحتياطي في جزء مهم من المنطقة بعد، الأمر الذي سيوفر لإسرائيل مردودًا ماليًا كبيرًا في حال تولت شركاتها التنقيب عن النفط في دول آسيا الوسطى. وأن المشاريع الاقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو مفيدة، فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك فإن إسرائيل شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA)[3]. فالروابط اللغوية والعرفية الثقافية بين الجمهوريات التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى، تشكل جسرًا مهمًا لوصول إسرائيل إلى تلك المنطقة، والقيام بمشاريع استثمارية مشتركة مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، تكون في الوقت نفسه جزءًا من محاولات تطويق النفوذ الإسلامي لإيران في آسيا الوسطى واحتوائه وتصفيته[4].

---

[1] عبد الناصر محمد سرور: "**التعاون الإسرائيلي– التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد (1)، جامعة الأقصى، غزة، 2008، ص192.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 72.

[3] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 39–40.

[4] محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، المرجع السابق**، ص214.

10.1- الحاجة إلى دعم أو مساندة خارجية ميدانيًا، لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية، وأشارت دراسة أعدّتها مؤسسة (جينش) الأمريكية للدراسات الإستراتيجية قالت فيها إن العقيدة العسكرية الجديدة للقوات الإسرائيلية لا تزال تعتبر معظم الدول العربية، ومن ضمنها مصر والأردن، مصدر تهديد لأمنها، وهكذا سيؤمّن التحالف العسكري مع تركيا ضمانًا لها في حال تحققت أسوأ سيناريوهات إسرائيل، وهو توحد العـــــرب[1].

ونخلص القول إلى أن أهداف كل من تركيا وإسرائيل دفعت بهما إلى إقامة وتعزيز الأواصر بينهما، حتى تواترت وزادت وصولا إلى توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996، وذلك من أجل تحقيق وتكامل مصالح كلا البلدين.

وإن وجود نقاط التقاء متعددة بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حالة من العداء مع دول الجوار العربي، دفعت بهما إلى العمل على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما تمليه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيها، وممارسة الهيمنة العسكرية والاقتصادية، وذلك من خلال التفوق العسكري، والتحكم بموارد المياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية، وشبكة التأثيرات الدولية. كما وتسعى كلاً من أنقرة وتل أبيب إلى إعاقة أي تعاون أو وحدة بين الدول العربية، وإحباط العمل العربي المشترك وبعثرة الجهود العربية، بالإضافة إلى تفتيت الوطن العربي، وقيام تركيا وإسرائيل بأدوار شرق أوسطية جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، بما لا يسمح للدول المحيطة أن تستعيد قوتها وبناءها الداخلي[2].

---

[1] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص 39.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص76.

الفصل الثالث: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية:

أولا: *العلاقات السياسية والدبلوماسية.*

ثانيا: *العلاقات العسكرية والأمنية.*

ثالثا: *العلاقات الاقتصادية.*

الفصل الثالث: واقع العلاقات التركية– الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية:

على امتداد الحرب الباردة وما بعدها كانت تركيا جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وقد ساهم في ذلك تبني مصطفى كمال أتاتورك النظام العلماني والقطيعة التامة، بل العداء أيضا مع دول الجوار العربي والإسلامي[1].

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م، أضحت تركيا لاعبًا رئيسًا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفق التوجهات الإستراتيجية التي بلورها الحزب، والتي تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الاستراتيجي* من خلال تفعيل وتنشيط مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، حسب السياسة التي رسمها مستشار أردوغان السابق ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو**، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية، لأن هذه الأخيرة ما تزال تحتل بعض الأراضي العربية وتعيش في حالة عداء مع الجوار العربي والإسلامي[2].

---

[1] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 68.

* **العمق الاستراتيجي:** مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، يكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمقا استراتيجيا في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب. إلا أن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو يحاول أقلمته واستثماره في ميدان العلوم السياسية، وبالتحديد في علاقات بلاده الدولية، من خلال رصد مظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا، ساعيا إلى إخراجها من حالة الطرفية الهامشية، التي عاشتها خلال الحرب الباردة ونقلها إلى مصاف بلد مركزي، فاعل ومبادر، ويقوم بأدوار محورية ومؤثر في مختلف القضايا الإقليمية الدولية.(أنظر: **المرجع نفسه**، ص69).

** **أحمد داوود أوغلو:** ولد في منطقة طاشكنت (مدينة وقنيه) عام 1959، أنهى دراسته الثانوية في ثانوية إسطنبول للبنين، وحصل على الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور في اسطنبول، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة نفسها، عمل خارج تركيا في الأعوام ما بين 1990– 1995، ثم أستاذًا في جامعة مرمرة. له العديد من المؤلفات بعدد من المواضيع السياسية أبرزها كتاب العمق الإستراتيجي. بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا عين مستشارًا لرئاسة مجلس الوزراء.(أنظر: أحمد داود أوغلو: **العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص645. أيضا: بوزيدي يحي: **المرجع السابق**، ص56).

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص108.

وعند الحديث عن العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، يمكن التمييز بين مرحلتين، حيث تميزت الفترة منذ عام 2002 وحتى أواخر عام 2008 بالتناقضات والانتقادات التركية للسياسات الإسرائيلية في المنطقة دون التأثير على طبيعة العلاقات بين البلدين. أما التحول الخطير في العلاقات بين البلدين فقد كان مع أواخر عام 2008، إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما تلاها من تطورات، والتي يمكن القول بأن العلاقات التركية – الإسرائيلية شهدت خلالها خلافات وتوترات هي الأكبر في تاريخ العلاقات بين البلدين[1].

لذلك فإن الدراسة ستقوم خلال هذا الفصل بتوضيح طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، وما ترتب على ذلك من تبعات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، وصولا إلى أزمة أسطول الحرية عام 2010، وقد قسمت الفصل إلى: **أولا:** العلاقات السياسية والدبلوماسية، **ثانيا:** العلاقات العسكرية والأمنية، **ثالثا:** العلاقات الاقتصادية.

أولا: العلاقات السياسية والدبلوماسية:

مثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في نوفمبر 2002م، بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية– الإسرائيلية، مازالت تفاعلاتها تجري حتى الآن. ولم تُخفِ إسرائيل عشية تلك الانتخابات قلقها وخشيتها من أن وصول حزب العدالة والتنمية قد يغّير علاقات تركيا مع إسرائيل، وبعد فوز الحزب في الانتخابات بغالبية كبيرة، ازدادت هذه الخشية.

بحيث أنه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، شهدت العلاقات التركية– الإسرائيلية تراجعًا تدريجيًا[2]. وجاء التحول نحو الشرق الأوسط مجددًا وبقوة بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذا التوجه الإسلامي للسلطة منذ العام 2002[3]. بحيث سعت تركيا في هاته الفترة إلى لعب دور فاعل على المستوى الإقليمي والعالمي، وهذا ما توضحه رؤية أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا، في كتابه "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، حيث أنه يروّج دائمًا لرؤية تجعل

---

[1] أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص222.

[2] مجموعة مؤلفين: **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**، **المرجع السابق**، ص733.

[3] بتول هليل جبير الموسوي: "**العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص 76.

من تركيا لاعبا فاعلا على المستوى العالمي عبر الترويج لسياسة "صفر المشاكل مع الجيران"*، مع الأمل في تسوية طويلة الأمد للخلافات من خلال توطيد درجة عالية من المشاركة مع قادة وشعوب الدول المجاورة لتركيا[1]. وارتكزت "سياسة العمق الإستراتيجي" التي قدمها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على القواعد الآتية:

- ❖ يجب أن تتبدّل طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع القوة الشاملة، مستفيدة من موقعها الجيو– استراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني، من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد القادم
- ❖ يجب أن تنفتح تركيا على جيرانها من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع هؤلاء الجيران.
- ❖ يجب أن تستفيد تركيا من مواردها وقدراتها من أجل تغيير توجهاتها الأمنية واستبدالها بتوجهات اقتصادية
- ❖ يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والسعودية.
- ❖ يجب أن يرتكز دور تركيا المستقبلي على الاضطلاع بدور الوسيط من أجل حلِّ الصراعات الدولية وخصوصًا الصراعات القائمة في الشرق الأوسط[2].

1. العلاقات بين البلدين في الفترة 2002–2008م:

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر 2002، قلق المؤسسة العسكرية التركية من جهة، والساسة الإسرائيليين من جهة أخرى خوفًا على مستقبل العلاقات التركية– الإسرائيلية. ويعود سبب هذا القلق إلى الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وعلى أثر ذلك قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين، في حين عبّر بعض

---

* **مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، أو صفر مشاكل:** ويعني إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وتحقيق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجية التركية استثنائية على المناورة. (أنظر: سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص71).

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص33.

[2] مازن خليل إبراهيم: "**المتغيرات السياسية في العلاقات التركية– الإسرائيلية للفترة من (2002م–2013م) وأثرها على القضية الفلسطينية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص 3.

الدبلوماسيين الإسرائيليين عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وقال "يورى ووردن" أول سفير إسرائيلي في تركيا:" **لست متشائما بل على العكس، فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر، وإذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاثنان يصبان في المصلحة التركية، فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل عن علاقاتها السياسية مع إسرائيل**"[1].

وفي عام 2004، خلال زيارة وفد حكومي تركي إلى إسرائيل، أكد "عمر تشيلك" عضو البرلمان التركي والمستشار السياسي لرئيس الوزراء التركي أردوغان، على متانة العلاقات بين البلدين بقوله: "**إن علاقاتنا مع إسرائيل قائمة على أسس راسخة للغاية، وعندما نرى أخطاء في السياسة الإقليمية الإسرائيلية، يكون من الطبيعي جدًا أن ننتقد هذه الأخطاء، وهذا لا يعني أن هناك أزمة أو مشكلة في العلاقات، دائما ما كنا واضحين وسنواصل استخدام حقنا في الانتقاد، وعلى العكس، لو أننا التزمنا الصمت حيال التطورات التي تشهدها المنطقة، لكان ذلك دليل على وجود أزمة**"[2].

وقد سبقت هذه الزيارة العديد من التطورات أبرزت حالة التناقض في الرؤى والتوتر في العلاقات التركية– الإسرائيلية، وعن وجود اختلافات جوهرية بين التوجهات والمصالح التركية والتوجهات الإسرائيلية في عدة قضايا لعل أهمها:

– الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث برز تناقض واضح بين موقف كل تركيا وإسرائيل حول الحرب على العراق قبل وأثناء اندلاعها، حيث كان الموقف التركي أكثر حرصًا على تفادي العمل العسكري، بينما كانت إسرائيل الأكثر حماسًا لشن تلك الحرب[3].

– كان موقف إسرائيل مخيب لآمال الأتراك بشأن المسعى التركي للتوسط بين الإسرائيليين من جانب والفلسطينيين من جانب آخر، ما دفع برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الإدلاء بتصريحات قال فيها:" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن كل محاولات الوساطة التي بذلتها تركيا بهدف حل الصراع العربي الإسرائيلي"، ووصف أردوغان عقب اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة

---

[1] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص31.

[2] أركان إبراهيم عدوان: "**تطور العلاقات التركية– الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية 2002–2013**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(48)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص224.

[3] سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 177.

حماس والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ما تقوم به إسرائيل بأنه (إرهاب دولة)، كما اتهم أردوغان رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذلك آرييل شارون بنسف عملية السلام بالكامل[1].

– أعطى رفض أردوغان استقبال شارون في مطار أنقرة لدى عودته من موسكو في نوفمبر 2003، فضلا عن إلغاء عدد من المسؤولين والوزراء الإسرائيليين زياراتهم إلى تركيا، مؤشرًا على فتور العلاقات بين البلدين[2].

ومن ناحية ثانية ومع كل تلك التوترات التي بدت في العلاقات التركية– الإسرائيلية في هاته المرحلة، إلا أن الحاجات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتبادلة تبقى قائمة، وقد واصلت تركيا علاقاتها بإسرائيل، بحيث ساهمت الرغبة المشتركة بين البلدين في منع تصعيد حالة التوتر في العلاقات بينهما في تلك المرحلة، حيث أشار رئيس الوزراء التركي أردوغان في لقاءه مع اللوبي اليهودي في واشنطن عام 2004 خلال وجوده لحضور قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في ولاية جورجيا الأمريكية، إلى أن: "**انتقاداته وجهت إلى الحكومة الإسرائيلية وليس إسرائيل، وأن علاقات تركيا مع إسرائيل سوف تستمر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية**"[3].

وفي أوائل عام 2005 قام وزير خارجية تركيا عبد الله غول بزيارة إسرائيل، وحظيت الزيارة باهتمام استثنائي فهي الزيارة الأولى لمسؤول تركي رفيع المستوى إلى إسرائيل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. وتأتي تلك الزيارة بعد رفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون في عام 2003، وبعد وصف أردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة. ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سوريا وفلسطين من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية، إلا إن الغاية الأساسية من الزيارة كان إعادة تمتين وتعزيز العلاقات بين البلدين[4].

---

[1] أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص225.

[2] بشير عبد الفتاح: "**إلى أين تتجه العلاقات التركية– الإسرائيلية ؟**"، مجلة شؤون عربية، العدد (140)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص72.

[3] أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص227.

[4] حامد محمد طه السويداني: **المرجع السابق**، ص11.

وفي 2005/05/01 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل رفقة وفد هام من الوزراء ورجال الأعمال، وضح فيها الموقف التركي من خلال قوله: "**علاقاتنا الطيبة مع إسرائيل لا تمنعنا من توجيه انتقادات صريحة... أتمنى أن تضيف زيارتي دفعة جديدة لعلاقاتنا**"[1]. لتبين هذه الزيارة بشكل واضح أن العلاقات بين الدولتين خيار لا يمكن العدول عنه تحت أي ظرف كان، حيث قرر رفقة نظيره الإسرائيلي أرييل شارون إنشاء لجنة عليا للتعاون بين الدولتين، وكذا إقامة خط مباشر بينهما لمناقشة التطورات الإقليمية المستجدة[2].

ومن ثم جاءت حرب إسرائيل على لبنان عام 2006م لتجمد حركة العلاقات التركية الإسرائيلية ولتزيد من حدة التوتر بين البلدين[3]، فقد عمت التظاهرات المستنكرة لهذه الحرب في إسطنبول والمدن التركية الأخرى، وطالب الشعب التركي حكومته بضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي، وكانت ساحات المساجد التركية متنفّسًا للشعب التركي للتعبير عن غضبهم واستيائهم، وعلى الرغم من ضغط الجيش التركي على الحكومة التركية للتهدئة مع إسرائيل، إلا أن ذلك لم يكن وسيلة مجدية لوقف تحركات حزب العدالة والتنمية لتأييد الشعبين الفلسطيني واللبناني[4]. وبعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في جانفي 2006، كشف أردوغان أنه بحث مع الرئيس الباكستاني "برويز مشرف" في مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي* دورًا فيها ينطوي على نوع من الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين. كما انتقد أردوغان استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبرًا أن ذلك سيخلق ديمقراطية مقيدة ويعكس عدم احترام الشعب الفلسطيني[5].

---

[1] سمر محمود محمد حسان: **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002–2010م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عثمان عثمان، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص51.

[2] مراد فول: **المرجع السابق**، ص 293.

[3] صداح أحمد الحباشنة: **المرجع السابق**، ص789.

[4] فضلي نادية فاضل عباس: **المرجع السابق**، ص 123.

* **منظمة المؤتمر الإسلامي:** نشأت عام 1971م، عدد أعضائها 44 دولة بالإضافة إلى فلسطين، مقرها جدة. الهدف من تأسيسها هو تطوير التضامن بين الدول الأعضاء ومساندة كل المسلمين في كفاحهم من أجل إنقاذ هويتهم وكرامتهم واستقلالهم. (أنظر: محمد براهام المشاعلي: **المرجع السابق**، ص 253).

[5] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول، **المرجع السابق**، ص 114.

فبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات، قررت حكومة حزب العدالة والتنمية دعوة وفد من حماس لزيارة أنقرة في 16 فيفري 2006، على الرغم من وجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية، إلا أن الزيارة التي كانت برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس جاءت مثمرة للحكومة التركية، حيث وفرت فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط[1].

واللافت للانتباه أن حجم التعاطف الشعبي مع القضايا العربية وتحديدًا القضية الفلسطينية، يؤكد مدى توجه الأتراك نحو الجوار العربي والإسلامي، فالحرب على لبنان وما تلاها من تعاطف كبير مع الشعب اللبناني والدعوة الشعبية إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، ثم محاولة الوقوف إلى جانب سكان قطاع غزة المحاصر، يبرزان مدى تطور العلاقات العربية– التركية، ونضجها في معالجة القضايا العربية المصيرية مع إسرائيل[2].

لكن العام 2007 كان عام الاستحقاقات الداخلية التركية، وقد تمثلت بانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات النيابية، وهي استحقاقات مصيرية لمستقبل مشروع حزب العدالة والتنمية، ومن هنا كان عام 2007 عام العودة إلى علاقات طبيعية مع إسرائيل، حيث استهل بداية العام بزيارة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت* إلى أنقرة التقى خلالها كبار المسؤولين، وعبّر أولمرت عن سروره الكبير بالزيارة وقال: "**إذا سألتم قبل عشر سنوات عما إذا كان ممكنًا إقامة علاقات وثيقة بين زعيم حزب إسلامي في تركيا، مع زعيم يهودي لحزب يمين المركز في إسرائيل، لكان الجواب أنه غير ممكن، لأن الاختلافات كبيرة وكثيرة**". كما قام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز** بزيارة إلى أنقرة في نفس السنة، وبالضبط بين

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **المرجع السابق**، ص40.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول، **المرجع السابق**، ص 115.

* **إيهود أولمرت (Ehud Olmert)**: ولد في 30 سبتمبر 1945م، وهو الرئيس الثاني عشر لحكومة إسرائيل ويترأس حزب كاديما، كان أولمرت صحفيًا ولم يعمل في المجال العسكري، ثم تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أفريل 2006. (أنظر: موسوعة الجزيرة: **إيهود أولمرت**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2017/02/22، 10:15).

** **شمعون بيريز (Shimon Peres)**: ولد في 02 أوت 1923، وفد إلى فلسطين مع عائلته عندما كان ابن 11 عاما، وهو سياسي ورئيس حزب العمل سابقا، ويعتبر ثامن رئيس وزراء لإسرائيل على فترتين (من 1984 إلى 1986. ومن 1995 إلى 1996)، تولى منصب رئاسة الدولة في 15 يوليو 2007 ولمدة 7 سنوات، وبذلك يعتبر الرئيس التاسع لدولة إسرائيل. توفي في 28 سبتمبر 2016.(أنظر: حامد محمد طه السويداني: **المرجع السابق**، ص22).

11 و2007/11/13، ولقاؤه الثلاثي مع الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وقد استبق بيريز وصوله بالإشادة بدور تركيا المهم جدًا في عملية السلام، وقال إن تركيا تشكل نموذجا في المنطقة والعالم الإسلامي. ويرفض بيريز القول بأن العلاقات التركية– الإسرائيلية قد تراجعت في عهد حزب العدالة والتنمية وقال: "**الحكومة في تركيا تغيرت، لكن العلاقات الثنائية لم تتغير، ولم تتغير أسس العلاقات، وهذا يظهر عمق العلاقات بيننا**"[1].

2- العلاقات بين البلدين في الفترة 2008-2010:

تعد هذه الفترة الأكثر تعقيدًا في العلاقات التركية– الإسرائيلية حيث تزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 27 ديسمبر 2008 واستمر حتى 18جانفي 2009، أو ما عرف بعملية "الرصاص المصبوب"، نتيجة المواقف التي حددتها تركيا من هذه الحرب[2]، حيث احتجّ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان على هذا العدوان عندما وصف العمليات الإسرائيلية على قطاع غزة بأنها "جريمة ضد الإنسانية"[3]، كما وصفه أيضا بأنه ازدراء وعدم احترام لتركيا، لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة، لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا[4]. ولم يقتصر الموقف التركي إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة على التصريحات، بل تجاوزها إلى رفض حكومة أردوغان للزيارة التي كانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني* تعتزم القيام بها إلى أنقرة[5]. وقد مثّل هذا العدوان نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد جاء

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، بيروت، 2008، ص204-205.

(2) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص 230.

(3) سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 179.

(4) فتيحة ليتيم: "**تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة المفكر، العدد(5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2010، ص 215.

* **تسيبي ليفني (Tzipi Livni)**: ولدت في 08 جويلية 1958 في تل أبيب، وهي وزيرة الخارجية الإسرائيلية من 2005 حتى 2009/04/01، والقائمة بأعمال رئيس وزراء إسرائيل، وعضو قيادي في حزب كاديما الإسرائيلي، وتحمل ليفي درجة البكالوريوس في الحقوق، وقد كانت تعمل محامية في شركات خاصة قبل دخولها مجال السياسة. وتقلدت العديد من المناصب بحيث أُنتخبت عضو في الكنيست عن حزب الليكود عام 1999، وتولت أول منصب وزاري في مارس 2001 إذ أصبحت وزيرة للتعاون الإقليمي، بالإضافة إلى العديد من المناصب.(أنظر: موسوعة الجزيرة: **تسيبي ليفني**، متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2017/02/23، 10:24).

(5) سامية بيبرس: **نفس المرجع السابق**.

في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى[1]، إلا أن تركيا أعلنت تجميد الوساطة بين سورية وإسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أردوغان من دمشق في 30 ديسمبر 2008 بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة[2]. ونقل موقع "جريدة حريت" التركية، أن وزير الخارجية التركي علي بابا جان* عبّر لنظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني بقوله: "**أبوابنا مفتوحة، ولكن عليكِ أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردتِ المجيء إلى تركيا**". كما أكد بابا جان على أن قطع العلاقات مع إسرائيل لإرضاء بعض الأوساط سيلحق الضرر بالمنطقة[3].

❖ حادثة منتدى دافوس 2009:

في 29 جانفي 2009م حدثت مشادة كلامية بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس الاقتصادي (بسويسرا)[4]، إثر تعليقات للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول الحرب على غزة[5]، حيث جمع هذا المنتدى رجال السياسة وأقطاب العمل ورجال الأدب وشخصيات أخرى بارزة من جميع أنحاء العالم، كما حضره "بان كي مون" سكرتير الأمم المتحدة، وأمين عام الجامعة العربية "عمرو موسى"[6]، وأدارها الصحافي الأمريكي "ديفيد إيجينتوس"،

---

(1) مجموعة مؤلفين: **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**، **المرجع السابق**، ص709.

(2) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول، **المرجع السابق**، ص118.

* **علي بابا جان:** ولد في 4 أفريل 1967 في أنقرة، هو سياسي تركي والنائب الحالي لرئيس وزراء تركيا والمسؤول عن الاقتصاد، تخرج بابا جان من كلية أنقرة عام 1985 وكان الأول على دفعته، وفي عام 1992 حصل على الماجستير، أصبح وزيرًا للاقتصاد في حكومة حزب العدالة والتنمية، وفي 29 أوت 2007، أختير وزيرًا للخارجية في حكومة رئيس الوزراء المعاد انتخابه رجب طيب أردوغان، وجاء بابا جان خلفًا لعبد الله غول، الذي أصبح رئيس تركيا.(أنظر: **علي بابا جان** "**بطل الظل والمُنقذ والمُطور لتركيا**"، متحصل عليه من: http://www.turkpress.co ، بتاريخ 2017/02/22، 16:30).

(3) قسم الأرشيف والمعلومات: "**العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، تقرير معلومات(8)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص49.

(4) مثنى علي المهداوي: "**تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية – الإسرائيلية بعد العام 2002**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد(14)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص15.

(5) زيا ميرال، جوناثان س.باريس: "**تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**"، سلسلة ترجمات الزيتونة (60)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص9.

(6) مجموعة باحثين: **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، **المرجع السابق**، ص226.

وبناءا على طلب بيريز تكلم الجميع قبله، وقد انتقدوا دولة الكيان الصهيوني على حرب غزة وعلى المساس بالمدنيين، وكان أشدهم حدة أردوغان الذي قال أن إسرائيل تقتل الأطفال الفلسطينيين دون ذنب، كما اتهم إسرائيل بالتخطيط المسبق للحرب. وقد ردَّ بيريز على الاتهامات بلهجة حادّة وطيلة 25 دقيقة راح يهاجم زملاءه على المنصة، وخصوصا أردوغان[1]. فردّ عليه أردوغان قائلاً: "**سيد بيريز أنت أكبر مني سنًا، أشعر أنك ربما تشعر بالذنب قليلاً، لذلك ربما كنت عنيفًا، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم أنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات... أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ، وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج**"[2]. وبعد انتهاء أردوغان من كلمته غادر القاعة التي احتضنت المؤتمر(أنظر الملحق رقم: 03 و04).

وقد أدى الموقف التركي المناهض لإسرائيل إلى تعزيز أجواء عدم الثقة بين البلدين، فقد جنحت إسرائيل إلى ابتزاز تركيا، إذ لم تتورع عن مساومة الأخيرة ضمنًا على الملفين الكردي والأرمني، حين أعلن أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بعدما جرى في ندوات منتدى دافوس، وما تلاها من مشادات كلامية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك، بأن على تركيا أن تراجع نفسها قبل أن تنتقد إسرائيل كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن. وعليه استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في أنقرة لتبلغه احتجاجها الرسمي على تلك التصريحات، وتطلب إيضاحًا عاجلاً بشأنها. وامتدادًا لهذا التوتر الذي يخيِّم على العلاقات بين البلدين يأتي قرار أحمد داود أوغلو بوقف ترتيبات زيارته إلى إسرائيل لحضور مؤتمر سياسي ينظمه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز تحت عنوان "**تتطلع إلى الغد**" في 20 أكتوبر 2009[3].

❖ أزمة المقعد المنخفض:

شكلت حادثة المقعد المنخفض في 2010/01/12 أحد أهم الأزمات التي أدت بدورها إلى وصول العلاقات التركية– الإسرائيلية إلى أدنى مستوياتها[4]، عندما استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص143.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول، **المرجع السابق**، ص 119.

[3] **المرجع نفسه**، ص120.

[4] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 131.

داني أيالون السفير التركي في إسرائيل "أوغوز تشيليك كول"، ليبلغه احتجاجه على مسلسلات تركية تصور إسرائيل على أنها دولة إرهابية ومجرمة، وقد تحول هذا الحدث إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين[1]، وقد تعمد المسؤول الإسرائيلي إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضًا عن المقعد الذي كان أيالون يجلس عليه، كما لم يقدم إليه أية ضيافة، ولم يمد إليه يده للمصافحة أمام عدسات المصورين، فضلا عن أنه جعله ينتظر لدقائق واقفًا خارج باب المكتب قبل أن يسمح له بالدخول[2]. بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعًا على الطاولة، وإثر هذا الموقف هددت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة[3]، وانتهت هذه الأزمة بتقديم إسرائيل اعتذارًا مكتوبًا لتركيا بعد أقل من 48 ساعة من وقوع الحدث[4]، وفي أعقاب ذلك، عدّ الرئيس التركي "عبد الله غول" أن المسألة انتهت، لكنه حمّل إسرائيل مسؤولية تدهور العلاقات، داعيًا إياها إلى تصحيح الوضع[5].

❖ أزمة أسطول الحرية:

أسطول الحرية هو تجمُّع من ثماني سفن يقوده ائتلاف مكوّن من الحملة الأوروبية و حركة غزة الحرة والإغاثة الإنسانية في تركيا، إضافة إلى حملتين يونانية وسويدية، ويُقِلُّ الأسطول 650 متضامنًا من أكثر من أربعين دولة، من بينهم 44 شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوروبية وعربية، ويحمل على متن سفنه نحو عشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية الموجّهة إلى سكان غزة، منها ستة آلاف طن من الحديد، وألفا طن من الإسمنت، إضافة إلى مولدات كهربائية، وأجهزة طبية وأدوية، وكمية من المعونات الغذائية[6].

---

[1] زيا ميرال، جوناثان س. باريس: **المرجع السابق**، ص9.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، بيروت، 2011، ص172.

[3] زيا ميرال، جوناثان س. باريس: **المرجع السابق**، ص 10.

[4] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص132.

[5] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، **المرجع السابق**، ص 173.

[6] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 148.

وقبل الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية بأيام، أعلن أردوغان أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وأن الأمر يمثل له ولتركيا أولوية قصوى موضحا أن الجهود تسير أيضا في اتجاه إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل خلال العدوان على القطاع[1].

وفي يوم الاثنين 2010/05/31، قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين، الأولى هي اعتراض سفن قافلة أسطول الحرية المتجهة لقطاع غزة، والثانية هي عملية القتل الانتقائي الجماعي للناشطين الأتراك، الذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك وإصابة عشرات المتضامنين. وقد فجر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل[2]، حيث عملت تركيا على تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى الدرجة الثالثة، بحيث أصبح الرجل أول في السفارتين (التركية في تل أبيب والإسرائيلية في أنقرة) هو السكرتير الثالث[3].

شكّل الاعتداء على أسطول الحرية الاحتكاك الدموي الأول بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخهما، وكان لذلك ردة فعل تركية ساخطة جدًا على إسرائيل فضلاً عن ردود الفعل العالمية، وتحركت تركيا ولاسيما رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، لمواجهة الصدمة الكبيرة التي تعرضت لها تركيا مطالبين إسرائيل بـ:

- ✓ إعادة السفن إلى تركيا.
- ✓ إطلاق سراح جميع الركاب المعتقلين من كل الجنسيات.
- ✓ الاعتذار الرسمي من إسرائيل إلى تركيا.
- ✓ التعويض على الضحايا.
- ✓ المطالبة بلجنة تحقيق دولية.
- ✓ كسر الحصار على غزة [4].

ووجه أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل، حيث وصف حكومتها بأنها وقحة، وتشكل دملاً مفتوحا في طريق السلام الإقليمي، داعيًا إلى معاقبتها على "المجزرة الدموية" التي ارتكبتها، وعدّ

---

(1) لقمان عمر محمود النعيمي: "**مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الإسرائيلية 2002–2011**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد (26)، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص46.

(2) قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص 50.

(3) سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص129.

(4) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق**، ص174.

الاعتداء هجومًا دنيئًا، وحذّر إسرائيل من اختبار صبر أنقرة، مؤكدًا أنه "**بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية، فإن عداوتها أقوى**"، وطالبها برفع فوري للحصار المفروض على قطاع غزة (أنظر الملحق رقم: 05)[1].

إلا أن إسرائيل رفضت أي اعتذار لتركيا، حيث أكدّ نتنياهو أن بلاده لا يمكنها الاعتذار، لأن جنودها اضطروا للدفاع عن أنفسهم للإفلات من عملية ضرب حتى الموت، كما رأى وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان* أن: "مكانة إسرائيل الدولية ستتضرر إلى حد كبير، في حال قدمت اعتذارًا لتركيا على خلفية أحداث قافلة السفن، أو صرفت تعويضات للمصابين في هذه الأحداث"[2].

نخلص القول إلى أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية– الإسرائيلية خلال الفترة 2002–2010م سادها التوتر الشديد والانتقادات الكثيرة ما بين الطرفين، ووصلت العلاقة إلى أعلى مراحل التوتر حين سحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد على أحداث أسطول الحرية، حيث بدا واضحًا وجليًا بأن العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصبحت في حالة من التصادم في ظل السياسة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي تدعو إلى الانفتاح على كافة الأطراف وتحقيق توازن في علاقاتها مع الدول الإقليمية.

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص51.

* **أفيكدور ليبرمان (Avigdor Lieberman)**: ولد في 5 جوان 1958 في كيشيناو، مولدافيا، في الإتحاد السوفياتي السابق، وهو سياسي إسرائيلي وزعيم حزب إسرائيل بيتنا. وصل إلى إسرائيل عام 1978، وهو عضو في الكنيست منذ 1999. انضم في شهر أكتوبر 2006 لحكومة إيهود أولمرت كوزير للتخطيط الاستراتيجي. وفي جويلية 2007 أصبح المسؤول الرسمي عن الملف الإيراني، وعُين في 01 أفريل 2009 في منصب وزير الخارجية الإسرائيلي.(أنظر: موسوعة المصطلحات: **أفيكدور ليبرمان**، متحصل عليه من: http://www.madarcenter.org ، بتاريخ 2017/02/23، 13:25).

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 125.

ثانيا: العلاقات العسكرية والأمنية:

بدأت العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل منذ وقت مبكر من القرن العشرين[1]، ليصل ذروته في حقبة التسعينات، بحيث استند التحالف التركي– الإسرائيلي في هذه الفترة إلى مجموعة من العوامل الأساسية أهمها الإدراك المشترك لنفس التحديات والهواجس الأمنية[2]، وقد تأثرت العلاقات العسكرية والأمنية بين أنقرة وتل أبيب جراء صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بكثير من الظروف، بحيث تأثرت نوعا ما بالعلاقات السياسية في قوتها وتراجعها. ولعل العلاقات في كثير من الأحيان، وبسبب القضايا العالقة بينهما كان يشوبها الضعف والاهتزاز حتى توقفت نتيجة حصار غزة وأزمة أسطول الحرية، وليس ذلك فقط، بل تم تجميد العديد من صفقات السلاح، وإلغاء مناورات بحرية وجوية بينهما، كما جرى في مناورات (نسر الأناضول) الجوية التي تم إلغاؤها بسبب العدوان الأخير على غزة نهاية ديسمبر 2008. ويمكن القول بأن العلاقات العسكرية والأمنية، تتأثر سلباً أو إيجاباً تبعاً لطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، فقد تم إلغاء العديد من الصفقات العسكرية بعد توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[3]. وعليه، سنحاول في هذا العنصر تتبع العلاقات الثنائية في المجال العسكري والأمني في الفترة المدروسة.

1-العلاقات بين البلدين في الفترة 2002- 2008:

لقد ساهمت العديد من التطورات الإقليمية في التحول الذي شهدته السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، من خلال بروز حالة التناقض في الرؤى والتوتر في العلاقات، فقد أثبتت التطورات الإقليمية كالاحتلال الأمريكي للعراق والتقارب التركي السوري منذ عام 2000م عن وجود اختلافات جوهرية في التوجهات والمصالح بين البلدين، وقد انعكست هذه التناقضات في التوجهات السياسية على العلاقات بين البلدين، وأثرت بشكل سلبي على التعاون العسكري بينهما في تلك الفترة، حيث أقدمت أنقرة على تجميد عمليات التنسيق والتشاور مع الإسرائيليين في مجال الاستخبارات، وقامت بإلغاء بعض الصفقات الأمنية مع إسرائيل من بينها صفقة تتعلق بخدمات استخباراتية في مجال الأقمار

---

(1) محمود سمير الرنتيسي: "**تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب**"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص8.

(2) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص222.

(3) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 130.

الصناعية[1]. وأقدمت السلطات التركية أيضا على إلغاء مناقصات وعقود كانت قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية حول تحديث طائرات ودبابات تركية وكذا عقود الشراء والمشاركة في تصنيع طائرات إسرائيلية[2]، ومن ناحية ثانية ومع كل تلك التوترات التي بدت في العلاقات التركية– الإسرائيلية في تلك المرحلة، إلا أن حاجة كل منهما إلى الآخر في العديد من المجالات، يدفع بهما إلى مواصلة العلاقة قائمة وعدم انقطاعها كليًّا[3].

ففي سنة 2002 وقعت تركيا مع إسرائيل عقدًا بقيمة 668 مليون دولار لتحسين 170 دبابة من طراز (M60)[4]، كما قررت تركيا في جويلية من نفس العام، شراء 50 طائرة قتال عمودية متقدمة من طراز (K.B) طبقا لعرض مشترك قدمته شركتان روسية وإسرائيلية بقيمة 3.2 مليار دولار، مقابل عرض ما قدمته شركة "بيل تكسترون" الأمريكية بمبلغ 4 مليار دولار. ثم قام وفد إسرائيلي بزيارة أنقرة في جانفي 2003، يضم خبراء في صواريخ هيرون Heron، ومسؤولين من وزارة الدفاع الإسرائيلية، وذلك استمرارًا للتعاون بين البلدين في إقامة مشروع صاروخي دفاعي، لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي أعطت الإدارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتركيا في جانفي 2003 مناورات جوية وبحرية مشتركة، أمام السواحل الإسرائيلية، وشملت التدريبات على أعمال الإنقاذ البحري، والتنسيق بين القيادات العسكرية في الدول الثلاث[5]. كما تمَّ في 2004 تدشين آلية جديدة للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، حين انضمت إسرائيل لمبادرة "**إسطنبول للتعاون**" الخاصة بحلف الناتو، التي تسمح لإسرائيل وشركاء آخرين بتعميق التعاون مع أعضاء الناتو، بما في ذلك إجراء مناورات عسكرية مشتركة[6]. واشترت تركيا في أفريل 2005 من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعات الطيران الإسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار، وبموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية، ولكل منها ثلاث طائرات أو أربع[7].

---

(1) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص226.

(2) سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 179.

(3) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص 226.

(4) قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية**، **المرجع السابق**، ص20.

(5) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 130.

(6) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص227.

(7) قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية**، **المرجع السابق**، 20.

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل في 1 ماي 2005، بحث مع المسؤولين الإسرائيليين توقيع صفقة عسكرية تصل قيمتها إلى نصف مليار دولار، وتنص على قيام شركات عسكرية إسرائيلية بتحديث 30 طائرة حربية من طراز (أف 14) فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي[1]. كما بحث وزير الدفاع التركي "محمد وجدي غونول" خلال زيارته لتل أبيب في ماي 2005 مع الإسرائيليين في خطط تطوير الطائرات الحربية التركية وتزويد أنقرة بطائرات دون طيار بعيدة المدى، ووصف مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية "عاموس يارون" العلاقات بين مؤسستي البلدين بأنها ممتازة[2]، كما أشار المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية "دورون سوسليك" أن تركيا تعد ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند[3]. وقد أعطت هذه الزيارة إشارة واضحة عن مدى تمسك مسؤولي الدولتين بتطوير تعاونهما العسكري والأمني، الأمر الذي سمح لتركيا في شهر جويلية اللاحق من إبرام صفقة مع الشركة الإسرائيلية لصناعة الطائرات (IAI) لشراء 108 طائرة بدون طيار من إسرائيل[4].

وفي ديسمبر 2005 قام قائد القوات الجوية التركية بزيارة إسرائيل، واصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابل نظيره الإسرائيلي المارشال اليعازر شيكادي. وفي الوقت نفسه قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالتوس بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركي الجنرال حلمي أوزكوك، لمناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، وأنشطة إيران النووية، حيث وافقت كلا من إسرائيل وتركيا خلال المحادثات على استمرار التدريبات العسكرية المسماة "حورية البحر المتمكنة"، واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة[5].

وقد واصلت حكومة العدالة والتنمية خلال عام 2006، الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، كما حضرت الاجتماعات الثنائية و الأمنية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[6].

---

(1) لقمان عمر محمود النعيمي: **المرجع السابق**، ص30.

(2) حامد محمد طه السويداني: **المرجع السابق**، ص12.

(3) أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص229.

(4) مراد فول: **المرجع السابق**، ص328.

(5) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص131.

(6) أركان إبراهيم عدوان: **نفس المرجع السابق**.

وفي مارس 2006، أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات، وأكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع [1].

ومن اللافت للانتباه فإن العلاقات العسكرية بين البلدين بقيت على ما هي عليه رغم ما شابها من توتر إبان اغتيال الشيخ أحمد ياسين، ورفض رئيس الوزراء التركي استقبال نظيره الإسرائيلي شارون، ورغم الحرب الإسرائيلية الشرسة على لبنان عام 2006، مما يتضح بأن تركيا في ظل العدالة والتنمية شأنها شأن الحكومات السابقة، لا تستطيع تجاوز المؤسسة العسكرية التي تتحكم بشتى مناحي الحياة في تركيا وقادرة على إحداث انقلاب في أي لحظة[2].

وفي جوان 2006 قام رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية الجنرال "دان هالوتز" بزيارة لأنقرة ولقاءه بالمسؤولين الأتراك، حيث تم الاتفاق على تزويد القوات الجوية التركية بـ 50 طائرة بدون طيار من طراز "**كاميكازي**" بقيمة 80 مليون دولار، وكذلك صواريخ جو– أرض من طراز "**أدامز**"، التي يمكن تركيبها على طائرات الشبح (F–4 Phantom) و(F–16) التي تحوزها، كما تم الاتفاق على تفعيل اتفاقية تحديث 170 دبابة من طراز (Pathon.M–60A)[3]. وفي 2007/09/06 قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور، يعتقد أنها منشأة نووية، مستخدمة المجال الجوي التركي ذهابًا وإيابًا في طريقها إلى الموقع المستهدف. وقد ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وقدمت إسرائيل لاحقا اعتذارًا عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي. وفي 2007/11/06 رأى الرئيس التركي عبد الله غول أن المسألة انتهت وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات الإسرائيلية، ولا شك أن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وحدوده، لاسيما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول، مما يسهّل على الطائرات الإسرائيلية استخدام الأراضي التركية في عدوان على سورية[4].

---

[1] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 82.

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص132.

[3] مراد فول: **المرجع السابق**، ص229.

[4] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص21.

تواصلت العلاقات العسكرية بشكل مكثف وعلى أكثر من صعيد، حيث تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة بين البلدين، سواء على مستوى وزيري الدفاع أو على مستوى التقنيين والفنيين العسكريين. وشكلت سنة 2008 محطة هامة في تاريخ العلاقات العسكرية بين البلدين، حيث شهدت إجراء مناورات عسكرية مشتركة ضخمة، ضمت وحدات من القوات الجوية والبحرية من البلدين وبمشاركة وحدات عسكرية أمريكية، تجاوزت في حجمها ومدتها المناورات التي سبقتها في السنوات الماضية[1]. كما عقدت صفقات كبيرة لشراء الأسلحة بلغت تكلفتها في العام 2008 أكثر من 1.07 مليار دولار[2].

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل خلال هذه الفترة، كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني. وهنا تشعر تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية الهامة لرصد المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها إسرائيل والمناظير الليلية والمعلومات الاستخباراتية[3].

وخلال العام 2008 وقبل استئناف القوات التركية العمليات العسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بأيام قليلة، قام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك* بزيارة رسمية إلى تركيا، وكشف لاحقا على أن تركيا قد استفادت إلى حد كبير من خبرات الجيش الإسرائيلي في قتالها ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وحتى أواخر عام 2008 لم تكن إسرائيل تشكل أي عقبة أمام الطموحات التركية في المنطقة، بل على العكس، فقد حاولت تركيا استثمار العلاقات المتينة مع إسرائيل والتطور الذي باتت تشهده العلاقات مع الأطراف العربية الأخرى، من أجل المحاولة في التوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يخدم بدوره الرغبة التركية في أن تكون دولة مركزية في محيطها الإقليمي[4].

---

[1] مراد فول: **المرجع السابق**، ص 329.

[2] فريد صالح الهاشمي: **تركيا في ضوء الحقائق**، دار العِبَر للطباعة والنشر، اسطنبول، 2014، ص475.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، بيروت، 2009، ص 182.

* **إيهود باراك (Ehud Barak)**: ولد عام 1942 انضم إلى الجيش الإسرائيلي عام 1959، شغل منصب رئيس استخبارات عام 1967، وفي عام 1982 تم تعيينه رئيس قسم التخطيط وترقى بعدها إلى رتبة لواء، شغل منصب قائد قوات الدفاع في غزو لبنان. وفي عام 1987 نائب رئيس الأركان وفي عام 1991 تولى رئاسة الأركان، وتم انتخابه رئيس حكومة إسرائيل عام 1999–2001.(أنظر: حامد محمد طه السويداني: **المرجع السابق**: ص 21).

[4] أركان إبراهيم عدوان: **المرجع السابق**، ص 229.

2-العلاقات بين البلدين في الفترة 2008- 2010:

أجمع المختصون على قوة وصلابة العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل، ولم يكن أحد يتوقع تأثرها بالخلافات السياسية التي ظلت تحدث بين الطرفين منذ سنة 2000، إلا أن الهجوم الإسرائيلي على غزة سرعان ما ألقى بتأثيراته على هذين المجالين فاسحًا المجال أمام تحليلات صبت مجملها على فرضية تراجع غير مسبوق للعلاقات بين البلدين بما فيها العلاقات العسكرية والأمنية[1]، بالإضافة إلى إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية شهر أفريل 2009، وتولى رئيس الأركان التركي "إلكر باشبوغ" بنفسه مهمة الرد على تصريحات لمسؤولين وباحثين إسرائيليين، عبروا عن انزعاجهم وقلقهم من المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسورية، ففي مؤتمر صحفي شامل عقده في 2009/04/28 تطرق باشبوغ إلى الانتقادات الإسرائيلية قائلا أنها "لا تعنيه"، وأن المناورات مع سورية شأن خاص بتركيا ولا علاقة لأحد به[2].

وفي ظل التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين في هذه الفترة، فقد ألغت تركيا مناورات عسكرية كانت ستجرى على أرضها بعنوان" **نسر الأناضول**"، المزمع إجرائها في 8 أكتوبر 2009 وبمشاركة دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي مقدمتها أمريكا، وذلك لاشتراك الطائرات الصهيونية في هذه المناورات[3]. حيث صرّح أردوغان أنه لا يمكن أن تقتل إسرائيل بغزة الأطفال والأبرياء، وتُجري في نفس الوقت تدريبات عسكرية على الأراضي التركية[4].

وقد عبّر قادة الجيش الإسرائيلي عن غضبهم من قرار الحكومة التركية إلغاء مشاركتهم في المناورات العسكرية الموسمية مع قوات حلف شمال الأطلسي، وطالبوا باتخاذ إجراءات ضد تركيا. غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تعمد إلى تصعيد التوتر مع أنقرة واكتفت بالرد الأمريكي على القرار التركي بوقف مشاركة تركيا كامل قوات الناتو في المناورات[5].

---

[1] مراد فول: **المرجع السابق**، ص338.

[2] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص22.

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص146.

[4] مازن خليل إبراهيم: **المرجع السابق**، ص8.

[5] قسم الأرشيف والمعلومات: "**الجيش الإسرائيلي 2000-2012**"، تقرير معلومات(24)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص 26-27.

ولكن رغم التوتر في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب فإن الصادرات الدفاعية بينهما لم تتوقف أبدا وهذا ما أكده رئيس قسم المساعدات الخارجية في وزارة الدفاع الإسرائيلية (SIBAT) وهو المسؤول عن تعزيز الصادرات الدفاعية لإسرائيل حيث قال: "**لم تستمر العلاقات السياسية التي كانت موجودة بين البلدين في السنوات الماضية، لكن إذا نظرتم إلى الأرقام، الصادرات الدفاعية الإسرائيلية إلى تركيا لا تشير إلى الصفر**". فقد صرّح وزير الدفاع التركي وجدي غونول، بأن دولته بعثت بخطاب للصناعات الجوية في إسرائيل ولشركة "**ألفيت**"، قالت فيه أنها حددت 50 يومًا لإتمام صفقة الطائرات بين أنقرة وتل أبيب، والتي بمقتضاها سترسل الشركتان للجيش التركي عشر طائرات بدون طيار من طراز "هيرون"، وتقدر الصفقة بـ 183 مليون دولار[1].

إن عجلة الأحداث وتطور العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب تجمدت، فقد طرأ عليها تطور جديد وهو حادثة أسطول الحرية في 31 ماي 2010، وما تلاها من تأزم[2]، حيث فرضت أنقرة الحظر على استخدام الطائرات العسكرية الإسرائيلية للمجال الجوي التركي[3]، كما تم وقف التعاون العسكري وصفقات بيع السلاح[4]، بالإضافة إلى ذلك فقد أقرّ مجلس الأمن القومي (يجمع القيادتين السياسية والعسكرية برئاسة رئيس الجمهورية) النسخة الجديدة من "**الدستور السري**"، الذي يُعَدُّ الوثيقة الرسمية الأهم في تحديد الاستراتيجيات العريضة التركية الخارجية والداخلية لخمس سنوات مقبلة، حيث تم إدخال كثير من العناصر الجديدة إلى النص، ولكن أبرزها هو تصنيف إسرائيل بأنها "**تهديد رئيسي لتركيا**"[5].

يمكن القول بأنه على الرغم من أن القيادات العسكرية والأمنية في إسرائيل حاولت خلال الفترة 2002– 2010 التأكيد على صعوبة تضرر العلاقات التركية– الإسرائيلية مهما واجهت من أزمات، إلا أن نزعة التشاؤم باتت واضحة في رؤية المسؤولين الإسرائيليين لمستقبل العلاقات مع تركيا، وذلك في أعقاب حادثة أسطول الحرية، دون أن يقطع ذلك محاولات إسرائيلية مستميتة لوقف التدهور في العلاقات بين البلدين، حتى أنها وافقت في جويلية 2010 على تسليم تركيا الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس من طراز "**هيرون**" والبالغ عددها أربعة طائرات، وفقًا لاتفاق كان قد تم توقيعه من قَبل بين الطرفين، لبيع 10

---

(1) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 137– 138.

(2) **المرجع نفسه**، ص 139.

(3) سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 182.

(4) سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص129.

(5) رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص189.

طائرات من ذلك الطراز للجيش التركي. إلا أنه تم تعليق العلاقات العسكرية والاقتصادية مع تل أبيب عقب تقرير (لجنة بالمر) التابعة للأمم المتحدة، والتي تقضي بأن تعتذر إسرائيل لتركيا عن حادثة أسطول الحرية، وهو ما ترفضه إسرائيل. الأمر الذي يوضح مدى تدهور العلاقات والتنافر بين البلدين[1].

[1] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص139.

ثالثـــــا: العلاقات الاقتصادية:

شهدت تركيا فور وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة انطلاقة قوية في مختلف المجالات، إذ حقق الاقتصاد التركي نسبة نمو كبيرة وإصلاحات سياسية داخليًا، فلم يكن وصوله إلى السلطة مجرد تناوب روتيني عليها بين أحزاب متنافسة، بل جاء بمشروع شامل في الداخل والخارج، تعدّل تبعا للممارسة والظروف، وترك أثرا استثنائيا في حاضر تركيا ومستقبلها ودورها من هنا أهمية وأثر ما تركته تجربة الحزب[1]. فلما وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، ظهرت سياسة خارجية جديدة لتركيا، واكبت الانفتاح والمصالحة الداخلية، وتنامت مع النمو الاقتصادي، وبالأخص في توسيع دائرة الصادرات الاقتصادية لدول الجوار والعالم أجمع[2].

1-العلاقات بين البلدين في الفترة 2002- 2008:

لقد كان من الطبيعي جدًا أن تنمو العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وتل أبيب، بعد النمو الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والعسكرية بينهما إبان توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996 وفي الفترة التي تلته، فقد توطدت العلاقات الاقتصادية تبعًا للحالة السياسية الراهنة آنذاك من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرّة في جانفي 2000، وسميت بـ "**اتفاقية التجارة الحرّة التركية– الإسرائيلية**"[3]. وتعتبر إسرائيل الدولة الأولى التي وقعت مع تركيا اتفاقًا للتجارة الحرة، فيما تعد تركيا – بدورها– الدولة الإسلامية الأولى التي توقع مثل هذا الاتفاق، والذي أفضى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين[4]، حيث بلغ في نهاية عام 2002م نسبة 1.2 مليار دولار بزيادة تقدر بـ 19.5% عن عام 2001م[5]. أما حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا فتقدر بـ 378 مليون دولار. وقد استجابت إسرائيل لمطالب تركيا في محاولة التوصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، بالرغم من تعارضها

---

[1] بوزيدي يحي: **المرجع السابق**، ص59.

[2] محمد زاهد جول: **التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟)**، دار وجوه للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص189.

[3] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص140.

[4] سمية حوادسي: **المرجع السابق**، ص 93.

[5] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص49.

مع قوانين التجارة الدولية، وهذا يدلل على أهمية تركيا كشريك لدى إسرائيل. وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من مجمل التبادل التجاري مع تركيا في عام 2003م مليار دولار أمريكي[1].

وتستورد إسرائيل السيارات المصنوعة في تركيا كذلك منتجات النسيج، الجلد، المواد الخام للبناء، الفواكه المجففة وغيرها، وتصدر إسرائيل لتركيا ما تنتجه من كيماويات وأجهزة الري وخبرات، أجهزة في عالم الاتصالات، التكنولوجيا العالية. ويعتبر المجال الأكبر للتعاون بين البلدين في المجال العسكري، فإسرائيل تصدر لتركيا أسلحة وتقدم خدمات تطوير وتحديث للدبابات والطائرات التركية[2].

كما أن للسياحة دور مهم في العلاقات التركية– الإسرائيلية، تجسد ذلك في زيارات مجموعة كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة الإسرائيلية الناشئة إلى تركيا، وكان المجموع الكلي للسياح الإسرائيليين بين عامي 1990–2004 حوالي 3.298.000 سائحًا، وهو رقم كبير جدًا، باعتبار أن عدد سكان إسرائيل أقل من 7 ملايين نسمة، وكان هؤلاء قد سافروا إلى تركيا واستهلكوا بما يقارب 4.2 مليار دولار في عام 2002[3]. ورغم قلة السياح الأتراك الوافدين إلى إسرائيل، إلا أن زيادتهم من سنة لأخرى يوحي بمدى الجهد المبذول من قبل مسؤولي الدولتين في هذا المجال، نظرا لإدراكهما لأهميته في كسر الحاجز النفسي الذي ظل يعيق تدفق السياح بينهما خاصة من جانب الأتراك، وهذا ما تدل عليه الأرقام المقدمة من قبل منظمة السياحة العالمية، حيث أشارت في طبعتها الأولى لسنة 2007، أن عدد السياح الأتراك اتجاه إسرائيل قد عرف نموًا معتبرًا، بلغ سنة 2005م 15.699 سائحًا، بعد أن كان لا يتعدى سنتي 2002 و2004م 11.955و 13.784 سائحًا على التوالي، وظل عددهم يتزايد بشكل كبير ليصل نهاية سنة 2008م إلى 17.252 سائحًا[4].

ومن جانب اقتصادي آخر، ففي عام 2002 أعلن وزير البنية التحتية الإسرائيلية جوزيف باريتسكي عن توصل تركيا وإسرائيل إلى اتفاق بخصوص شراء إسرائيل مياه تركية، وبموجب الاتفاق الذي سيكون ساري المفعول لمدة عشرين عام، ستشتري إسرائيل 15 مليون متر مكعب من المياه التركية سنويا. والجدير بالذكر، فإن الاتفاق المبدئي بذلك الشأن تم انجازه في 2002، لكن لم يتم استكماله بسبب عدم توصل الأطراف إلى اتفاق حول المقابل المادي الذي ستدفعه إسرائيل. وحسب قول باريتسكي فإن مد

---

[1] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص 58.

[2] سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص 131.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية**، **المرجع السابق**، ص28.

[4] مراد فول: **المرجع السابق**، ص368.

خط أنابيب المياه سيجعل علاقات التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا متنوعة، بحيث يكون بإمكان إسرائيل شراء الغاز الطبيعي في المرحلة الأولى ثم الكهرباء فيما بعد، وأشار باريتسكي إلى أن إسرائيل على استعداد لتزويد تركيا بتكنولوجيا الري[1]. ولقد تطورت علاقات التبادل التجاري بين البلدين، ففي ديسمبر عام 2003م قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار، وفي 14 جويلية 2004 قام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي آنذاك أيهود أولمرت بزيارة تركيا، وقابل الرئيس أحمد نجدت سيزر* مع وزير الخارجية عبد الله غول ووزير الاقتصاد التركي علي بابا جان ووزير الاتصالات بينالي بيلديرم ووزير الطاقة حلمي غولر، والسبب الرئيسي في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة التركية– الإسرائيلية والتي ترأسها أولمرت. كما وقعت تركيا وإسرائيل صفقة في 24 ماي 2004م تبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث وقعت الاتفاقية إبان زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتسكي إلى تركيا في ماي 2004م، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتلطيف الأجواء بين تركيا وإسرائيل بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها العنيفة في الأراضي الفلسطينية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها[2].

وفي عام 2005م تطورت العلاقات بين البلدين وأخذت أبعادًا اقتصادية أخرى، ونشطت حركة رجال الأعمال في إسرائيل[3]. بحيث أنه في 01 ماي 2005م، قام أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي إلى إسرائيل، وهي الأولى له منذ وصوله إلى السلطة، حيث صحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك[4]، حيث ناقش مع نظيره الإسرائيلي شارون مشروعًا تركيًا– إسرائيليًا مشتركا لإقامة خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى إسرائيل عبر الأراضي التركية، ليتم بعدها الربط بين الدولتين بأنابيب تحت مياه البحر الأبيض المتوسط. ونظرًا لضخامة المشروع وتعقيداته، استغرقت المفاوضات بينهما وقتًا طويلاً

---

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص141.

* **أحمد نجدت سيزر**: ولد في 13 سبتمبر 1941، وهو سياسي تركي ورئيس الجمهورية التركية الأسبق، تخرج من جامعة أنقرة كلية القانون في عام 1962 وبدأ مسيرته كقاضي في أنقرة ثم حصل على ماجستير في القانون المدني من كلية القانون في جامعة أنقرة في عام 1978. تولى الرئاسة من 16 ماي 2000 إلى 28 أوت 2007.(أنظر: منال محمد صالح: **التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا (حزب العدالة والتنمية نموذجًا)، المرجع السابق**، ص413).

[2] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص58.

[3] عاهد مسلم مشاقبة: "**العلاقات التركية– الإسرائيلية وانعكاساتها على دول جوار العرب**"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد (4)، جامعة آل البيت، الأردن، 2014، ص10.

[4] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص25.

امتدت إلى غاية ديسمبر 2006، حيث أعلن وزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر* ونظيره التركي رسميا عن إنشاء خط أنابيب بطول 610 كلم يربط الساحل الجنوبي الشرقي التركي بميناء حيفا الإسرائيلي[1]. وتعد تركيا الشريك التجاري الأول في العالم الإسلامي مع إسرائيل، إذ بلغت إيراداتها من إسرائيل 919 مليون دولار عام 2005م مقارنة بـ 813.500 مليون دولار خلال عام 2004م، وبلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 1221 مليون دولار عام 2005م مقارنة بـ 1166.900 مليون دولار في عام 2004م[2]،

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عام 2006م، حتى قارب حجمها على ما كان عليه في عام 2005م، إذ ازداد حجم الصادرات التركية إلى إسرائيل من مليار و221 مليونًا و100 ألف دولار في 2005م، إلى مليار و272 مليونًا و700 ألف دولار في 2006م، أما الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا فانخفض حجمها من 903.2 مليون دولار في 2005م إلى 859.3 مليون دولار في 2006م[3]، وقد تركزت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في مجال الكيماويات والآلات، بينما تركزت وارداتها في الأنسجة والمعادن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات إسرائيلية تركية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعي والزراعي منها. وفي 31 جويلية 2006م وقعت إسرائيل وتركيا على اتفاق يعزز التبادل الغذائي والزراعي بين البلدين، حيث بلغت صادرات تركيا بناء على هذا الاتفاق 20 مليون دولار[4] ، كما وقع وزراء طاقة البلدين اتفاق في 2006/12/15م، بنقل الغاز والنفط إلى ميناء عسقلان وعبر خط أنابيب قادم إلى إيلات وثم إلى الأسواق العالمية[5]. كما تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ دخول اتفاقية التجارة

---

* **بنيامين بن إليعازر (Benjamin Ben Aluazar)**: ولد في 12 فيفري 1936 بالعراق، وانتقل إلى إسرائيل في 1950. وهو سياسي إسرائيلي وجندي سابق، يشغل منصب وزير البني التحتية في الحكومة الإسرائيلية، التحق بالجيش الإسرائيلي عام 1954، وكان قائد كتيبة "شكد" العسكرية إبان حرب 1967، وشارك في حرب 1973.(أنظر: المعرفة: **بنيامين بن إليعازر**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 2017/02/22، 14:13).

[1] مراد فول: **المرجع السابق**، ص369– 370.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، بيروت، 2006، ص7– 8.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، بيروت، 2007، ص 184.

[4] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص 59.

[5] رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص106.

الحرة مع تركيا إلى حيز التنفيذ عام 1997 وحتى أزمة أسطول الحرية عام 2010، ازداد التبادل التجاري بين الدولتين خمسة أضعاف، بحيث احتوى اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين على البنود التالية[1]:

- ❖ إزالة الحواجز الجمركية بين الجانبين.
- ❖ أن يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ملياري دولار عام 2000م.
- ❖ تمنح إسرائيل بموجبها تركيا جزءًا من حصتها في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في مجال صناعة النسيج، وهي نسبة 35% بعد أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة.

وفي إطار ذلك التبادل، بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا عام 2006م نحو 800 مليون دولار كما أسلفت الدراسة، مما يشكل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف، مقارنة مع عام 1997. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء شركات تركية– إسرائيلية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعية والزراعية منها[2].

وفي سنة 2007 بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الاسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل، حيث سجلت سنة 2007 ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة التبادل التجاري بين البلدين، فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال سنة 2007 ما مجموعه مليار و221.9 مليون دولار، وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا في سنة 2007 ما مجموعه مليار و606.9 مليون دولار[3]. وقد ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت خلال زيارته التي قادته إلى تركيا في 14–2007/02/15، أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا، والبالغ حوالي مليارين و830 مليون دولار. كما ذكر بأن حوالي 152 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا، وتضخ مليارات الدولارات للناتج القومي التركي، ودعا أولمرت إلى زيادة عدد السائحين الأتراك إلى إسرائيل. ومن مجمل التصريحات أثناء زيارة أولمرت إلى أنقرة، كان من الواضح الرغبة الإسرائيلية الشديدة في كسب ود المسؤولين الأتراك وقلوبهم، وكذلك الرأي

---

[1] رنا عبد العزيز خماش: **المرجع السابق**، ص50.

[2] **المرجع نفسه**، ص51.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص 26.

العام التركي، خصوصًا عندما قال أولمرت: "**إن أمرين مشتركين بيني وبين أردوغان: الأول أننا كنا رئيسي بلديتين لاسطنبول والقدس، والثاني أننا كنا لاعبي كرة قدم**"[1].

كما أن التعاون التركي مع إسرائيل عرف أيضا في سنة 2007م أبعادًا جديدة في مجالات حيوية أخرى مثل قطاع الطاقة، فبعد محادثات متعددة في الأشهر السابقة، وقّع في إسرائيل وزير الطاقة التركي حلمي غولير ووزير البُنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة في 2007/10/23م، تتضمن مد خط أنابيب من ميناء جيحان عند الإسكندرونة إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي على المتوسط، ومنه عبر خط الأنابيب الموجود بين عسقلان وإيلات. ويولي الطرفان أهمية للموضوع، لأنه ينقل الغاز والنفط من إيلات إلى الشرق الأقصى ومنها إلى اليابان. وقال وزير البُنية التحتية الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر إن العلاقات مع تركيا مهمة جدًا، وليس فقط العلاقات السياسية، نحن نريد التعاون في مشاريع مشتركة مثل هذه، وربما يتطور المشروع لاحقًا ليتكون من ثلاثة أنابيب، واحد للنفط وآخر للغاز وثالث للمياه، وينتظر أن ينتهي العمل بهذه الخطوط خلال ثلاث سنوات. وهذا المشروع سيستفيد منه كذلك الأردن وفلسطين، اللتان تعانيان أيضا من نقص المياه. وسيكون الخط تحت البحر من جيحان إلى عسقلان بطول 610 كلم، وسينتهي العمل فيه بحدود سنة 2011[2].

وعلى صعيد اقتصادي آخر، دخلت بعض الجهات والشركات الإسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية في إطار عمليات الخصخصة التي أجريت سنة 2008م[3]، بحيث ارتفع حجم العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل في سنة 2008م عنه في سنة 2007م، إذ بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل سنة 2008 حوالي 1.83 مليار دولار مقارنة بنحو 1.61 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 13.6%. فيما بلغت الواردات التركية من إسرائيل سنة 2008م حوالي 1.62 مليار دولار مقارنة بنحو 1.2 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 35.1%. وفي سنة 2008 بلغ عدد الشركات التركية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من 580 شركة[4]، في حين بلغ عدد الشركات الإسرائيلية التي تعمل في الأراضي التركية بنحو 250 شركة[5].

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، المرجع السابق**، ص 205.

(2) **المرجع نفسه**، ص213.

(3) عاهد مسلم مشاقبة: **المرجع السابق**، ص 10.

(4) قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق**، ص 26.

(5) فريد صالح الهاشمي: **المرجع السابق**، ص 475.

2-العلاقات في الفترة 2008- 2010:

لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا في الفترات السابقة مزدهرة ولم تطرأ عليها تحولات كبيرة، إلا أن توتر العلاقات بين الطرفين منذ نهاية عام 2008م وبداية عام 2009م، على إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية*، أثّر على العلاقات الاقتصادية والتجارية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث انخفضت قيمة التبادل التجاري من 3.38 مليار دولار سنة 2008م، إلى 2.52 مليار دولار سنة 2009م، أي أن نسبة الانخفاض وصلت إلى 28% بشكل عام في النصف الأول من العام، ووصلت نسبة الانخفاض 44% في نهاية 2009م مقارنة بنهاية 2008م[1].

ورغم التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية في نهاية العام 2008م ومطلع عام 2009م، فإن العلاقات الاقتصادية انخفضت ولم تنقطع كليًّا، بل استمرت وذلك لحاجة كلا من الطرفين للآخر. بحيث كانت نسبة التبادل التجاري بين الطرفين في تزايد مستمر بعد وصول حزب العدالة والتنمية وصولا إلى العام 2009 (أنظر الملحق رقم: 06)[2].

كما وقد أدى العدوان الأخير على قطاع غزة إلى تراجع السياحة الإسرائيلية في تركيا[3]، بحيث انخفض عدد السائحين الإسرائيليين المتوجهين إلى تركيا بنسبة 44% (من 511.535 سائح إسرائيلي في عام 2007 إلى 311.582 سائح إسرائيلي في عام 2009م)[4]. وقد تحدث السفير الإسرائيلي في

---

* **الأزمة الاقتصادية العالمية 2008:** في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة 1929، ولقد بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة وهي مؤسسة الإخوة ليمان عن إفلاسها، كما وصل عدد البنوك المنهارة خلال 2008 إلى 19 بنكًا، كما امتدت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الأسيوية والخليجية والدول النامية، وسميت بأزمة الرهن العقاري.(أنظر: ساعد مرابط: **الأزمة المالية العالمية 2008 (الجذور والتداعيات)**، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 8).

[1] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص 59.

[2] طارق زياد الشرطي: **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 183.

[3] نادية فاضل عباس فضلي: **المرجع السابق**، ص123.

[4] سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص181.

تركيا غابي ليفي عن أن العلاقات بين البلدين تبرد وتتراجع، وأعطي ليفي أرقامًا مهمة عن مدى هذا التراجع بقوله إن الرحلات الجوية الإسرائيلية إلى تركيا من إسرائيل كانت تقارب العشر رحلات أسبوعيًا، فيما الآن (فيفري 2009) تبلغ بالكاد رحلة أو اثنين. كذلك كان عدد السائحين الإسرائيليين في تركيا خلال أشهر الشتاء والربيع يتجاوز 150 ألفًا، فيما الآن عدد قليل جدًا يكاد يكون صفرًا. ويقول ليفي إنه على الرغم من أن المؤسسات السياحية التركية تقدم عروضًا خيالية للسائحين الإسرائيليين، فإنهم لا يتجرؤون على القدوم إلى تركيا. فبعض المؤسسات تعرض ثلاثة أيام كاملة تغطي كل نفقات السفر والإقامة والبرنامج مقابل مائتي دولار فقط، بل إن بعضها عرض يومين أو ثلاثة مجانًا، ويقول ليفي إنه يمكن القول إن السياحة الشتوية بين إسرائيل وتركيا قد ماتت تمامًا (أنظر الملحق رقم: 07)[1].

أما فيما يتعلق بحركة السياح الأتراك الوافدين إلى إسرائيل فقد بلغ عددهم حوالي 7.600 وافد في سنة 1980، وحوالي 6.100 وافد في سنة 1990. وأخذت أعداد الوافدين تتزايد بوتيرة سريعة حتى سنة 2008 حيث بلغ عددهم حوالي 17.252 وافد. وكان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009 أثر في الانخفاض الحاصل في أعداد الوافدين من تركيا إلى إسرائيل حتى و إن كان ضئيلاً، حيث بلغ عددهم في سنة 2009 حوالي 14.139 وافد، بعد أن كان عددهم 17.252 وافد (أنظر الملحق رقم: 08)[2].

وأرادت إسرائيل كسر الجمود بينها وبين تركيا، لذلك جاءت زيارة وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إلى تركيا في نوفمبر من العام 2009 في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي، والذي شارك فيه أيضا وزير الدفاع التركي وتشيدي غونول، وقد صرح الوزير التركي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر: "**إن تركيا معنية بتوسيع اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل، كما أن تركيا معنية بتوقيع اتفاق مواصلات مع إسرائيل، وتعزيز التعاون بين الموانئ البحرية بين البلدين**"، كما أعلن وزير الدفاع التركي عن موافقة بلاده على انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وأضاف أن تركيا معنية بتعميق مشاركة شركات تركية في مجال مشاريع البنية التحتية في إسرائيل إذ إن هذه الشركات مندمجة في مشاريع بقيمة 500 مليون دولار، وتركيا معنية بتعميق هذا الاندماج أكثر مما هو عليه الآن[3].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، بيروت، 2010، ص200.

[2] قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص30.**

[3] نادية فاضل عباس فضلي: **المرجع السابق**، ص124.

وعلى الرغم من التراجع في العلاقات التركية– الإسرائيلية فإن معطيات التبادل التجاري في النصف الأول من سنة 2010، تُظهر بأن التبادل التجاري ارتفع قياسًا للعام 2009، حيث أن تركيا استوردت بما يقارب مليار دولار من إسرائيل وهو ارتفاع بقدر 40.37%، كما أن صادرات تركيا إلى إسرائيل ارتفعت بنسبة 21.03%، وبلغت قيمتها 650 مليون دولار في الفترة الواقعة بين شهر جانفي وجوان 2010. وتدل هذه الإحصائيات التي يؤكدها الطرفين أن التوترات السياسية لم تؤثر على العلاقات التجارية، بحيث كانت هناك محاولات واضحة بين الطرفين للفصل بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية، مما يدلل على السلوك البراغماتي لدى الطرفين. لكن هذه المعطيات قبل الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية (أنظر الملحق رقم: 9)[1].

وبعد أزمة أسطول الحرية في 31 ماي 2010، توترت العلاقات التركية– الإسرائيلية بالكامل، فعلى صعيد السياحة بين البلدين، وبسبب تصاعُد حدة الغضب في الشارع التركي ضد السياسات الإسرائيلية، مثلت ضربة شديدة لحركة تدفق السياح الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن بالفعل اتحاد وكلاء السياحة والسفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو 100 ألف سائح كانوا قد قرروا قضاء عطلاتهم الصيفية في تركيا، وتعد تركيا الوجهة الأولى للسياح الإسرائيليين، ويدر ذلك على اقتصادها بنحو 300 مليون دولار سنويا، حيث يتوجه نحو 70% من السياح الإسرائيليين إلى منتجعات في منطقة أنطاليا*[2].

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فإن الأزمة دفعت بالحكومة التركية، أن قامت بالإعداد لمشروع أقره مجلس النواب التركي، بحرمان الإسرائيليين من حق التملك في تركيا، بالمقابل سيسمح بالتملك غير المحدود للسوريين والإيرانيين والسعوديين والخليجيين[3].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق**، ص179.

[2] رائد محمود أبو مطلق: **المرجع السابق**، ص59.

* **أنطاليا:** هي مدينة تركية تاريخية، تحتل مراتب متقدمة في استقطاب السياح منذ أصبحت منتجعًا دوليا، لما شهدته من تنمية منذ سبعينيات القرن العشرين. تقع أنطاليا على سواحل البحر الأبيض المتوسط جنوب غربي تركيا، وتتصل أراضيها من الشمال بمحافظات باليكسير وقونيا وأزمير، ومن الشرق بمحافظة أضنة، وتعد واحدة من المحافظات الكبرى في تركيا، ويبلغ عدد سكان مدينة أنطاليا 965 ألف نسمة.(أنظر: موسوعة الجزيرة: **أنطاليا**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net، بتاريخ 2017/02/23، 17:43. أيضا: مولا علي: **الموسوعة العربية الميسرة**، ط03، المجلد الأول، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص 482).

[3] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص149.

نخلص القول، أن العلاقات التركية– الإسرائيلية في المجال الاقتصادي لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، بل وتميزت بكثافتها وعمقها بين الطرفين. إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى أزمة أسطول الحرية في 2010، قد شكلوا حجر عثرة في طريق تطور العلاقات الثنائية، فقد تراجعت معدلات التجارة بين البلدين، ووصلت إلى أقل مستوياتها في تاريخ العلاقات، خصوصًا في الجانب السياحي، بالإضافة إلى توقفها تمامًا ثم تعليقها جراء رفض إسرائيل الاعتذار لتركيا عن حادثة أسطول الحرية.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، وإتباع سياسة تدعو إلى تصفير المشكلات مع دول الجوار، أدى إلى حدوث نوع من التوازن في العلاقات التركية– الإسرائيلية والعلاقات التركية– العربية، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية في الشرق الأوسط وخاصة تجاه الفلسطينيين، وصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى حالة من التوتر، ارتفعت وتيرتها بعد العدوان على غزة في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، وهو ما كان له أثره على الصعيد الشعبي التركي، المتعاطف مع القضية الفلسطينية، فتأثرت العلاقات سلبًا على جميع المجالات، وتحديدا على قطاع السياحة. إضافة إلى ذلك فقد دفعت أزمة أسطول الحرية إلى وصول العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى بوابة مغلقة وفي كل المجالات، وهو ما يبين أثر هذه الأزمة البارز في العلاقات بين البلدين.

لقد أدركت تركيا أهميتها مؤخرًا مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فأضحت ذات تأثير قوي على المنطقة، بعد أن كانت مجرد أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وزاد من قوتها تملك المدنيين لزمام الأمور في الدولة، وإرساء دعائم التنمية والديمقراطية، بعد أن كان الجيش صاحب التأثير القوي على السلطة.

الـخـــاتـمـة

خاتمة

من خلال الدراسة التي تناولت فيها العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية 2002–2010م، استطعت التوصل إلى عدة استنتاجات، أهمها:

1. إنّ العلاقات التركية – الإسرائيلية لم تكن وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في 28 فيفري 1949، بل تمتد إلى قبل ذلك بكثير، حيث بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدولة القومية لدى الطرفين، عندما كانت تركيا مركزًا للدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.
2. إنّ وجود نقاط التقاء متعددة بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حالة من العداء مع دول الجوار العربي، دفعت بهما إلى التعاون من أجل السيطرة على المنطقة بما تمليه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيها، وممارسة الهيمنة العسكرية والاقتصادية، وذلك من خلال التفوق العسكري، والتحكم بموارد المياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية وشبكة التأثيرات الدولية.
3. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدفع باتجاه تدعيم وتوثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، لأن مبدأ رئيسي من مبادئ سياستها الشرق الأوسطية يقوم على إنشاء تحالف تركي – إسرائيلي يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ويحافظ على الأمن والاستقرار، واحتواء الأنظمة المعارضة لها.
4. إنّ من أهم المحددات المتحكمة في العلاقات التركية – الإسرائيلية، هي طبيعة الأحزاب التي تصل إلى السلطة بين الطرفين.
5. إنّ نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد، بعد خروجه من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الأربكاني، أثار سخط الأحزاب الإسلامية من جهة، والمؤسسة العلمانية من جهة أخرى.
6. إنّ سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لتولي دور ريادي في المنطقة، هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة تركيا تجاه إسرائيل وتقاربها مع العرب والمسلمين، فوفقًا لمنهجية أحمد داود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، فإن تركيا ستسعى إلى تصفير المشاكل مع جيرانها، أي أنها ستحسن العلاقات وتسوي النزاعات مع كافة جيرانها، لتتفرغ إلى دور قيادي في المنطقة.

7. إن كل ما يصدر عن حزب العدالة والتنمية يُعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا. لذلك فإنّ تغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لهذا فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية يعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعبًا ومؤسسات.
8. إنّ المؤسسة العلمانية والتي يقودها الجيش التركي، من أشد الداعمين للتحالف مع إسرائيل، وإن تحجيم دور تلك المؤسسة في الدولة سيدفع باتجاه فتور العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتعزيز العلاقات التركية – العربية.
9. إنّ العلاقات التركية – الإسرائيلية شاملة لجميع أسباب إقامة العلاقات، وهو سبب إقامة مثل تلك العلاقات بين البلدين، فهي قائمة على أساس المصلحة بينهما، وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل. حيث إن كلا من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب، أهمها العسكرية والأمنية والاقتصادية.
10. إن العلاقات التركية – الإسرائيلية في فترة حزب العدالة والتنمية شابها التوتر، بالإضافة إلى الانتقادات التركية للسياسات الإسرائيلية المتبعة في الشرق الأوسط، وقد زادت حدة التوتر بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2008، وأحداث مؤتمر دافوس الاقتصادي، وصولاً إلى الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة في ماي من العام 2010، والذي بسببه وصلت العلاقات بين البلدين إلى أعلى درجات التدهور.

وختامًا، يمكن القول أنه رغم الخلافات والتناقضات التي شهدتها العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، والتي انعكست بصورة إيجابية على تطوير العلاقات التركية – العربية التي كانت قد بدأت بالاتجاه نحو التقارب والتعاون بشكل كبير، إلا أن هذه العلاقات تبقى تحمل الكثير من الأواصر القوية والمصالح المتبادلة بما يكفي لتمكين البلدين من التغلب على الأزمات التي تواجهها وتجتاحها من حين لآخر.

الـمـلاحـق

- ملحق رقم (01): الشركات الإسرائيلية في تركيا عام 1991:

اسم الشركة	مجال العمل	العام الذي بدأ فيه العمل في تركيا
شركة بولو للمرمر	معادن	١٩٨٤
شركة اينتير للنسيج	تجارة	١٩٨٥
شركة مناحيم موري	تجارة	١٩٨٨
شركة سيلي لإنتاج البلاستيك	تجارة	١٩٨٨
شركة تيكسكون لتجارة النسيج	تجارة	١٩٨٧
شركة ياروني للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٦
شركة بيكو لصناعة الأحذية	إنتاج	١٩٨٨
شركة أسكوزا لتصنيع الماس	إنتاج	١٩٩٠
شركة موتيبلاست للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة سيمار للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة العال للخطوط الجوية	تجارة	١٩٨٦

المصدر: محمد نور الدين: **تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)، المرجع السابق،** ص 270.

- ملحق (02): الشركات الإسرائيلية المستثمرة في مشروع "الغاب" في تركيا:

Abe Mats	Agridei	Agripo
Agro Development	Agroteam	Agro
Technologie	Anat	Kashev
Apt	Arad	Atmagor
Azrom	BeitHashitaCamtec	
Cehag,Dah SpirinIdeer	Data Engineers	Dubrovsky
Endat	Ein Dor	Gideon
Engine and Technologie	Ervvin	Histhil
Food Industrie	Geosense	Intermarket
Gidi Tanukm	Heogenpalst	Juran
Hovev	Itan	Kootrade
ISV	Irrigation	Lipti Art
Kav Systems	Klaymar	Multi Heat
Ladrn Investments	Lego	ODB
Ludan	Magic Software	Plasim
Merez	Metsor	Rafhael
Metzerpalas	Mottes	Tandl
Naan	Netafim	Zeraim
Ozcot	Palthough	Qneen Gil
Plasson	Rizkalla Bros	Sayag Nurseries
Velves	Shuk Haklai	
Sal'lt Metal	Strip	YZS Food
Sharon	Zinkal	Solar Energies
Yuran Metal	Gedera	

المصدر: هدى درويش: **المرجع السابق**، ص 467.

- ملحق رقم (03): أردوغان يرد على شمعون بيريز في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام 2009:

المصدر: شريف تغيان: **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان (مؤذن إسطنبول ومُحطم الصنم الأتاتوركي)**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011، ص 327.

- ملحق رقم (04): مغادرة أردوغان للقاعة التي عُقد فيها مؤتمر دافوس:

- ملحق رقم (05): خطاب لأردوغان ردًّا على حادثة أسطول الحرية سنة 2010:

أردوغان: لن يُقفر لإسرائيل حتى تنظف المتوسط من دماء الأتراك

في خطاب جماهيري في سيفاس (وسط الأناضول) - ٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ - أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن العلاقات مع الكيان الصهيوني لن تتحسن قبل أن يقوم الكيان بتنظيف البحر المتوسط من دماء الضحايا الأتراك التسعة الذين قضوا حتفهم في العدوان الإسرائيلي على قافلة سفن إنسانية كانت متوجهة إلى غزة.

وقال أردوغان: "إن تركيا تريد من إسرائيل اعتذارات وتعويضات بعد الهجوم الذي حصل في الحادي والثلاثين من مايو/أيار ٢٠١٠".

وأضاف: "لا يمكن لأيٍّ كان أن يتوقع أن نبقى صامتين وأن نتجاهل القوانين ما دامت الدماء التي سالت في المتوسط لم تُنظَّف".

وتابع أردوغان: "لابد أن نطوي الصفحة يوماً مّا، إلا أننا قبل ذلك نُطالب باعتذارات ودفع تعويضات"، موضحاً، "لن نتجاهل اليد الممدودة إلينا إلا أن علينا التحقق مما إذا كانت هذه اليد صادقة فعلا".

المصدر: شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 312.

- ملحق رقم (06): التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 2002- 2010م:

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
2002	383.1	813.7	1.196.8
2003	470.3	951.5	1.421.8
2004	813.5	1.166.9	1.980.4
2005	903.2	1.221.1	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1.195.8	1.606.9	2.802.7
2008	1.609.9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4
2010	1.3 مليار دولار	1.8 مليار دولار	2.11 مليار دولار

المصدر: طارق زياد الشرطي: **المرجع السابق**، ص184.

- ملحق رقم (07): عدد السياح والوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة 2002- 2009م:

السنة	2002	2003	2004	2005
العدد	270.262	321.096	299.944	393.805
السنة	2006	2007	2008	2009
العدد	362.791	511.535	558.183	311.582

المصدر: قسم الأرشيف والمعلومات: **تركيا والقضية الفلسطينية**، **المرجع السابق**، ص 29.

- ملحق رقم (08): عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الفترة 2002- 2010م:

السنة	2002	2003	2004	2005
العدد	11.956	13.068	13.784	15.699
السنة	2006	2007	2008	2009
العدد	15.653	14.229	17.252	14.139

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 30.

- الملحق رقم (09): حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2009-2010 (بالمليون دولار):

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2009	1,522.4	1,387.7	1,074.7	1,086	2,597.1	2,473.7
2010	2,083	1,800.2	1,359.6	1,324.4	3,442.6	3,124.6

المصدر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق**، ص179.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- أوغلو أحمد داود: **العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

2- آرات يسيم: **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا (النساء الإسلاميات في معترك السياسية)**، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبّة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.

3- باكير علي حسين وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

4- بسلي حسين، أوزباي عمر: **رجب طيب أردوغان (قصة زعيم)**، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

5- جول محمد زاهد: **التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟)**، دار وجوه للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

6- دني إيمان: **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

7- درويش هدى: **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، ج2، دار القلم، دمشق، 2002 م.

8- الهاشمي فريد صالح: **تركيا في ضوء الحقائق**، دار العِبَر للطباعة والنشر، اسطنبول، 2014.

9- هلال رضا: **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)**، دار الشروق، بيروت، 1999.

10- ورغي جمال: **الحركة الإسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

11- الحروب خالد: **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية (التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية)**، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، بير زيت، فلسطين، 2008.

12- الطحان مصطفى محمد: **تركيا التي عرفت من السلطان..إلى نجم الدين أربكان 1842-2006م**، الكويت، 2007.

13- ياسر أحمد حسن: **تركيا والبحث عن المستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006.

14- مجموعة باحثين: **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، ط4، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012.

15- مجموعة مؤلفين: **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

16- نور الدين محمد: **تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.

17- نور الدين محمد: **تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)**، رياض الرايس للكتب والنشر، بيروت، 1997.

18- النعيمي أحمد نوري: **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011.

19- النعيمي أحمد نوري: **تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،2011.

20- سبيتان سمير: **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

21- السرجاني راغب: **قصة أردوغان**، ط4، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

22- عبد الجليل طارق: **العسكر والدستور في تركيا (من القبضة الحديدية..إلى دستور بلا عسكر)**، ط2، دار نهضة مصر للنشر، مصر، 2013.

23- عطوان عباس فاضل: **العلاقات التركية- السعودية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014

24- صالح منال: **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969- 1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.

25- الشَرطي طارق زياد: **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

26- تغيان شريف: **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان (مؤذن إسطنبول ومُحطم الصنم الأتاتوركي)**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011.

27- خماش رنا عبد العزيز: **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

28- الخراشي سليمان بن صالح: **كيف سقطت الدولة العثمانية؟**، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ.

29- ضاهر تركي: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط02، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

30- غزالي عبد الحليم: **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا(ظلال الثورة الصامتة)**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1- إبراهيم مازن خليل: "**المتغيرات السياسية في العلاقات التركية – الإسرائيلية للفترة من (2002م-2013م) وأثرها على القضية الفلسطينية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد(24)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

2- إسماعيل أحمد: "**التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية**"، مجلة آداب المستنصرية، العدد(53)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، العراق، 2010م.

3- بيبرس سامية: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة شؤون عربية، العدد(145)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2011.

4- الحباشنة صداح أحمد: "**العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010م)**"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد(3)،2011.

5- الطائي يونس عبد الله:" **تطور العلاقات التجارية التركية – الإسرائيلية**"، مجلة التربية والعلم، المجلد 13، العدد(2)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006.

6- الطيار خليل إبراهيم: "**التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي**"، مجلة شؤون عربية، العدد(97)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1999.

7- طلاس مصطفى: "**التعاون التركي – الإسرائيلي**"، مجلة الفكر السياسي، العدد(1)، دمشق، 1997.

8- كركوكلي جمال كمال إسماعيل: "**أزمة الرئاسة التركية 2007**"، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد(4)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2008.

9- ليتيم فتيحة: "**تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة المفكر، العدد(5)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2010.

10- المهداوي مثنى علي: "**تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية – الإسرائيلية بعد العام 2002**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد(14)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

11- الموسوي بتول هليل جبير: "**العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(45)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

12- ميرال زيا، س.باريس جوناثان: "**تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**"، سلسلة ترجمات الزيتونة (60)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

13- مسلط سعد عبد العزيز: "**الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الثاني، العدد(4)، جامعة الموصل، العراق، 2009.

14- مسلط سعد عبد العزيز: "**المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد(12)، جامعة الموصل، العراق، 2008.

15- مرابط ساعد: **الأزمة المالية العالمية 2008 (الجذور والتداعيات)**، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

16- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، بيروت، 2006.

17- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، بيروت، 2007.

18- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، بيروت، 2008.

19- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، بيروت، 2009.

20- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، بيروت، 2010.

21- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، بيروت، 2011.

22- مشاقبة عاهد مسلم: "**العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول جوار العرب**"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد (4)، جامعة آل البيت، الأردن، 2014.

23- النعيمي أحمد نوري: "**الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا**"، مجلة العلوم السياسية، العددان (38-39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2009.

24- النعيمي لقمان عمر محمود: "**مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الإسرائيلية 2002-2011**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد (26)، جامعة الموصل، العراق، 2012.

25- السبعاوي عوني عبد الرحمن: "**تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية**"، مجلة الفكر السياسي، العدد(15)، دمشق، 2002.

26- السويداني حامد محمد طه: "**العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009**"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2012م.

27- سعيدي السعيد: "**سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية**"، مجلة المفكر، العدد(10)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د ت.

28- سعيدي السعيد: "**تطور العلاقات التركية الإسرائيلية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (21)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

29- سرور عبد الناصر محمد: "**التعاون الإسرائيلي- التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد (1)، جامعة الأقصى، غزة، 2008.

30- عبد العزيز هشام فوزي: "**العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية**"، كلية المعلمين، حائل، السعودية.

31- عبد الفتاح بشير: "**إلى أين تتجه العلاقات التركية – الإسرائيلية؟**"، مجلة شؤون عربية، العدد(140)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

32- عدوان أركان إبراهيم: "**تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية 2002-2013**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(48)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

33- العلاف إبراهيم خليل وآخرون: "**تركيا صراع الهوية**"، الملفات الخاصة، الجزيرة نت، 2006.

34- فضلي نادية فاضل عباس: "**العلاقات التركية – الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف**"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2013.

35- صالح بوران فاضل: "**العلاقات التركية الإسرائيلية (1990-1998)**"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 25، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014.

36- صالح منال محمد: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا (حزب العدالة والتنمية نموذجا)**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد(10)، جامعة الموصل، العراق، 2010.

37- قسم الأرشيف والمعلومات: "**الجيش الإسرائيلي 2000-2012**"، تقرير معلومات(24)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.

38- قسم الأرشيف والمعلومات: "**العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، تقرير معلومات(8)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

39- قسم الأرشيف والمعلومات: "**تركيا والقضية الفلسطينية**"، تقرير معلومات(17)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

40- الرنتيسي محمود سمير: "**تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب**"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

41- شهاب مجيد حميد وآخرون: "**الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (2)، جامعة بابل، العراق، 2010.

42- خولي معمر: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، دراسة مقدمة ضمن سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، الدوحة، 2011.

43- الضميري عماد: "**تركيا والشرق الأوسط**"، دراسات، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، 2002.

44- غازي حسين: "**تركيا والعرب وإسرائيل (الحلف التركي الإسرائيلي)**"، مجلة الفكر السياسي، العدد(4-5)، دمشق، 1998 و1999.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بوزيدي يحي: **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، إشراف بوسماحة نصر الدين، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، (2013)

2- حوادسي سمية: **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، إشراف عبد الناصر جندلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، (2014)

3- حسان سمر محمود محمد: **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عثمان عثمان، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2012).

4- أبو مطلق رائد محمود: **العلاقات التركية- الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010م**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عبد الناصر سرور، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، (2011).

5- السعدي رواء جاسم لطيف: **الإسلام السياسي (حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (2010)

6- فول مراد: **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف حسين بوقارة ويوسف فاتاس، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، (2011).

7- صادق ريز لطيف: **العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص علوم سياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (2011).

8- الغول يوسف يسري عبد الرؤوف: **أثر صعود حزب العدالة و التنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، (2011).

رابعا: الموسوعات والمعاجم:

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي.انجليزي)**، د.ط، د.ت.

2- البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992

3- مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**.

4- مولا علي: **الموسوعة العربية الميسرة**، ط03، المجلد الأول، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.

5- محمد براهام المشاعلي: **موسوعة المصطلحات السياسية والاقتصادية**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2007.

6- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج 01، (د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

خامسا: الشبكة المعلوماتية:

1- **الإبادة الجماعية للأرمن (1915- 1916): في العمق**، متحصل عليه من: www.ushmm.org، بتاريخ: 2017/04/06، 09:30.

2- **من هو اللوبي الصهيوني داخل أمريكا الذي تتحالف معه العائلة الخليفية**، متحصل عليه من: http://bahrainonline.org/showthread.php?t=429347، بتاريخ: 2017/04/06، 08:52.

3- موسوعة الجزيرة: **أنطـــاليا**، متحصل عليـــه من: http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2017/02/23، 17:43.

4- موسوعة الجزيرة: **إيهود أولمرت**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 2017/02/22، 10:15.

5- موسوعة الجزيرة: **مسعود يلماز**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net، بتاريخ 24-10-2016، 22:03.

6- موسوعة الجزيرة: **رجائي قوطان**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net، بتاريخ 13-11-2016، 21:30.

7- موسوعة الجزيرة: **تسيبي ليفني**، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net، بتاريخ 2017/02/23، 10:24.

8- موسوعة المصطلحات: **أفيكدور ليبرمان**، متحصل عليه من: http://www.madarcenter.org، بتاريخ 2017/02/23، 13:25.

9- المعرفة: **أضنة**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php، بتاريخ 2016/10/28، 16:41.

10- المعرفة: **بنيامين بن إليعازر**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 2017/02/22، 14:13.

11- المعرفة: **مشروع الغاب**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 2016/10/28، 16:18.

12- المعرفة: **عيزرا وايزمان**، متحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 24-10-2016، 21:35.

13- ترك بوست: **بالصور.. هكذا غير السياسة وجوه زعمائها الأتراك**، مُتحصل عليه من: http://www.turkey-post.net/p-60988/، بتاريخ 20-02-2017، 13:34.

14- سما الاخبارية: **السيرة الذاتية لبنيامين نتنياهو**، متحصل عليه من: http://samanews.ps/ar/post/87575/ ، بتاريخ 24-10-2016، 21:47.

15- **علي بابا جان "بطل الظل والمُنقذ والمُطور لتركيا"**، متحصل عليه من: http://www.turkpress.co، بتاريخ 2017/02/22، 16:30.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة.	**أ – و**
الفصل الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية (1949–2001م)	**8**
أولا: سياسيًا.	**9**
ثانيا: عسكريًا وأمنيًا.	**17**
ثالثا: اقتصاديًا.	**23**
الفصل الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية ودوافع إقـــامة العلاقات التركية – الإسرائيلية.	**30**
أولا: نشأة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته.	**30**
ثانيا: الدوافع التركية – الإسرائيلية في إقامة العلاقات الثنائية.	**48**
الفصل الثالث: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظـــل حكومة حزب العدالة والتنمية.	**61**
أولا: العلاقات السياسية والدبلوماسية.	**62**
ثانيا: العلاقات العسكرية والأمنية.	**74**

ثالثا: العلاقات الاقتصادية.	**82**
الخاتمة.	**93**
قائمة الملاحق.	**96**
قائمة المصادر والمراجع.	**103**
فهرس المحتويات.	**113**